الفلسطينيّون في إسرائيل:
تحوّلات المشاركة السياسيّة
في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل

مؤتمر مدى الكرمل السنويّ، 2019

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

الفلسطينيّون في إسرائيل:

تحوّلات المشاركة السياسيّة

في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل

مؤتمر مدى الكرمل السنويّ، 2019

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

الفلسـطينيّون في إسـرائيل: تحـوّلات المشاركة السياسيّة في العقدين الأخيرين ورؤيـة نحـو المسـتقبل.
تحرير: مهند مصطفى

Palestinians in Israel: Transformations in political participation in the last two decades and a glance toward the future
Edited by: Mohanad Mustafa

جميع الحقوق محفوظة، 2019

مدى الكرمل- المركز العربي
للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
شارع هميجينيم (الملك جورج) 90.
ص.ب. 9132 حيفا 3109101
هاتف: 048552035 | ناسوخ: 048525973
www.mada-research.org
mada@mada-research.org

تدقيق: حنا الحاج
تصميم: أمل شوفاني
مسؤولة الانتاج: إيناس خطيب

صدر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسـمبورغ وتمويـل وزارة التنميـة والتعـاون الاقتصـادي في ألمانيـا.
المقالات المنشـورة في هذا الإصدار بمسؤولية مـدى الكرمـل وحـده ولا تعبر بالضـرورة عن موقـف مؤسسـة روزا لوكسـمبورغ.

Sponsored by the Rosa Luxemburg Stiftung with funds of the Federal Ministry for Economic Cooperation and Development of the Federal Republic of Germany
The content of the Publication is the sole responsibility of Mada al-Carmel and does not necessarily reflect a position of RLS

المحتويات

6 مقدّمة

10 تحليل مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل من أنماط المشاركة السياسيّة المختلفة
عميد صعابنه

23 التنظيم السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل: بين سياسات الأمل والاستخفاف
مهند مصطفى

50 الفلسطينيّون في إسرائيل بعد صدور وثائق الرؤى: السياسة من العبثيّة إلى القدرة على التأثير
هُنَيْدة غانم

71 ملحق 1

77 ملحق 2

79 ملحق 3

80 ملحق 4

مقدّمة

شـهد المجتمـع الفلسـطينيّ في إسـرائيل في العَقديـن الماضييـن تحـوّلات هامّـة عـلى مسـتوى المشـاركة السياسـيّة عمومًـا. تمثّلـت هـذه التحـوّلات في أنمـاط السـلوك السياسـيّ، والتوجّهـات السياسـيّة والفكريّـة، والعلاقـة مـع السياسـة والسياسـيّ. وتمثّلـت أهمّ التحـوّلات في أنماط التصويـت في الانتخابـات المحلّيّـة والقطْريّـة، والتداخـل أو العـزوف عـن العمـل السياسـيّ في مفهومـه الواسـع، وتوسـيع مسـاحات النضـال السياسـيّ، واسـتتباب التمايـزات السياسـيّة والأيديولوجيّـة بيـن التيّـارات السياسـيّة المختلفـة في المجتمـع الفلسـطينيّ، فضـلًا عـن تحـوّلات في مقاربـة دولـة إسـرائيل والمشروع الصهيونـيّ بين صفوف النخَـب الفلسـطينيّة كحالـة اسـتعماريّة اسـتيطانيّة، عـلاوة عـلى مقاربـة جديـدة لمكانـة ودَوْر الفلسـطينيّين في المشـروع الوطنيّ الفلسـطينيّ.

عـلى الجملـة، يمكـن تقسـيم العَقديـن الماضييـن إلى مرحلتيـن، مـع التحفّـظ الـذي قـد نبديـه بشـأن وجـود لحظـة تاريخيّـة تقطـع مرحلـة جديـدة عمّـا سـبقها، فالمراحـل التاريخيّـة والسياسـيّة متداخلـة في مـا بينهـا، ولكنّنـا لأغـراض منهجيّـة سـوف نقسـمها إلى مرحلتيـن: مرحلـة مـا بعـد انتفاضـة القـدس والأقصـى، ومرحلـة مـا بعـد نشـر التصوّرات المسـتقبليّة، مـرورًا بصعـود كتلـة اليميـن المسـيطرة والمهيمنة على المشـهد السياسـيّ الإسـرائيليّ. وبمـا أنّ موضـوع المؤتمـر الحالـيّ "الفلسـطينيّون في إسـرائيل: تحـوّلات المشـاركة السياسـيّة في العَقديـن الماضييـن ورؤيـة نحـو المسـتقبل"، الـذي يصـدر هـذا الكتـاب مشـتملًا عـلى أوراقـه البحثيّـة المقدَّمـة فيـه، فإنّـه يمكـن إدراج مسـمَّيات عديـدة لِتَيْنِـكَ المرحلتيـن، لكـن لا بـدّ مـن وضـع معاييـر محـدّدة يجـري مـن خلالهـا الاجتهـاد في فهـم سِـمات كلّ مرحلـة، وهـي تحتـاج إلى أوراق عديـدة تنـوء بهـا الأوراق المقدَّمـة في المؤتمـر. فعـلى مسـتوى التنظيـم السياسـيّ، شـهدت مرحلـة مـا بعـد الانتفاضـة وعيًـا أكبـر لضـرورة تنظيـم الفلسـطينيّين عـلى أسـاس جماعـيّ، تَعْقبـه أهمّيّـة بنـاء مشـروع سياسـيّ جماعـيّ يندرج في المشـروع الوطنيّ الفلسـطينيّ، ويعبّـر عـن المصالـح السياسـيّة الجماعيّـة للفلسـطينيّين داخـل الخـطّ الأخضـر، كمـا اسـتتبّت تيّـارات سياسـيّة - أيديولوجيّـة عبّـرت عـن التعدّديّـة السياسـيّة في المجتمع الفلسـطينيّ -والمقصـود تعدّديّـة فكريّـة أيضًـا لا حزبيّـة فحسْـب.

علاوة على ذلك، شهد العَقدان الماضيان تحوّلات في أنماط التصويت لانتخابات الكنيست، تمثّلت في زيادة نسبة المصوّتين للأحزاب العربيّة، وتراجعٍ مستمرّ في نسبة التصويت للأحزاب الصهيونيّة، وفي المقابل ازدادت نسبة الممتنعين/المقاطعين للتصويت لأسباب سياسيّة وأيديولوجيّة، ولعوامل تتعلّق بعدم الاكتراث أو الاهتمام. وقد شكّلت القائمة المشتركة في انتخابات الكنيست عام 2015 لحظة عزّزت من نسبة التأييد للقائمة في انتخابات الكنيست وتراجع نسبة الممتنعين لأسباب سياسيّة، وتراجع غير مسبوق في التصويت للأحزاب الصهيونيّة. في المقابل، أبرزت أنماط التصويت في انتخابات الكنيست في نيسان عام 2019 تراجُعَ التصويت للأحزاب العربيّة، وزيادة نسبة التصويت للأحزاب الصهيونيّة، فضلًا عن زيادة نسبة المقاطِعين والممتنعين. ولا يُعزى ذلك إلى تفكيك القائمة المشتركة فحسب، بل كذلك إلى عزوف الناس عن السياسة، وتراجع الثقة بالعمل السياسيّ وبالسياسيّين وبالتنظيمات السياسيّة العربيّة، الحزبيّة منها وفوق الحزبيّة.

رأت الدولة في انتفاضة القدس والأقصى، وما أعقبها من عمل سياسيّ حثيث لتنظيم المجتمع الفلسطينيّ وتعزيز قوّته، مرورًا بنشر وثائق التصوّر المستقبليّ (بصرف النظر عن السجال الداخليّ حولها)، إنذارًا بمرحلة جديدة في رؤية الفلسطينيّين لذاتهم الجماعيّة، وتعامل الدولة معهم. فزادت محاولات وخطوات تجريم العمل السياسيّ، والتعامل مع مَطالب الفلسطينيّين باعتباره تهديدًا لإسرائيل بوصفها دولة يهوديّة، والتحريض على بعض الحركات والقيادات السياسيّة أعقبته ملاحقة سياسيّة مباشرة لهم. وقد بلغت ذروة ذلك في حظر الحركة الإسلاميّة برئاسة الشيخ رائد صلاح، وهو ما يمكن اعتباره (وبحقّ) لحظة فارقة في تعامل الدولة مع الفلسطينيّين في إسرائيل وتنظيماتهم السياسيّة.

تضعنا المشاركة السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، في السنوات الأخيرة، أمام تحدّيات معرفيّة جديدة، فضلًا عن الحاجة السياسيّة إلى فهم حالة العزوف عن العمل السياسيّ، وظهور تيّار يعتقد أنّ الاندماج الكامل في الدولة اليهوديّة والخلاص الشخصيّ هما الضمانان لتحسين مكانة الفلسطينيّين في إسرائيل. فكما أشار استطلاع مدى الكرمل (انظروا الفصل الأول)، المجتمع الفلسطينيّ مقسوم في

توجُّهاتـه بشـأن الحـلّ الأفضـل، في الظـروف الراهنـة، لتحسـين مكانتـه، بين شـريحة تؤمن أنّ تنظيـم المجتمـع عـلى أسـاس جماعـيّ هـو الحـلّ، وشـريحة بالحجـم نفسـه تعتقـد أنّ الاندمـاج الكامـل هـو الحـلّ. في هـذا الصـدد، نتفهّـم أنّ الخَيـار قـد يكـون بالنسـبة لبعـض النـاس وَفـق أولويّـات لا وَفـق إلغـاء خيـارات أخـرى، ولكـنْ تَسـاوي الأولويّتيـن هـو بحـدّ ذاتـه مؤشّـر جديـر بالاهتمـام، بعـد الجهـود الحثيثـة التـي بُذِلـت في العَقديـن الماضييـن لتطويـر فكـرة تنظيـم الفلسـطينيّين عـلى أسـاس جماعـيّ، سـواء أكان ذاك عـلى مسـتوى الخطـاب أم عـلى مسـتوى العمـل في الحقـل -بنجاحاتـه وإخفاقاتـه.

يتضمّـن الكتـاب الحالـيّ، كمـا أشـير آنفًـا، الأوراقَ الثلاثـة المقدَّمـة في المؤتمـر. يحلـل الفصـل الأوّل الـذي كتبـه عميـد صعابنـة، الاسـتطلاع الـذي أجـراه مركـز مـدى الكرمـل بشـأن المشـاركة السياسـيّة في صفـوف الفلسـطينيّين في إسـرائيل. وقـد ركّـزت الورقـة عـلى تحليـل مواقـف الجمهـور بيـن التوجُّـه الجمعـيّ والتوجُّـه الفردانـيّ والمميّـزات الديمچرافيّـة والسياسـيّة لـكلّ توجُّـه. وتشـير النتائـج -في مـا تشـير- إلى أنّ الطبقـة الوسـطى الفلسـطينيّة (وهـي مـا يشـار إليهـا بالتحصيـل التعليمـيّ العالـي) هـي الأقـلّ عرضـة للاندمـاج في مؤسّسـات الدولـة والمجتمـع الإسـرائيليّ. وقـد تتعـارض هـذه النتيجـة مـع الادّعـاء القائـل إنّ الانخـراط في سـوق العمـل الإسـرائيليّ في مكانـة عاليـة نسـبيًّا، وهـو مـا يَحـدث بصـورة أكبـر لـدى أبنـاء وبنـات الطبقـة الوسـطى، أو لـدى أصحـاب التحصيـل العلمـيّ العالـي، مـن شـأنه أن يـؤدّي إلى مواقـف سياسـيّة تميـل صـوب الاندمـاج في مؤسّسـات الدولـة والمجتمـع الإسـرائيليّ.

ويعالـج الفصـل الثانـي، الـذي كتبـه مهنّـد مصطفـى، موضـوع التنظيـم السياسـيّ للفلسـطينيّين في إسـرائيل بيـن سياسـة الأمـل وسياسـة الاسـتخفاف، ويفحصـه مـن خـلال ثلاثـة معاييـر: التنظيم السياسـيّ؛ العمل السياسـيّ الجماعيّ؛ المشـروع السياسـيّ الجماعـيّ. وهـو يـرى أنّ سياسـات الأمـل ترتفـع عنـد النـاس كلّمـا جـرى التقـدّم في تحقيـق هـذه المعاييـر، بينمـا تطغـى سياسـة الاسـتخفاف لـدى النـاس عندمـا يُتراجَـع عـن هـذه المعاييـر، ولا سـيّما في السـنوات الأخيـرة.

أمّا الفصل الثالث والأخير، الذي كتبته هنيدة غانم، فيتطرق إلى الخطاب السياسيّ لدى الفلسطينيّين في إسرائيل وتحوُّلاته منذ نشر وثائق التصوّر المستقبليّ، من خلال التطرّق إلى سؤال المواطَنة، وكذلك إلى العلاقة المتوتّرة بينها وبين المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ ودَور ومكانة الفلسطينيّين فيه (وهو ما تطْلِق عليه "التمَوْضُع على العتبة"). وتحاول غانم من خلال ورقتها تحليل تعامل الحكومات الإسرائيليّة، منذ حكومة أولمرت حتّى الآن، مع الخطاب السياسيّ للفلسطينيّين الذي ينحو إلى "أَمْنَنَة" هذا التعامل مع المشاريع السياسيّة الجماعيّة للفلسطينيّين. في هذا الصدد، تشير الكاتبة إلى مقارَبة زيجمونت باومان التي تُميِّز بين السياسة والقوّة، إذ يشير إلى أنّ السياسة "تحدّد وتقول ماذا يجب أن يحدث"، أي إنّها مصنع إنتاج أيديولوجيّ ودفيئة لتطوير الأفكار حول سلّم الأولويّات، وفي المقابل عرّف القوّة بأنّها تنفيذ هذه الأيديولوجيا وسلّم الأولويّات. من خلال هذا التمييز، تحاول غانم تحليلَ العلاقة بين المشاريعِ السياسيّة التي أنتجها الفلسطينيّون في إسرائيل والقدرةِ على تنفيذها.

لصفحة المحتويات

تحليل مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل من أنماط المشاركة السياسيّة المختلفة

عميد صعابنه

تقدّم هذه الورقة محاولة أوّليّة لتحرّي أنماط المشاركة السياسيّة لدى المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل في ظلّ السياق الاقتصاديّ - الاجتماعيّ الذي تطوّر مؤخّرًا بفعل السياسات النيوليبراليّة التي تبنّتها الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة. ومن جملة التحوّلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي أدّت إليها هذه السياسات تعميقُ الفجوات الطبقيّة التي أصبحت علامة مميِّزة للمجتمع الإسرائيليّ عامّة. على نحوٍ مُوازٍ، بدأت ملامح هذه التحوّلات (أي تعميق الفجوات الطبقيّة) تظهر في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل أيضًا. ويعني ذلك أنّ المشاركة السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل في العَقد الأخير تجري في سياقِ تطوُّر حديث وأصبح يختلف عمّا ساد قبله، سياقٍ يتميّز بازدياد التراتُبيّة والاستقطاب الاقتصاديّ والاجتماعيّ داخل المجتمع الفلسطينيّ، فضلًا عن الفجوات الاقتصاديّة ومستويات المعيشة المتدنّية (مقارنة بالمجتمع اليهوديّ) والتي ترافق هذا المجتمع منذ قيام دولة إسرائيل. وتفترض هذه الورقة أنّ من شأن هذا السياق الاجتماعيّ – الاقتصاديّ، الذي تَطَوّر مؤخّرًا، أن يعيق المبادرات الوطنيّة الجماعيّة والعمل السياسيّ المنظّم ويشجّع توجّهات نحو الحراك الاجتماعيّ الفرديّ، ونحو الاندماج في المجتمع الإسرائيليّ وفي مؤسّسات الدولة. لذا، سنحاول من خلال تحليل نتائج استطلاع رأي عامّ أَعَدَّهُ مركز مدى الكرمل، بشأن المشاركة السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، أن نستشرف العلاقة بين المشاركة السياسيّة والانتماء الطبقيّ أو المكانة الاقتصاديّة - الاجتماعيّة للفرد.

السياق الاجتماعيّ - الاقتصاديّ في العَقد الأخير

على الرغم من أنّ تحوُّل الحكومات الإسرائيليّة نحو سياسات اقتصاديّة نيوليبراليّة يعود إلى ثمانينيّات القرن الماضي، ثمّة تغوُّل في هذه السياسات جرى في العَقدين الأخيرين. المقصود بهذا هو جملة من السياسات الاقتصاديّة، منها -على سبيل المثال- سياسات الخصخصة، وتقليص حجم مصروفات الدولة على الخدمات

الاجتماعيّة والصحّيّة؛ وهو ما أدّى إلى تقليص دَوْر دولة الرفاه. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت بوضوحٍ تأثيراتُ هذه السياساتِ وتداعياتُها على البنْية الاجتماعيّة الإسرائيليّة. ويمكننا إجمال هذه التداعيات بتنامي الفوارق الطبقيّة، وتعميق حدّة الفقر وحصول ازدياد في مظاهر الغنى الفاحش على حساب انكماش الطبقة الوسطى الإسرائيليّة. كذلك أضحت في الفترة الأخيرة الإمكانيّاتُ متوافرة للأجيال الشابّة في إسرائيل في الانضمام إلى الطبقة الوسطى أقلّ ممّا كانت قد تَوافَرت لدى الأجيال الشابّة في السابق. وقد عبّرت هذه الأجيال عن هذا المأزق الذي باتت تواجهه بحركة الاحتجاج عام 2011.

تمتدّ تداعيات السياسة الاقتصاديّة الإسرائيليّة إلى المجتمع الفلسطينيّ أيضًا وتؤثّر في بنْيته الاجتماعيّة. فهنالك مؤشّرات عديدة على تزايد التراتبيّة والتفاوت الطبقيّ في المجتمع الفلسطينيّ. فعلى الرغم من وجود مؤشّرات تدلّ على حصول ارتفاع في مستوى المعيشة لدى الأُسَر العربيّة، فإنّ هذا الارتفاع لم يكن من نصيب كلّ الأُسَر، ولم يكن متساويًا بين جميعها. فهنالك فئات شهدت تدنّيًا في مستوى المعيشة، في حين شهدت جماعات أخرى ارتفاعًا ملحوظًا. لا يتّسع المجال هنا لعرض المسبِّبات والعوامل التي أدّت إلى هذه التراتبيّة، والتي تشير إلى مميّزات المجموعات التي خسرت والتي ربحت جرّاء السياسات النيوليبراليّة. بَيْد أنّنا نشير إلى حقيقة أصبحت بارزة، تتمثّل في تنامي الفجوات الطبقيّة والتراتُبيّة الاقتصاديّة في المجتمع الفلسطينيّ أيضًا.

تتميّز هذه التراتبيّة الاجتماعيّة الجديدة بأنّها تحصل في حيّز جغرافيّ محصور: الچيتو العربيّ. فالبلدات العربيّة تعيش فيها الأغلبيّة الساحقة من المجتمع الفلسطينيّ، وهي بمثابة چيتوهات تحوي كلّ الطبقات الاجتماعيّة – الاقتصاديّة، وغالبًا لا تظهر فيها تراتُبيّة مكانيّة، ففي الحيّ الواحد نفسه تعيش أُسَر تتمتّع بمستوى عالٍ من المعيشة وبجانبها أُسَر تعاني من الفقر. تَحْدث هذه التراتُبيّة الاجتماعيّة - الاقتصاديّة إذًا في حيّز محدود يضمّ أُسَرًا ومجموعات يجمعها تاريخ طويل ومشترك. وفي هذا السياق الاجتماعيّ –الاقتصاديّ - المكانيّ لا سبيل لإخفاء هذه الفروق والتراتُبيّة التي تزداد حدّتها يوميًّا، ممّا يضاعف التوتّر بين سكّان البلدة الواحدة.

أضف إلى ذلك أنّه داخل هذه الچيتوهات، ونتيجة للسياسات الاقتصاديّة الإسرائيليّة، ثمّة علاقات اقتصاديّة جديدة آخذة في الانتشار لم تكن شائعة سابقًا. ففي حين تميّزت غالبيّة العلاقات بين أبناء البلدة الواحدة نفسها (نعتمد هنا البلدة كإطار طبيعيّ ينظّم الكثير من العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة) بجوهرها الاجتماعيّ، أخذت تزداد مؤخّرًا وبتزامن مع ازدياد الفجوات الطبقيّة، علاقات اقتصاديّة صِرْفة بجوهرها مثل علاقة ربّ العمل وعمّاله، أو أصحاب الأملاك والمستأجرين منهم، أو أصحاب المكاتب وموظّفيهم. أنتجت هذه العلاقات تبعيّة اقتصاديّة لم تكن شائعة في المجتمع الفلسطينيّ ومن شأنها أن تزيد من حدّة التراتُبيّة الاجتماعيّة - الاقتصاديّة.

يأتي هذا التحوّل، أي تنامي الفجوات الطبقيّة، على خلفيّة نشوء وتبلور طبقة وسطى فلسطينيّة بدأت تظهر معالمها بوضوح أكبر في العَقدين الأخيرين. تعود بدايات تشكُّل الطبقة الوسطى الفلسطينيّة إلى ثمانينيّات القرن الماضي، ويُعزى ذلك إلى تحوُّلات طرأت على القوى العاملة الفلسطينيّة. بَيْدَ أنّ حضور هذه الطبقة في تلك السنوات وفي العَقد الذي تلاها كان لا يزال محدودًا. تنامى تطوُّر الطبقة الوسطى في العَقدين الأخيرين بفعل عوامل عديدة، من بينها: حصول ارتفاع في معدّلات التعليم العالي، ولا سيّما لدى النساء؛ تحوُّل في القوى العاملة الفلسطينيّة ومشاركة أكبر للنساء في سوق العمل، وإن كانت لا تزال مشاركة منخفضة؛ حصول انخفاض في مستوى الخصوبة وتقلُّص حجم الأسرة العربيّة. كلّ هذا ساعد على ارتفاع مستوى المعيشة لأُسَر فلسطينيّة باتت تنتمي إلى الطبقة الوسطى. نرجّح أنّ هذه السياسات ذاتها، على غرار التحوُّل الذي طرأ على المجتمع اليهوديّ (من تعميق في الفوارق الطبقيّة وتراجع في حجم الطبقة الوسطى جرّاء السياسات الإسرائيليّة النيوليبراليّة)، ستؤدّي أيضًا إلى تراجع في الطبقة الوسطى الفلسطينيّة، إلّا أنّ معطيات واضحة حول هذا الشأن لا تزال غير متاحة.

نشير أيضًا في هذا السياق إلى التناقض الظاهريّ بين ما تمارسه الحكومات الإسرائيليّة الأخيرة بقيادة الليكود من تضييقات سياسيّة وقانونيّة على مواطنيها الفلسطينيّين من جهة وسعي هذه الحكومات إلى زيادة دمجهم في الاقتصاد وسوق العمل الإسرائيليّ من جهة أخرى. فالدولة وسياساتها همّشت المجتمع الفلسطينيّ

سياسيًّا واقتصاديًّا منذ نشأتها، إلّا أنّها تحاول فصل السياسيّ عن الاقتصاديّ في السنوات الأخيرة. توّجت حكومات نتنياهو هذا الفصل /السلخ عند تشريعها قانون القوميّة في العام الماضي (2018)، وفي المقابل تطرح خططًا لتطوير اقتصاديّ شامل داخل المجتمع الفلسطينيّ آخرها "الخطّة 922". ويبدو أنّ الدافع لطرح هذه الخطّة هو قناعة قادة الحكم في إسرائيل أنّ مشاكل المجتمع الفلسطينيّ الاقتصاديّة أصبحت عبئًا على الاقتصاد الإسرائيليّ بحيث لا يمكن تجاهلها بعد الآن. ومع أنّ جوهر وأبعاد هذه الخطّة على تطوير حقيقيّ للاقتصاد والمجتمع العربيّين لا تزال غير واضحة، فإنّ الخطّة والميزانيّات لم تكن معهودة في السابق، وهذه مؤشّرات تستدعي الوقوف على جِدّيّة ونوايا الخطّة وما قد تؤدّي إليه من تحوّلات في مكانة المجتمع الفلسطينيّ الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

على الجملة، تفترض هذه الورقة أنّ فهمًا أفضل للمشاركة السياسيّة في المجتمع العربيّ عليه أن يأخذ في الحسبان السياقَ الاجتماعيّ والاقتصاديّ الذي تجري فيه هذه المشاركة. كذلك تفترض أنّ أكثر ما يميّز هذا السياق في الفترة الأخيرة هو تعمّق الفوارق الطبقيّة وتعاظم الاستقطاب الاقتصاديّ والاجتماعيّ في داخل البلدات العربيّة. وتفترض كذلك أنّ من شأن هذا الاستقطاب أن يعيق المبادرات الجماعيّة والعمل السياسيّ المنظَّم، وأن يشجّع التوجّهات صوب الحراك الاجتماعيّ الفرديّ ونحو الاندماج في المجتمع الإسرائيليّ وفي مؤسّسات الدولة.

مؤشّرات المشاركة السياسيّة والمبنى الاقتصاديّ - الاجتماعيّ

يقدّم هذا الفصل محاولة أوّليّة للكشف عن علاقة المواقف السياسيّة المختلفة التي قيست في استطلاع الرأي العامّ الذي بادر إليه مركز مدى الكرمل، والذي سنعرض تفاصيله لاحقًا، بالمبنى الطبقيّ والاجتماعيّ في المجتمع الفلسطينيّ. وعلى الرغم من النقاشات النظريّة الكثيرة بشأن مفهوم الطبقة وطريقة قياس المبنى الطبقيّ، فإنّ الكثير من النظريّات الاجتماعيّة تعتمد المبنى الطبقيّ للمجتمع مَدخلًا لتحليل أنماط الاستهلاك، المادّي والثقافيّ، والمشاركة السياسيّة، وسلوكيّات اجتماعيّة أخرى. ونشير إلى أنّ ما نعرضه هنا هو محاولة متواضعة في هذا المجال؛ وذلك نظرًا إلى محدوديّة البيانات التي يوفّرها الاستطلاع عن المبنى الطبقيّ أو الاجتماعيّ – الاقتصاديّ، ومحدوديّة مؤشّرات المشاركة السياسيّة المتوافرة أيضًا.

ويعتمد التحليل التالي على مؤشّر التحصيل العلميّ كمقياس للمبنى الطبقيّ في المجتمع الفلسطينيّ. يُعتبر التحصيل العلميّ واحدة من أهمّ وسائل الحراك الاجتماعيّ في المجتمع الفلسطينيّ، ممّا يجعله أحد العوامل المهمّة في دراسة التحوّلات التي تميّز المجتمعَ الفلسطينيّ في العقود الثلاثة الأخيرة. فقد ارتبط التحصيل العلميّ بصورة وثيقة بالتحصيل المهنيّ. وعلى وجه العموم، يمكن القول إنّ غالبيّة أصحاب التحصيل العلميّ العالي استطاعوا أن يحصلوا على مهن تضمن دخلًا مستقرًّا وعاليًا نسبيًّا. لذا فقد ارتبط التحصيل العلميّ ارتباطًا وثيقًا بالتراتُب الاجتماعيّ - الاقتصاديّ في المجتمع الفلسطينيّ.

وفي ما يخص المواقف السياسيّة، حاولنا في هذا الاستطلاع التمييز بين نمطين شاملين من المواقف السياسيّة في ما يتعلّق بمكانة المجتمع العربيّ في إسرائيل وتحديدًا آليّات النهوض بهذا المجتمع اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا. ما يميّز النمطَ الأوّل، والذي نطلق عليه "النمط الجماعيّ – الوطنيّ"، هو جملة من المواقف التي ترى أنّ النهوض بالمجتمع الفلسطينيّ يكون عبْر التنظيم الجماعيّ والمشاركة في المؤسّسات الوطنيّة الفلسطينيّة بما يشمل الأحزاب والحركات السياسيّة ومؤسّسات القِطاع الثالث، بالإضافة إلى مبادرات ونشاطات جماعيّة أخرى تنسجم مع نشاط ورؤيا هذه المؤسّسات. وعلى الرغم من أنّ هذه المؤسّسات والحركات والتنظيمات قد تختلف في ما بينها حول طبيعة وشكل العمل السياسيّ المطلوب، فإنّها ترى التنظيم الجماعيّ الفلسطينيّ أساسًا لتحسين المكانة السياسيّة للمجتمع العربيّ.

في المقابل، يتميّز النمط الثاني بجملة من التوجُّهات السياسيّة التي تتصوّر أنّ النهوض بالمجتمع العربيّ في إسرائيل يكون عبْر سلوك سياسيّ يتمثّل أساسًا في الاندماج في مؤسّسات الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا. لهذا نطلق عليه النمط الاندماجيّ. وهو يعارض ويناقض فكريًّا وميدانيًّا النمطَ الأوّل؛ الاندماج في مؤسّسات الدولة والمجتمع الإسرائيليّ في مقابل التنظيم الجماعيّ للفلسطينيّين بغية مواجهة سلطة الدولة ومؤسّساتها المختلفة.

وقد حاولنا قياس شيوع كلّ من هذين النمطين بواسطة السؤال التالي: "من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، حسب رأيك ما هو الخيار الأنسب، لتحقيق ذلك في ظلّ الوضع الراهن؟" وإمكانيّات الإجابة التالية: "التركيز

على المصلحة الشخصيّة والتقدّم الشخصيّ"؛ "تنظيم العرب بشكل جماعيّ من خلال بناء مؤسّسات وطنيّة"؛ "الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ بشكل كامل"؛ "لا أعرف"؛ "إجابة أخرى".

سوف نقوم في الفقرات التالية، بعد عرض منهجيّة الاستطلاع من تحليل لبعض المؤشّرات والمواقف السياسيّة التي قيست في الاستطلاع، والنظر إلى التفاوت فيها بحسب التحصيل العلميّ، وبحسب المواقف السياسيّة العامّة: الجماعيّ - الوطنيّ والاندماجيّ.

استطلاع الرأي العامّ الحاليّ:

أُجرِيَ استطلاع الرأي العامّ بشأن المشاركة السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل بمبادرة مركز مدى الكرمل، وذلك قُبَيْل موعد انعقاد مؤتمره السنويّ (2019)، الذي يحمل العنوان "الفلسطينيّون في إسرائيل: تحوّلات المشاركة السياسيّة في العَقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل". تناوَلَ الاستطلاع عدّة مواضيع، من بينها: الموقف من العمل البرلمانيّ لأعضاء الكنيست العرب وتقييم دور الأحزاب العربيّة، وتقييم نجاعة إستراتيجيّات احتجاج مختلفة، والرضى عن أداء لجنة المتابعة، والمشاركة في أعمال احتجاجيّة، وأنماط التصويت في الانتخابات الأخيرة. كذلك تقيس الاستمارة بعض المتغيّرات الديمچرافية - الاجتماعيّة (كالتحصيل العلميّ والفئة العمْريّة على سبيل المثال) التي قد تفسّر المواقف والسلوكيّات السياسيّة التي يقيسها الاستطلاع.

نفَّذَ الاستطلاعَ معهد "ستات-نت" في دالية الكرمل في منتصف شهر أيّار (2019). أُجرِيَ الاستطلاع بواسطة المقابلات الهاتفيّة لعيّنة من 500 شخص تمثّلُ جميعَ شرائح المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل من الفئة العمْريّة 18 عامًا فما فوق. تُعْرَض أسئلة الاستطلاع والتوزيعات التكراريّة للإجابات عنها في الملحق ذي الرقم 1.

النتائج

التحصيل العلميّ وأنماط المواقف السياسيّة العامّة

نستعرض أوّلًا توزيع الأنماط السياسيّة العامّة، الجماعيّ - الوطنيّ والاندماجيّ، في عيّنة البحث والعلاقة ما بين هذه الأنماط والتحصيل العلميّ. تشير نتائج الاستطلاع أنّ

نسبة 47 % من المشاركين ترى في النمط الذي يعتمد التنظيم الجماعيّ - الوطنيّ الوسيلةَ الأفضل للنهوض بالمجتمع العربيّ. في مقابل ذلك، ثمّة نسبة مقدارها

45% من المشاركين ترى الاندماج الكامل في مؤسّسات الدولة والمجتمع الإسرائيليّ الوسيلةَ الأفضل للنهوض بالمجتمع العربيّ. كذلك أشارت نسبة 8% من المشاركين أنّ التركيز على المصلحة الشخصيّة والتقدّم الشخصيّ هو الوسيلة الأفضل. إجمالًا، تكشف هذه النتائج عن نمطين سائدين من المواقف السياسيّة، متعارضَيْن في مضمونهما ومتساويَيْن تقريبًا في انتشارهما بين الفلسطينيّين في إسرائيل.

تشير نتائج الاستطلاع إلى وجود علاقة إحصائيّة واضحة بين الأنماط السياسيّة والتحصيل العلميّ؛ فاحتمالات اختيار النمط الجمعيّ تزداد كلّما ازداد التحصيل العلميّ. على وجه التحديد، نرى أنّ نسبةَ مَن اختاروا النمط الجمعيّ من أصحاب التحصيل الإعداديّ أو ما هو أقلّ من ذلك تُعادِل 34%، وترتفع هذه النسبة إلى 41% لدى أصحاب التحصيل الثانويّ، وإلى 48 % لدى أصحاب التحصيل العلميّ فوق الثانويّ (لكن أقلّ من جامعيّ)، وترتفع إلى 60% لدى أصحاب التحصيل الجامعيّ. نشير أيضًا إلى أنّ حساب هذه النسب يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات التي قد تظهر بين فئات التحصيل العلميّ المختلفة في توزيع الفئات العمُريّة ومجموعات الجندر والديانة.

وقد يُستدَلّ من هذه النتائج أنّ الطبقة الوسطى الفلسطينيّة (وهي ما يشار إليها بالتحصيل العلميّ العالي) هي الأقلّ عرضة للاندماج في مؤسّسات الدولة والمجتمع الإسرائيليّ. وقد تتعارض هذه النتيجة مع التصوّر الذي مُفادُهُ أنّ انخراط أصحاب التحصيل العلميّ العالي في سوق العمل الإسرائيليّ سيشجّع على اندماجهم في مؤسّسات الدولة والمجتمع الإسرائيليّ، وذلك بغية النهوض بالمجتمع الفلسطينيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا.

على الرغم من أهمّيّة هذه النتائج، نحن نعتبرها نتائج أوّليّة في تبيان العلاقة بين التحصيلِ العلميّ، أو ما يشير إليه من مبنى طبقيّ، وأنماطِ المشاركة السياسيّة. ولهذا نقرأ هذه النتائج ببعض التحفّظ؛ أوّلًا، لأنّ التمييز بين النمطين من المشاركة السياسيّة يعتمد على سؤال واحد فقط وَرَدَ في هذا الاستطلاع وقد يحتاج التحقّق

من قياس مثل هذه الأنماط إلى أكثر من ذلك، الأمر الذي تعذَّرَ علينا تنفيذه في هذا الاستطلاع. ثانيًا، لم يتطرّق الاستطلاع إلى المهن وأماكن العمل ونوع سوق العمل (المحلّي أو الإسرائيلي) لدى المشاركين، ولذا لا يمكن الجزم بشأن العلاقة بين التحصيل العلميّ والانخراط في سوق العمل الإسرائيليّ لدى كلّ فرد في عيّنة البحث. ثالثًا، نسبة عالية نسبيًّا (40%) من أصحاب التعليم الجامعيّ تصرّح بتأييد النمط الاندماجيّ (أو تفضّل التركيز على المصلحة الشخصيّة والتقدّم الشخصيّ). ختامًا، نورِد ملاحظة تتعلّق بالمنهجيّة: يتمتّع أصحاب التحصيل العلميّ العالي بحنكةٍ ما في الإجابة عن أسئلة الاستطلاع؛ فهم قادرون أكثر من سِواهم بالردّ بإجابات تُظهرهم في مكانة اجتماعيّة مرغوبة، أو تجنّبهم المواقف غير المرغوبة اجتماعيًّا، مثل الامتناع عن التصريح بتفضيل الاندماج في المجتمع الإسرائيليّ. ويحتاج الأمر إلى دراسة أعمق للتأكّد من أنّ نتائج الاستطلاع لا تتأثّر كثيرًا بهذا النوع من التحيّز في الإجابات.

أنماط التصويت في انتخابات الكنيست الأخيرة بحسب التحصيل العلميّ وأنماط المواقف السياسيّة

نستعرض، ثانيًا، العلاقة التي تبيّنها نتائج الاستطلاع بين التحصيلِ العلميّ وأنماط المواقف السياسيّة، من جهة، وأنماط التصويت في انتخابات الكنيست الحادي والعشرين التي أُجريَتْ في نيسان المنصرم (2019)، من جهة أخرى. نفترض هنا أنّ أنماط التصويت هي النتيجة التي قد تتأثّر بالأنماط السياسيّة العامّة وبالتحصيل العلميّ. نميّز بين ثلاثة أنماط من التصويت: الأوّل، التصويت لحزب عربيّ أو غير صهيونيّ، والمقصود بذلك التصويت لواحد من التحالفين، تحالف الجبهة والحركة العربيّة للتغيير أو تحالف الحركة العربيّة الموحّدة والتجمّع الوطنيّ؛ والثاني هو التصويت لأحزاب صهيونيّة؛ والثالث هو المقاطعة أو الامتناع أو عدم المشاركة في الانتخابات.

تشير نتائج الاستطلاع إلى اختلاف واضح بين النمط الجماعيّ - الوطنيّ والنمط الاندماجيّ في أنماط التصويت (انظروا الرسم البيانيّ 1). إذا نظرنا إلى توزيع التأييد الحزبيّ ضمن المصوّتين فقط، ونسبتهم متقاربة لدى أصحاب النمط الجماعيّ -

الوطنيّ (70%) والنمط الاندماجيّ (67%)، وجدنا أنّ التصويت للأحزاب العربيّة لدى أصحاب النمط الجماعيّ - الوطنيّ أعلى من نظيره لدى أصحاب النمط الاندماجيّ. فنسبة التأييد للأحزاب العربيّة لدى أصحاب النمط الجماعيّ - الوطنيّ تعادل 57% (في مقابل 13% من التأييد للأحزاب الصهيونيّة). في المقابل، يعادل تأييد الأحزاب العربيّة نسبة 43% لدى أصحاب النمط الاندماجيّ (في مقابل 24% من التأييد للأحزاب الصهيونيّة). كذلك ليس ثمّة اختلاف بين النمطين في نسبة الممتنعين عن التصويت؛ وقد يعود ذلك إلى أنّ هذه الفئة هي مزيج من توجّهات سياسيّة مختلفة، منها المقاطعون مبدئيًّا لانتخابات الكنيست، وغير المصوّتين لأسباب تقنيّة، أو غير المبالين، وغيرهم. على وجه العموم، يمكن القول بحسب هذه النتائج إنّ الاختلاف بين أنماط المشارَكة السياسيّة يترجَم إلى اختلاف في السلوك السياسيّ، على الأقلّ، بحسب ما يظهر في نتائج الانتخابات الأخيرة.

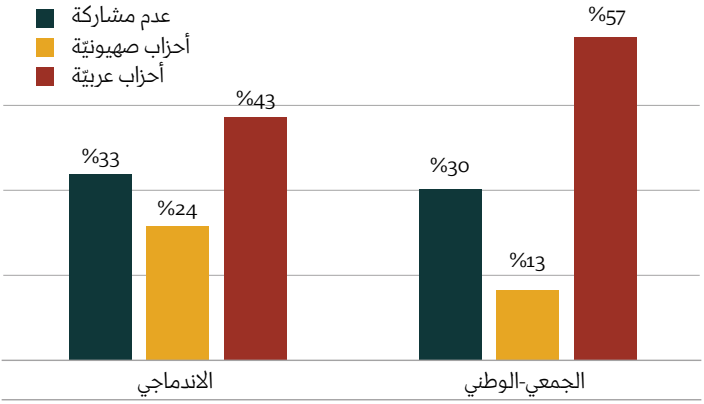

الرسم البياني 1: أنماط التصويت لانتخابات الكنيست لعام 2019، بحسب أنماط المشاركة السياسيّة.

لا تشير نتائج الاستطلاع إلى وجود علاقة إحصائيّة واضحة بين التحصيل العلميّ وأنماط التصويت (انظروا الرسم البيانيّ 2). نِسَب التأييد للأحزاب العربيّة متماثلة لدى فئات التحصيل العلميّ المختلفة (الثانويّ؛ فوق الثانويّ؛ الجامعيّ)، وهي تتراوح بين 49% وَ 51%. كذلك نجد أنّ نِسب التصويت للأحزاب الصهيونيّة تتراوح

بين 17% وَ 22%، بينما تتراوح نسب الامتناع عن التصويت بين 26% إلى 34%، ولكن من دون أن تكون اختلافات إحصائيّة واضحة بين فئات التحصيل العلميّ المختلفة.

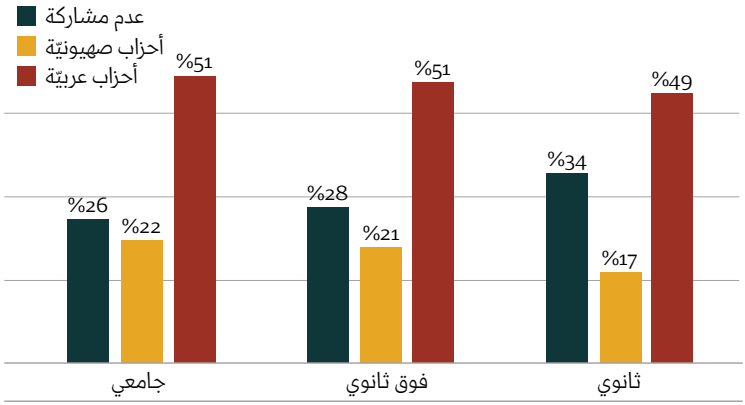

الرسم البياني 2: أنماط التصويت في انتخابات الكنيست 2019، بحسب التحصيل العلميّ

العلاقة بين مؤشّراتٍ سياسيّة أخرى والتحصيلِ العلميّ والأنماط السياسيّة العامّة

تناول الاستطلاع مواقف سياسيّة أخرى، كالموقف من الأحزاب العربيّة وتقييم سياسات احتجاج مختلفة، على سبيل المثال، وقمنا بفحص العلاقة بينها وبين التحصيل العلميّ وأنماط المواقف السياسيّة العامّة. قاس الاستطلاع المواقف من الأحزاب بحسب تدريج مدى التأييد، على سلّم من 1 إلى 7، لكلّ من المقولتين التاليتين: "يخدم العمل البرلمانيّ لأعضاء الكنيست العرب مصالحَ العرب في إسرائيل"؛ "يجب الانسحاب من العمل البرلمانيّ". ويعبّر التدريج العالي عن تأييد عالٍ. في الجدول التالي، تُعْرَض معدّلات التدريج لكلّ من هذه المقولات بحسب التحصيل العلميّ وبحسب الأنماط السياسيّة العامّة. لا تشير النتائج إلى وجود فروق إحصائيّة واضحة بين فئاتِ التحصيل العلميّ وتدريجِ هذه المقولات، كما لا تشير إلى وجود فروق واضحة في معدّلات التدريج بحسب الأنماط السياسيّة العامّة.

الجدول 1: معدّلات التدريج للعمل البرلمانيّ وإستراتيجيّات الاحتجاج والمشاركة فيه

	التحصيل العلميّ		الأنماط	
	حتّى ثانويّ	فوق ثانويّ	الجماعيّ-الوطنيّ	الاندماجيّ
تقييم العمل البرلمانيّ (7-1)				
- يخدم العمل البرلمانيّ مصالح العرب	3.4	3.2	3.4	3.3
- يجب الانسحاب من العمل البرلماني	2.8	2.7	2.7	2.7
الإستراتيجيّات (5-1)				
- المظاهرات الجماهيريّة السلميّة	2.6	3.1	2.8	2.8
- القيام بأعمال تعطيل تُعتبر قانونيّة	2.7	2.7	2.8	2.6
- التوجّه إلى المحاكم	3.3	3.6	3.5	3.4
- التوجّه إلى مؤسّسات وسفارات دوليّة	2.8	3.4	3.2	2.9
- إغلاق شوارع ومفترقات طرق	2.2	2.2	2.4	2.0
- تعزيز العمل العربيّ اليهوديّ المشترَك	3.8	3.7	3.5	4.0
-مقاطعة مؤسّسات ومصالح إسرائيليّة	2.4	2.4	2.7	2.1
المشاركة في الاحتجاج (6-1)	2.4	2.5	2.9	2.0

كذلك تطرّق الاستطلاع إلى تقييم نجاعة إستراتيجيّات احتجاج مختلفة وهي: "المظاهرات الجماهيريّة السلميّة (مسيرات)"؛ "القيام بأعمال تعطيل تُعتبر قانونيّة (نحو إضراب تجاريّ، إضراب مدارس...)"؛ "التوجّه للمحاكم"؛ "التوجّه إلى مؤسّسات وسفارات دوليّة لطلب المؤازرة والضغط على إسرائيل"؛ "إغلاق شوارع ومفترقات طرق"؛ "تعزيز العمل العربيّ اليهوديّ المشترَك"؛ "مقاطعة مؤسّسات سياسيّة ومصالح تجاريّة إسرائيليّة". جرى تدريج مدى نجاعة كلّ إستراتيجيّة على سلّم من خمس درجات، فيه الدرجة الأعلى تعبّر عن مستوى أعلى من النجاعة. تَظهر معدّلات التدريج لكلّ من هذه الإستراتيجيّات بحسب التحصيل العلميّ، وبحسب الأنماط السياسيّة في الجدول أعلاه. وتشير المعدّلات المبُرَزة إلى وجود فرق

إحصائيّ واضح بين فئات التحصيل العلميّ أو فئات النمط السياسيّ. ويُستدَلّ من المعدّلات في الجدول أنّ تقييم أصحاب التحصيل العلميّ فوق الثانويّ لنجاعة بعض الإستراتيجيّات (المظاهرات الجماهيريّة السلميّة؛ التوجّه إلى المحاكم؛ التوجّه إلى مؤسّسات وسفارات دوليّة) يفوق تقييم أصحاب التحصيل العلميّ الثانويّ وما هو أدنى منه.

وتدلّ النتائج أنّ هنالك فروقًا واضحة إحصائيًّا بين النمط الاندماجيّ والنمط الجماعيّ - الوطنيّ في تقييم نجاعة بعض هذه الإستراتيجيّات (على سبيل المثال: إغلاق شوارع ومفترقات طرق؛ تعزيز العمل العربيّ اليهوديّ المشترك؛ مقاطعة مؤسّسات ومصالح إسرائيليّة). ففي حين يقيّم أصحاب النمط الوطنيّ إستراتيجيات مثل إغلاق شوارع ومفترقات طرق، ومقاطعة مؤسّسات ومصالح إسرائيليّة، بأنّها ناجعة بدرجة تفوق تقييم أصحاب النمط الاندماجيّ، فإنّهم يقيّمون نجاعة تعزيز العمل العربيّ اليهوديّ المشترَك بدرجة أدنى ممّا يقيّمها أصحاب النمط الاندماجيّ.

أخيرًا، سأل الاستطلاع عن المشاركة الفعليّة في أعمال احتجاجيّة ذات طابع سياسيّ أو اجتماعيّ. وتشير النتائج أنّ مشاركة أصحاب النمط الجماعيّ - الوطنيّ في الأعمال الاحتجاجيّة أعلى ممّا لدى أصحاب النمط الاندماجيّ. لا فروق واضحة بين فئات التحصيل العلميّ في مستوى المشاركة الفعليّة في أعمال احتجاجيّة.

على الجملة، تُظهر النتائج وجود علاقة بين التحصيلِ العلميّ والأنماطِ السياسيّة العامّة؛ إذ كلّما ازداد التحصيل العلميّ ازدادت نسبة المؤيّدين للنمط الجماعيّ - الوطنيّ. الأنماط السياسيّة العامّة بدَوْرها تدلّ على وجود اختلافات في أنماط التصويت؛ فنسبة التأييد للأحزاب العربيّة هي أعلى لدى أصحاب النمط الجماعيّ – الوطنيّ، في حين تبدو نسبة التأييد للأحزاب الصهيونيّة أعلى لدى أصحاب النمط الاندماجيّ. لا تَظهر مثل هذه الاختلافات في أنماط التصويت بحسب فئات التحصيل العلميّ. كذلك، تشرح الأنماط السياسيّة العامّة بعضًا من المواقف السياسيّة (مع الأخذ بعين الاعتبار التحصيلَ العلميّ)، وبخاصّةٍ المواقف تجاه إستراتيجيّات الاحتجاج. وتشرح الفروقُ في التحصيل العلميّ بعضًا من المواقف (مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في الأنماط السياسيّة).

خاتمة وتلخيص

نصبو في هذه المقالة إلى تقديم تَحَرٍّ أوّليّ لأنماط المشاركة السياسيّة لدى المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل في ظلّ السياق الاقتصاديّ - الاجتماعيّ الذي تطوّر مؤخَّرًا والذي يتميّز بتنامي الفجوات الطبقيّة والتراتبيّة الاقتصاديّة الاجتماعيّة، إضافة إلى استمرار وجود الفجوات الاقتصاديّة ومستويات المعيشة المتدنّية مقارَنةً بالمجتمع اليهوديّ. وتفترض هذه المقالة أنّ من شأن هذا السياق الاجتماعيّ - الاقتصاديّ أن يعيق المبادرات الوطنيّة الجماعيّة والعمل السياسيّ المنظَّم، وأن يشجّع توجّهات نحو الحراك الاجتماعيّ الفرديّ ونحو الاندماج في المجتمع الإسرائيليّ وفي مؤسّسات الدولة. لذا تحاول هذه المقالة، بواسطة تحليل نتائج استطلاع رأي عامّ حول المشاركة السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، أن تستكشف العلاقة التي قد تنشأ بين المشاركة السياسيّة والانتماء الطبقيّ أو مكانة الفرد الاقتصاديّة - الاجتماعيّة. وتدلّ جملة النتائج هذه، على الرغم من محدوديّتها، على إمكانيّة وجود علاقة بين المكانة الاجتماعيّة - الاقتصاديّة والمواقف السياسيّة. وقد تَظهر ملامح هذه العلاقة على النحو التالي: يؤثّر التحصيل العلميّ على الأنماط السياسيّة العامّة، وهذه بدَورها تؤثّر على سلوكيّات ومواقف أخرى، مثل أنماط التصويت والموقف من إستراتيجيّات الاحتجاج المختلفة. من المهمّ الإشارة هنا إلى أنّ هذا الاستنتاج لا يعدو كونه استنتاجًا أوّليًّا يعتمد على معطيات قليلة ومحدودة. وممّا لا شكّ فيه أنّ القيام بمحاولة جِدّيّة لتَقَصّي العلاقة بين المبنى الطبقيّ في المجتمع الفلسطينيّ، ولا سيّما في ظلّ التحوّلات التي باتت تطرأ عليه مؤخّرًا، والمواقفِ السياسيّة التي يتبنّاها هذا المجتمع على مختلف شرائحه، بحاجة إلى دراسة أعمق وأشمل ممّا عرضناه هنا.

لصفحة المحتويات

التنظيم السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل: بين سياسات الأمل والاستخفاف

مهند مصطفى

ملخَّص:

ترمي هذه الورقة إلى تحليل واقع التنظيم السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل خلال العَقدين الأخيرين من خلال مفهومَيْ سياسة الأمل (Politics of hope) وسياسة الاستخفاف (Politics of cynicism)[1]؛ بحيث تمثّل سياسةُ الاستخفاف انعدامَ الثقة بالعمل الجماعيّ والعزوفَ عن العمل السياسيّ، وتعظيمَ المصلحة الشخصيّة، وغيابَ قيم العطاء، في حين تمثّل سياسات الأمل الثقةَ بالمجتمع وبقدرة العمل الجماعيّ على إحداث تغيير، والثقة بقدرات الفرد والمجتمع على التغيير، وتعظيم فكرة المشروع الجماعيّ. ويزعم البحث أنّه في حين تغيب سياسة الأمل في الخطاب السياسيّ النابع من غياب مشروع سياسيّ جماعيّ، تتغلغل سياسة الاستخفاف في صفوف المجتمع الفلسطينيّ -وفي مركزها غيابُ الثقة بالتنظيمات السياسيّة، وعدمُ التعويل عليها.

مقدّمة:

شهِدَ عَقدُ التسعينيّات، والنصفُ الأوّل من العَقد الأوّل للألفيّة الجديدة، نموًّا غير مسبوق في مستوى التنظيم السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل. تَمَثّل هذا النموّ في صعود المجتمع المدنيّ والأهليّ الفلسطينيّ (Agbaria & Mustafa, 2012)، وفي تعدّديّة سياسيّة عبّرت عنها تيّارات أيديولوجيّة ثلاثة: القوميّ؛ الشيوعيّ؛ الإسلاميّ (مصطفى وغانم، 2009)، وفي تغيير في أنماط التصويت لانتخابات الكنيست انعكست في صعود نسبة التصويت للقوائم العربيّة وتراجُع في نسبة التصويت للقوائم الصهيونيّة واليهوديّة (روحانا، صالح وسلطاني، 2003). وجرى التعبير عن المشاركة السياسيّة في تفاعل الناس مع الاحتجاج السياسيّ والنضال الشعبيّ

1. الترجمة العلميّة لمصطلح Cynicism بحسب المنظمة العربيّة للترجمة هي كلبية؛ كذلك تستخدم ترجمات مثل تهكم وسخرية إلّا أننا فضلنا استعمال مصطلح استخفاف.

حيث بلغ ذروته في انتفاضة القدس والأقصى، والتي كانت حدثًا مُؤسِّسًا في تاريخ الفلسطينيّين في إسرائيل، سبقها بدء مسيرات العودة إلى القرى المهجّرة، والعودة إلى عام 1948 كحدثٍ وإحداثيّةٍ مركزيَّتَين في فكر وهُويّة الفلسطينيّين في إسرائيل (مصطفى، 2018).

علاوة على ذلك، شهدت هذه الفترة تنوُّعًا في أدوات الاحتجاج السياسيّ وفاعليّتها، بدءًا بالعمل الجماهيريّ والشعبيّ، وتطوُّر الأداء البرلمانيّ الذي بشّر به رعيل جديد من القيادات السياسيّة والبرلمانيّة العربيّة (Jamal, 2006)، فضلًا عن الاستخدام الحثيث والمهنيّ للنضال القضائيّ الذي حقّق إنجازات عينيّة على المستويين الفرديّ والجماعيّ (مصطفى وغانم، 2009). كذلك شهدت هذه الفترة تطوُّرًا في الخطاب السياسيّ لدى الفلسطينيّين، انعكس على خطاب التيّارات السياسيّة الفلسطينيّة كافّة، على الصعيدين الفكريّ والسياسيّ (Jamal, 2008). وقد جاءت وثائق التصوّر المستقبليّ لتؤكّد الحاجةَ إلى تطوير مشروع سياسيّ جماعيّ، يشخّص الحاضر ويضع رؤية سياسيّة للمستقبل، إلّا أنّ السجال حول هذه الوثائق كان في المشهد اليهوديّ أكثر حضورًا من نظيره في الشارع الفلسطينيّ، وربّما كان مردّ ذلك إلى غياب القدرة لدى التيّارات السياسيّة المختلفة على الحوار بشأن رؤية جماعيّة مشتركة تتجاوز التنسيق في ما بينها في إطار لجنة المتابعة على متابعة قضايا طارئة نابعة من سياسات الحكومات التمييزيّة والاستعماريّة. إضافة إلى ما حملته وثائق التصوّر المستقبليّ من مضامين سياسيّة وفكريّة، عبّرت هذه الوثائق عن سياسة الأمل في العمل السياسيّ، وقد تمثّل الأمر في القدرة على العمل الجماعيّ، والثقة بالقوّة الكامنة في العمل السياسيّ والمدنيّ، والإيمان بالتغيير (Ayman & Mustafa, 2012). علاوة على ذلك، شهدت هذه الفترة تعزيز طبقة وسطى فلسطينيّة، ونمت قدرات مهنيّة ووظيفيّة وأكاديميّة عالية داخل المجتمع الفلسطينيّ، وهو ما انعكس على تداخل الطبقة الوسطى العربيّة في العمل السياسيّ والثقة بالقدرة على التغيير (Ghanem & Mustafa, 2018).

لا تتعلّق سياسة الأمل لدى الفلسطينيّين في إسرائيل بتحوّلات داخليّة فحسب، وإنّما أيضًا بتحوّلات خارجيّة، ولا سيّما في المحيطين العربيّ والفلسطينيّ. وكانت الثورات العربيّة الحدث الإقليميّ الأخير دافعًا لسياسة الأمل في المجتمع

الفلسطينيّ، حيث عبّرت الثورات -أكثر ما عبّرت- عن قدرة الناس على إحداث التغيير السياسيّ، والانعتاق من ظلم الاستبداد السياسيّ، وأخذ زمام المبادرة، ونجاعة العمل الجماعيّ والاحتجاج السياسيّ على تغيير الواقع.

الإطار النظريّ: سياسة الاستخفاف وسياسة الأمل

يهدف هذا المبحث إلى إجراء مقارنة بين سياسة الاستخفاف وسياسة الأمل. لا نبتغي في هذا المبحث القيام باستقراء تاريخيّ لنشوء فلسفة الاستخفاف (Cynicism)، وإنّما نبتغي التركيز على المقاربة الجديدة لسياسة الاستخفاف وعلاقتها بأنماط السلوك والتفكير السياسيَّيْن لدى الأفراد. ليس هنالك تعريف واحد لسياسة الاستخفاف، إلّا أنّها تعكس غياب الثقة بالعمل السياسيّ وبالتنظيم السياسيّ وبفكرة المشروع الجماعيّ. فكلّما تراجعت الثقة بالعمل السياسيّ، ازدادت سياسة الاستخفاف في صفوف الأفراد (Fieschi & Heywood, 2004). يعرّف كاپيلا وجاميسون سياسة الاستخفاف بأنّها "ترمز إلى أنّ المصلحة الخاصّة للّاعبين السياسيّين هي هدفهم الأساسيّ بينما تكون المصلحة المشتركة ثانويّة، وفي أحسن الأحوال تكون لخدمة تقدُّمهم السياسيّ. الاستخفاف هو غياب الثقة والإيمان الأساسيّ لدى الأفراد والمجموعات بالثقة وإنْ بغياب الدليل" (Cappella & Jamieson, 1997, 141). بينما يعرّف ديكير الاستخفافَ بأنّه "القناعة بأنّ السياسة والسياسيّين غير صالحين، فهم غير أخلاقيّين، وكاذبون وتُحرِّكهم مصالحهم الشخصيّة، وفي أفضل الأحوال هم أكْفاء فقط" (Dekker, 2003, 3). ويحدّد كلّ من سخينس وكوپ تعريف الاستخفاف بأنّه تبلور توجّهات عند الأفراد نابعة من قناعتهم بعجز السياسيّين، والمؤسّسات السياسيّة ومجْمَل المجال السياسيّ على إحداث تغيير (Schyns & Koop, 2007, 5). ووَفقًا لِلين، فإنّها تمثّل تراجُع القيم والمبادرة الذاتيّة، "حيث لا يجد الفرد في المجتمع أو في نفسه مصدرًا للقيم ويتّخذ طريقًا آخر، وتعكس هذه الطريق مسارات عديدة، منها الفهلوة والخداع والمراوغة، وأن أفعل ما أحبّ. الاستخفاف هو أسلوب تآكل [القيم] الذي يودي إلى تلاشي دافع أو سلوك الإيثار وإنكار الذات." (Lane, 1962, 408).

سخينس وَنوس لَخَّصا الدراسات التي عالجت المصطلح "سياسة الاستخفاف"، وتوصّلا إلى ثلاثة معايير تلخّص هذا المفهوم؛ أوّلها: من يعرّف المصطلح في

الإطار العامّ من الاغتراب؛ ثانيها: من يقرنه بنموّ الشكّ وعدم الثقة بالمؤسّسات السياسيّة؛ ثالثها: من يقرنه بغياب مرجعيّة قيميّة واضحة في المجتمع (Schyns & Nuus, 2006). ويضيف آخرون معيارًا رابعًا يقارب سياسة الاستخفاف بأنّها "النقطة التي يجري فيها ترميز عالم السياسة كسلبيّ أكثر ممّا هو إيجابيّ" (Agger, Goldstein & Pearl, 1961, 477). وتظهر علامات الاستخفاف في مَحاور مختلفة، نحو: العزوف عن السياسة (Strama, 1998)؛ غياب الثقة بالسياسيّين (Fu, Jalette, Miller & Mou, 2011, 46)؛ قلّة التعويل على المؤسّسات السياسيّة (Valentino, Beckman & Buhr, 2001, 349). ولا تتأسّس سياسة الاستخفاف بالتعبير عن نفسها من خلال النقد البنّاء، بل من خلال الاستخفاف بكلّ عالم السياسة (Pinkleton & Austin, 2004, 322). وتُفضي سياسة الاستخفاف إلى العزوف عن العمل الجماعيّ، والتفكير مطوَّلًا قبل المشاركة في أيّ احتجاج سياسيّ (Dekker, 2003). في نهاية المطاف، يسهم كلّ ذلك في الانسحاب من المشاركة السياسيّة، لا بمفهوم التصويت بالضرورة، أو حصرًا فيه، بل من الحدود الواسعة للمشاركة السياسيّة (Rijkhoff, 2018).

تشير الكثير من الأدبيّات أنّ الإعلام يقوم بدَور كبير في نموّ سياسة الاستخفاف (Dogan, 2005). بَيْدَ أنّ هذه الأدبيّات ركّزت على المجتمعات التي فيها وسائل إعلام جماهيريّة متطوّرة، حيث تقوم وسائل الإعلام بدَور في نموّ سياسة الاستخفاف من خلال التغطية السلبيّة الدائمة للأحداث، ولعمل السياسيّين ودَور المؤسّسات السياسيّة. **قلّة من الناس يأخذون معلوماتهم في الشأن السياسيّ من الأحزاب أو السياسيّين**، فتكون وسائل الإعلام قناة مركزيّة في بلورة مواقف الجمهور من القيادة السياسيّة والمؤسّسات السياسيّة. تزداد سياسة الاستخفاف تصعيدًا في ظلّ احتكار وسائل التواصل الاجتماعيّ للسجال السياسيّ وتَلَقّي المعلومات؛ فقد تحوّلت وسائل التواصل الاجتماعيّ إلى أهمّ مُنتِج وناتج لسياسة الاستخفاف (Opdycke, Segura & Vasquez, 2013).

في المقابل، تزداد مشاركة الناس في السياسة إذا ازداد الأمل في العمل السياسيّ الداخليّ، والعكس صحيح، فبغياب الأمل يتحوّل الأفراد إلى سلبيّين وغير متداخلين في السياسة، ويتحوّلون إلى متفرّجين على الواقع على أقلّ تقدير (Chaloupka, 1999). تسهم سياسات الأمل في تعزيز المشاركة السياسيّة عمومًا، وفي الميل

نحو التصويت خصوصًا (Marcus & MacKuen, 1993). ويوضّح سنايدر وفيلدمان أنّ سياسة الأمل توفّر للفرد مقارَبة تفكيريّة ذات بُعد فرديّ وجماعيّ في الوقت نفسه، آخذًا بعين الاعتبار الدمج بين المصالح الخاصّة والمصالح العامّة. ويميل الناس في ظلّ سياسة الأمل إلى المشارَكة في العمل الجماعيّ والتداخل مع الآخرين مدفوعين برؤية مصالحهم كجزء من مصالحه، وتحديدًا في الشأن السياسيّ (Snyder & Feldman, 2002). كذلك يشدّد سنايدر وفيلدمان أنّ وضع أهداف جماعيّة واضحة يزيد من إنتاج أفراد يحملون الأمل في التغيير (High hope citizenry). ينطلق أحد الفروق بين سياسة الاستخفاف وسياسة الأمل من مفهوم النقد السياسيّ؛ ففي حين أنّ سياسة الاستخفاف تنتج متهكّمين متفرّجين على المشهد السياسيّ، تنتج سياسة الأمل أفرادًا ناقدين متداخلين في الشأن السياسيّ (Rijkhoff, 2018). باختصار، تنتج سياسة الاستخفاف أفرادًا متشائمين، بينما تنتج سياسة الأمل أفرادًا متفائلين. في بحث أُجرِيَ في هولندا حول الفرق بين المتفائلين (الأمل) والمتشائمين (الاستخفاف)، وعلاقتهم بالسياسة، من خلال فحص أربعة ردود فعل (الغضب؛ الخوف؛ الاعتزاز؛ السأم أو الضجر)، تَبَيَّنَ أنّ الأفراد المتشائمين تزداد لديهم هذه الميزات والردود أكثر من المتفائلين (Ibid). ويبيّن سنايدر أنّ سياسة الأمل تدفع بالناس والأفراد إلى الشعور بالقدرة على تحقيق الأهداف السياسيّة؛ فالشعور بالقدرة على تحقيق الأهداف ينتج بدوره وعيًا وفكرًا واثقًا بنفسه والقدرة على التغيير (Snyder, 2002)، والشعور بالقدرة على الإنجاز في مساحات مختلفة (Snyder & Lopez, 2003).

في المجْمَل، تتحدّد مستويات سياسة الأمل أو سياسة الاستخفاف في المعايير الثلاثة التالية: **الأوّل** وجود مشروع سياسيّ جماعيّ يحمل الأمل للناس، ويدفعهم للالتفاف حول قضيّة جماعيّة، تندرج فيه المصلحة الذاتيّة مع المشروع الجماعيّ، والأخير لا يرى تناقضًا بين صفته الجمعيّة ومصالح الأفراد اليوميّة؛ **الثاني** وجود قيادة سياسيّة جماعيّة تنظّم نفسها، لا ترى تعظيم مصلحتها الشخصيّة والسياسيّة -وهي مصلحة مشروعة في العمل السياسيّ- على حساب المشروع السياسيّ الجماعيّ، بل ترى أنّ تحقيق مصلحتها الشخصيّة يكون من خلال تعظيم المشروع الجماعيّ والعمل على تحقيقه في حياة الناس وواقعهم وفي وعيهم؛ **الثالث** وجود تنظيمات سياسيّة قادرة على العملِ، وتنظيم الناس، وإعطائِهم الأمل

في القدرة على التغيير، عبْر أحلام صغيرة وأحلام كبيرة تخاطب الناس وتجمعهم حولها.

نماذج من سياسة الأمل التي تحوّلت إلى استخفاف:

يتطرّق هذا البحث إلى نقاط الأمل التي حدثت في العَقدين الأخيرين في تاريخ الفلسطينيّين في إسرائيل، على مستوى التنظيم السياسيّ، والتي تنسجم مع سياسة الأمل، وتضعف سياسة الاستخفاف، والتي ما لبث العجز فيها، أو الإخفاق في إكمالها إلى المساهمة في تصعيد سياسة الاستخفاف في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل؛ وذلك من خلال تناول ثلاث نقاط مركزيّة: التصوّرات المستقبليّة؛ التقدّم في إعادة بناء لجنة المتابعة؛ تشكيل القائمة المشتركة.

قبل ذاك، لا بدّ من الإشارة إلى مجموعة من الأسباب التي أدّت إلى صعود ونموّ سياسة الاستخفاف داخل المجتمع الفلسطينيّ، ويمكن حصرها على النحو التالي:

أوّلًا: توجّهات اقتصاديّة نيوليبراليّة داخل المجتمع الفلسطينيّ، تبنّتها الحكومات الإسرائيليّة، ولا سيّما في السنوات الأخيرة، ترمي إلى دمج الفلسطينيّ في السوق الليبراليّ كفرد، ممّا عظّم فكرة الإنجاز والتميُّز الشخصيّ، في مقابل تعزيز للطابع الجماعيّ الإثنيّ - الدينيّ للمجموعة اليهوديّة، والذي جرى التعبير عنه مؤخّرًا بقانون القوميّة.

ثانيًا: غياب مشروع سياسيّ جماعيّ، أو بتعبير أدقّ غياب مشروع وطنيّ فلسطينيّ في الداخل، يرى نفسه جزءًا من المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، ويعبّر في الوقت نفسه عن المصالح السياسيّة الجماعيّة للمجموعة الفلسطينيّة في إسرائيل.

ثالثًا: غياب الثقة بالقدرة على العمل السياسيّ الجماعيّ، والذي جرى التعبير عنه بتراجع المشارَكة السياسيّة للأفراد في الاحتجاج السياسيّ، والتعبير عن عدم الثقة بقدرة القيادات والتنظيمات السياسيّة على رفع سقف العمل السياسيّ الجماعيّ وتنجيعه.

رابعًا: الخوف من الواقع ممزوج بغضب عليه، وقد أسهَمَ تفاقم مشكلة العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في زيادة الشعور بالخوف داخل هذا المجتمع، والشعور بالعجز عن الحدّ من هذه المشكلة.

خامسًا: غياب الثقة بالقيادة والتنظيمات السياسيّة، سواء أكانت فرديّة أم جماعيّة، نظرًا لانطباع الجمهور أنّ القيادات والتنظيمات السياسيّة لا تقوم بعمل جادّ لحلّ مشاكلها، واقتصار دَوْرها على الاستنكار وتكلُّس أنماط احتجاجها وعدم فاعليّته، وذلك بصرف النظر عن موضوعيّة هذا الانطباع وصحّته أم لا.

سياسة الأمل وسياسة الاستخفاف في الحالة المدروسة

	المشروع الجماعي	القيادة الجماعيّة	التنظيم السياسيّ الجماعيّ
الحالة الدراسيّة	التصوّرات المستقبليّة	لجنة المتابعة	القائمة المشتركة
سياسة الأمل	نشر وثائق رؤيويّة كتعبير عن فعل جماعيّ يهدف إلى بلورة مشروع سياسيّ جماعيّ	البدء بإصلاح لجنة المتابعة، تعبيرًا عن قيادة جماعيّة فاعلة للمجتمع الفلسطينيّ	تفعيل التنظيم السياسيّ الفلسطينيّ -على الأقلّ على مستوى الأداء البرلمانيّ-، والأمل أن ينعكس ذلك على مُجْمَل العمل السياسيّ
سياسة الاستخفاف	عدم تطوير التصوُّرات المستقبليّة إلى برامج سياسيّة وإستراتيجيّة.	تعثُّر إصلاح لجنة المتابعة، وبقاؤها كلجنة تنسيق، أدّيا إلى غياب نجاعتها وغياب ثقة الناس بها.	تفكيك القائمة المشتركة، بسبب خلافات شخصيّة وحزبيّة على التمثيل داخل القائمة المشتركة.

أوّلًا: التصوّرات المستقبليّة

والمقصودة بالتصوّرات المستقبليّة هي الوثائق الثلاث التي صدرت: وثيقة "التصوّر المستقبليّ للعرب الفلسطينيّين في إسرائيل" الصادرة عن "اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة" في كانون الأوّل عام 2006؛ وثيقة "الدستور الديمقراطيّ" الصادر عن مركز "عدالة" في آذار عام 2007؛ "وثيقة حيفا" الصادرة عن مركز "مدى الكرمل" في أيّار عام 2007. تمثّل التصوّرات المستقبليّة التي صدرت عن مؤسّسات فلسطينيّة في إسرائيل سياسةَ الأمل، لأنّها كانت محاولة لبناء تصوُّر جماعيّ للفلسطينيّين في إسرائيل، يشمل السرديّة التاريخيّة، وتحليل الواقع، ورؤية نحو المستقبل.

تُعتبر الرؤى حالة ثقافيّة وسياسيّة تعبّر عن التصوّرات الجماعيّة للقيادات والنخَب والمجموعة، وهي عبارة عن لحظات تأمُّل للمستقبل نابعة من الحاجة الاجتماعيّة السياسيّة الملِحّة لدراسة المستقبل، وفيها من الرمزيّة -أي التحدّي الرمزيّ والثقافيّ- الكثيرُ، وفي بعض الأحيان ما يفوق الواقعيّة. لا تصاغ التصوّرات أو الرؤى بغية السعي والعمل على تطبيقها فحسْب، بل كذلك لتشكّل إطارًا سياسيًّا وفكريًّا توجّه العمل الجماعيّ للمجموعة والقيادات والنخَب، وهذا الإطار يحمل الكثير من الدلالات الرمزيّة والسياسيّة والفكريّة، وتحمل سياسة الأمل معها، ويمكن أن نطلق على هذا الجانب اسم "السياسة الرمزيّة". كُتِب الكثير في الأدبيّات عن أهمّيّة الرؤى في الصفات القياديّة الفرديّة، ولكنْ في حالة الرؤى الجماعيّة التصوّرُ بحدّ ذاته يُعتبر عملًا قياديًّا وإنْ قامت عليه مجموعة من النخب الثقافيّة. وفي حالة التصوّرات المستقبليّة للفلسطينيّين في إسرائيل، كان التصوّر عملًا جماعيًّا وتنبع قوّته من قدرته على ضمّ نحو أربعين (40) كاتبًا ومثقّفًا وناشطًا وسياسيًّا من خلفيّات سياسيّة وفكريّة وحتّى طبقيّة مختلفة.

يحمل التصوّر المستقبليّ تحدّيًا رمزيًّا للهيمنة الرمزيّة والفعليّة أو الواقعيّة للأغلبيّة اليهوديّة، إضافة إلى طرحه للبديل السياسيّ للخروج من الأزمة. إلى جانب السياسات الرمزيّة التي تتميّز بها الرؤى والتصوّرات المستقبليّة، فإنّها تضمّ أيضًا الرواية التاريخيّة للمجموعة، وفي المعتاد تشكّل الرواية التاريخيّة في الرؤى والتصوّرات المستقبليّة تحدّيًا للرواية التاريخيّة للمجموعة الأخرى أو الأغلبيّة اليهوديّة. تقاس الرؤى في التحدّي الرمزيّ الذي تعرضه، وفي الرواية التاريخيّة التي تصوغها، إضافة إلى البديل السياسيّ المقترَح للخروج من الوضع القائم.

في المعتاد، ترتبط الرؤى بالقائد الفرد؛ ففكر القائد وتصوّراته تنعكس على تصوُّر الحزب أو المجموعة، والأمثلة على ذلك كثيرة في العالمين العربيّ والغربيّ. وفي حالة الفلسطينيّين في إسرائيل، معظم المشاريع والرؤى السياسيّة كانت من إنتاج قيادات أو أفراد. ويتميّز التصوّر المستقبليّ بأنّه نتيجة عمل جماعيّ لا فرديّ، ومع ذلك فقد تجاوز في طرحه وسقفه البرامج السياسيّة للأحزاب العربيّة دون أن ينقطع عنها؛ وذلك أنّ التصوّر هو أيضًا خلاصة تجربة وفكر سياسيّين متراكمين على مدار ستّة عقود. تختلف القيادات والمجموعات ذات التصوّر والرؤية عن تلك التي يغيب

عنهـا مثـلُ هـذه التصـوّرات؛ فالرؤيـة تسـهم في تنظيـم المجتمـع وسـقف تطلّعاتـه السياسـيّة، والأهـمّ أنّهـا تحـدّد الهُويّـة الجماعيّـة وانتمـاءه الوطنـيّ.

هنالـك مـن يعـود إلى أواخـر السـبعينيّات قائـلًا إنّ التصـوّرات المسـتقبليّة لـم تكـن أوّل وثيقـة جماعيّـة للفلسـطينيّين في إسـرائيل، بـل يعتبـرون أنّ وثيقـة السـادس مـن حزيـران عـام 1980 هـي أوّل نـصّ سياسـيّ يعبّر بشـكل جماعـيّ عـن الخطـاب السياسـيّ الجديـد للفلسـطينيّين في إسـرائيل، ويبـدو فيـه عـلى نحـوٍ واضـح الربـطُ بيـن القضيّـة الوطنيّـة والقضيّـة المدنيّـة. وقـد وقّـع عـلى الوثيقـة آلافُ المواطنيـن العـرب وجـاء فيهـا: "نحـن أهـل هـذه البـلاد، ولا وطـن لنـا غيـر هـذا الوطـن [...] لـم ننكـر ولا يمكننـا أن ننكـر حتّـى لـو جوبهنـا بالمـوت نفسـه، أصلنـا العريـق: نحـن جـزء حـيّ وواعٍ ونشـيط مـن الشـعب العربـيّ الفلسـطينيّ. لـم نتنـازل ولا يمكـن أن نتنـازل عـن حـقّ هـذا الشـعب في تقريـر مصيـره وفـي الحرّيّـة والاسـتقلال عـلى ترابـه الوطنـيّ" (وثيقـة السـادس مـن حزيـران، 1980).

تطرّقـت التصـوّرات والوثائـق العربيّـة إلى مسـألة الروايـة التاريخيّـة. والهـدف مـن سـرد روايـة تاريخيّـة هـو تأكيـد الخصوصيّـة الثقافيّـة وتحـدّي الروايـة الأخـرى، حيـث إنّ الروايـة التاريخيّـة هـي جـزء مـن الهُويّـة الجماعيّـة. في وثيقـة التصـوّر المسـتقبليّ، عبّـرت الوثيقـة في المنطلـق عـن روايـة تاريخيّـة ولكنّهـا متعلّقـة أكثـر بالفلسـطينيّين في إسـرائيل، وليسـت متعلّقـة بمجْمَـل الصـراع والقضيّـة الفلسـطينيّة؛ فقـد جـاء في التصـوّر: "نحـن، العـرب الفلسـطينيّون في إسـرائيل، أهـل الوطـن الأصليّـون ومواطنـون في الدولـة وجـزء مـن الشـعب الفلسـطينيّ والأمّـة العربيّـة والفضـاء الثقافـيّ العربـيّ والإسـلاميّ والإنسـانيّ. لقـد أدّت حـرب عـام 1948 إلى إقامـة دولـة إسـرائيل عـلى 78 % مـن مسـاحة فلسـطين التاريخيّـة، ووجدنـا أنفسـنا نحـن الباقـون في وطننـا (نحـو 160,000) داخـل حـدود الدولـة اليهوديّـة منقطعيـن عـن بقيّـة الشـعب الفلسـطينيّ وعـن العالـم العربـيّ وأُرغمنـا عـلى حمـل جنسـيّة الدولـة الإسـرائيليّة فتحوّلنـا إلى أقلّيّـة في وطننـا التاريخـيّ" (التصـوّر المسـتقبليّ، 2006، 5).

أمّـا في وثيقـة حيفـا، فقـد كانـت الروايـة التاريخيّـة أكثـر وضوحًـا وشـملت الصيـرورةَ التاريخيّـة للفلسـطينيّين في إسـرائيل والقضيّـةَ الفلسـطينيّة، بالنسـبة للفلسـطينيّين في إسـرائيل؛ فقـد جـاء في الوثيقـة: "نحـن، أبنـاء وبنـات الشـعب العربـيّ الفلسـطينيّ،

الباقين في وطننا رغم النكبة، والذين تحوّلنا قسرًا إلى أقلّيّة في دولة إسرائيل بعد أن أقيمت سنة 1948 على الجزء الأكبر من الوطن الفلسطينيّ" (وثيقة حيفا، 2007، 7).

وفي ما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة، جاء في وثيقة حيفا: "في أواخر القرن التاسع عشر، بدأت الحركة الصهيونيّة مشروعها الكولونياليّ - الاستيطانيّ في فلسطين، ولاحقًا قامت بتساوق مع الاستعمار العالميّ وبتواطؤ الرجعيّة العربيّة معها، بتنفيذ مشروعها الرامي إلى احتلال وطننا وتحقيق هدفها بتحويله إلى دولة لليهود. في العام 1948، سنة نكبة الشعب الفلسطينيّ، ارتكبت الحركة الصهيونيّة مجازر بحقّ أهلنا، وحوّلت غالبيّة شعبنا إلى لاجئين، وهدمت المئات من قرانا، وهجّرت من مدننا أكثريّة أهلنا. وبعد ذلك منعت دولة إسرائيل عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى وطنهم" (المصدر السابق، 12).

طرحت التصوّرات بدائل سياسيّة عديدة للخروج من الأزمة. ففي الدستور الديمقراطيّ لمركز عدالة، طُرِحَ تبنّي دستور ديمقراطيّ يشدّد على المواطَنة من جهة كأساس للمساواة وتوزيع الموارد المادّيّة والثقافيّة والرمزيّة، ويشدّد من جهة أخرى على بعض الحقوق الجماعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل كأقلّيّة قوميّة. يدلّ اسم وثيقة مركز عدالة على المسمّى، ويحمل في طيّاته اتّجاهات للخروج من الأزمة، ولكنّه يقتصر على الجانب الدستوريّ ومحاولة الوصول إلى تسوية أو نقطة في الوسط بين المجموعتين اليهوديّة والفلسطينيّة.

وقد انطلقت وثيقة حيفا في رؤيتها للخروج من الأزمة من خلال الاعتراف بحقّ الشعب اليهوديّ الإسرائيليّ في تقرير مصيره، وفي المقابل يجري تبنّي حلّ الدولة الديمقراطيّة المؤسّسة على المساواة بين المجموعتين القوميّتين اليهود الإسرائيليّين والعرب الفلسطينيّين في إسرائيل، وتضيف الوثيقة أنّ هذا "الحلّ يضمن حقوق المجموعتين على نحوٍ عادل ومتساوٍ، ويحتّم ذلك تغيير المبنى الدستوريّ، وتغيير تعريف دولة إسرائيل من دولة يهوديّة إلى دولة ديمقراطيّة تتأسّس على المساواة القوميّة والمدنيّة بين المجموعتين القوميّتين" (المصدر السابق ، 15).

اقترحت وثيقة التصوّر المستقبليّ تَبَنّي خيار الديمقراطيّة التوافقيّة للخروج من الأزمة، بدلًا من النظام الديمقراطيّ الإثنوقراطيّ السائد في إسرائيل، وقد طرح التصوّر في ورقته الأولى المبادئ الأساسيّة للخروج من الأزمة -وهي على النحو التالي (التصوّر المستقبليّ، 11):

1. اعتراف الدولة بالعرب الفلسطينيّين كمجموعة قوميّة أصليّة [مجموعة وطن] لها الحقّ في إدارة شؤونها الخاصّة (الثقافيّة والتعليميّة والدينيّة).

2. إقرار الدولة بكونها وطنًا مشتركًا لمواطنيها من العرب الفلسطينيّين واليهود، وتسود بين المجموعتين علاقة متبادلة مبنيّة على أسس النظام الديمقراطيّ التوافقيّ.

3. اعتراف إسرائيل بالحقوق الخاصّة بالأقلّيّات حسب المواثيق الدوليّة.

4. الاعتراف بحقّ المسلمين في إدارة شؤونهم في قضيّة الأوقاف والمقدّسات الإسلاميّة.

يعتقد جمّال (Jamal, 2008a) أنّ مضامين الوثائق التي نُشِرت ليست جديدة، إذ إنّ الأفكار الواردة في الوثائق هي تلك الأفكار والطروحات التي يتداولها الخطاب السياسيّ العربيّ في العَقد الأخير، وأهمّيّة الوثائق -من حيث مضامينها- تنبع من أنّها تمثّل دليلًا على انتقال الأفكار الواردة فيها من هامش الخطاب السياسيّ العربيّ قبل أكثر من عَقد، لتتحوّل خلال العَقد الأخير إلى جوهر الخطاب السياسيّ العربيّ.

كانت التصوّرات المستقبليّة محاولة جادّة لبلورة مشروع سياسيّ جماعيّ، فالفعل كان جماعيًّا عبّر عن تداخل كبير بين النخب الفلسطينيّة المختلفة وحماستها، كما عبّرت مواقف الجمهور الفلسطينيّ عن تأييد كبير لمضامين التصوّرات المستقبليّة بصرف النظر عن مدى تأييدها للفعل نفسه، إلّا أنّ التصوّرات المستقبليّة بقيت في موضعها، لم تتطوّر خطوة إلى الأمام كإستراتيجيّات عمل سياسيّة تقوم عليها تنظيمات سياسيّة، ولم يستمرّ السجال والحوار بشأنها إلّا لفترة محدودة بعد نشرها.

ثانيًا: إصلاح لجنة المتابعة

ازدادت في العقد الأخير حدّة النقاش بين مواقف وتيّارات مختلفة، بشأن مسألة إعادة بناء لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة (لاحقًا: لجنة المتابعة). هنالك مَن طرحَ فكرة انتخاب لجنة المتابعة من قِبل الجمهور الفلسطينيّ، وإعادة تشكيلها

من جديد على أساس الشرعيّة الشعبيّة المباشرة. وفي المقابل، هنالك من يعتقد أنّ البناء الحاليّ للجنة المتابعة يجب أن يكون الأساس الذي تستند إليه عمليّة إعادة البناء، وذلك لأنّ اللجنة في جوهرها الحاليّ هي لجنة منتخَبين، حيث إنّ أيّ عمليّة إصلاح بنيويّة في اللجنة يجب أن تحافظ على هذا الجوهر، بينما هنالك من يرى أنّ الانتخاب المباشر هو الأساس الذي عليه يجب أن يعاد تنظيم اللجنة، ولكنّه يعتقد أنّ السياق السياسيّ الحاليّ لا يساعد على الذهاب إلى انتخابات فوريّة، وأنّها تحتاج إلى مرحلة انتقاليّة (مصطفى وغانم، 2009)

والمفارقة تكمن في أنّه على الرغم من ازدياد النقاش بشأن إعادة بناء لجنة المتابعة، وبشأن ما كان في إمكان هذا النقاش واحتدامه سياسيًّا أن يعزّز من مكانة اللجنة وموقعها بين الجمهور الفلسطينيّ في إسرائيل، فإنّ ما حدث هو أنّ مكانة اللجنة تراجعت في العَقد الأخير، وتراجعت كذلك قدرتها على تنظيم العمل الجماعيّ بين مركّباتها. وهو ما أشارت إليه استطلاعات الرأي بين الجمهور الفلسطينيّ (علي، 2012)، وأشار إليه أيضًا أعضاء اللجنة أنفسهم من سياسيّين وأحزاب وحركات سياسيّة.[2]

2. انظر عيّنة من اللقاءات التي أُجرِيتْ مع قيادات سياسيّة، أو مقالات صاغتها الأخيرة بهذا الخصوص. على سبيل المثال:

- بشارة، عزمي. (1998). **الخطاب السياسيّ المبتور ودراسات أخرى**. رام الله: مؤسسة مواطن. ص ص 137-144

-صلاح، رائد. (2013). مسيرة خيّزة والتعثّر السياسيّ. **صوت الحقّ والحريّة**. (سلسلة من سبعة مقالات امتّدت من تاريخ 26 نيسان حتى 7 حزيران).

-كناعنة، محمّد. (2013، 8-15 شباط). خرّان المتابعة. **كل العرب**.

-بركة، محمّد. (2006، 30 أيلول). لا تكلّفوها فوق طاقتها: لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب. **الحوار المتمدن**، 1689.

-صوت الحقّ والحريّة. (2007، 18 أيّار). لقاء مطوّل مع السيّد شوقي خطيب رئيس لجنة المتابعة. **صوت الحقّ والحريّة**. ص ص 28-31.

-حديث الناس. (2008، 24 تشرين الأوّل). لقاء مطول مع السيّد شوقي خطيب رئيس لجنة المتابعة. **حديث النّاس**. ص ص 18-20.

كلّ العرب. (2009، 14 آب). لقاء مع السيّد محمّد زيدان رئيس لجنة المتابعة. **كلّ العرب**. ص ص 68-69.

أقيمت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في إسرائيل في العام 1982، وجاء تأسيسها ضمن عمليّة حثيثة شهدت إقامة هيئات ومؤسّسات عربيّة قطْريّة، أهمّها اللجنة القطْريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة عام 1972، ولجنة الدفاع عن الأراضي العربيّة في العام 1975، والاتّحاد القطْريّ للطلّاب الجامعيّين العرب عام 1975، وسبق هذه الهيئاتِ إقامةُ لجان الطلبة العرب في الجامعات الإسرائيليّة كأوّل هيئات وطنيّة منتخَبة. وقد مثّلت لجانُ الطلبة العرب الأُطُرَ العربيّة الوحيدة التي جرى انتخابها عربيًّا ضمن تنافس سياسيّ أيديولوجيّ بين الطلبة العرب (مصطفى، 2002). أمّا اللجنة القطْريّة، فقد كانت تضمّ رؤساء منتخَبين وأقيمت، في الأساس، لطرح أَجِنْدات محلّيّة ذات طابع بلديّ، إلّا أنّ دَورها السياسيّ بدأ ينمو بعد أن انضمّت إليها فئات جديدة من الشباب الذين فازوا في قراهم، ورؤساء حزبيّون من الحزب الشيوعيّ والجبهة وممثّلون عن حركات سياسيّة أخرى لاحقًا (كالحركة الإسلاميّة -على سبيل المثال)، وقد بدأت قضايا سياسيّة ووطنيّة تظهر في عمل اللجنة القطْريّة مع مرور السنوات. وعلى الرغم من ذلك، لم تتحوّل اللجنة القطْريّة إلى إطار ينظّم العرب في الداخل على أساس قوميّ؛ وذلك أنّ القيادة الشابّة والحزبيّة تصرّفت كقيادة تقليديّة لأنّ قاعدتها الاجتماعيّة كانت تقليديّة، ولأنّها بحكم طابعها لم تستطع فكَّ الارتباط بين أَجِنْداتها الوطنيّة والأَجِنْدات الإسرائيليّة وأدواتها (بشارة، 1998، 137-144).

يتزاحم حول فكرة إصلاح لجنة المتابعة توجُّهان: التوجُّه الأوّل يطالب بإعادة بناء لجنة المتابعة. أمّا التوجّه الثاني، فإنّه يطالب بإعادة تنظيم لجنة المتابعة. والفرق بين إعادة البناء وإعادة التنظيم أنّ الأمر الثاني يتطلّب إصلاحَ اللجنة من الداخل، بينما يتطلّب التوجّه الأوّل إعادةَ بنائها من الخارج، أي تفكيك اللجنة وإعادة بنائها من جديد، وهذا يستدعي صياغة جديدة لدستور اللجنة وهيكليّتها، وفي هذه الحالة تكون الانتخابات المباشرة لمركّبات وأعضاء لجنة المتابعة في صُلب إعادة البناء.

أدّت هذه التغييرات الأخيرة في تركيبة اللجنة والتجاذبات داخلها، فضلًا عن التحوّلات التي حصلت على وجه التحديد بعد انتفاضة الأقصى، إلى تعزيز النقاش حول انتخاب لجنة المتابعة انتخابًا مباشرًا من الجمهور، وتمحور النقاش حول إصلاح اللجنة على محور أقصاه الأوّلُ تحويلُ لجنة المتابعة إلى برلمان عربيّ، وأقصاه الآخَرُ تعزيزُ عمل اللجنة كلجنة منتخَبين ولجنة تنسيق عُليا.

تركـز كلّ مشـاريع إعـادة البنـاء إلى نقـل لجنـة المتابعـة مـن حالـة التوافقيّـة (وهـي ماهيّتها وسرّ تماسكها في شكلها الحاليّ) إلى حالة الحسم الديمقراطيّ؛ من التعيين إلى الانتخـاب؛ مـن اتّخـاذ القـرار بالإجمـاع إلى اتّخـاذه بالأغلبيّـة؛ مـن المحاصصـة إلى الحسـم الانتخابـيّ؛ مـن لجنـة منتخَبيـن إلى لجنـة منتخَبـة. ولا شـكّ أنّ الاقتـراح الأكثـر رواجًـا في هـذا السـياق هـو انتخـاب لجنـة المتابعـة انتخابًـا مباشـرًا مـن الجمهـور، حيـث تؤيّـد هـذا التوجُّـهَ غالبيّـةُ الحـركات السياسـيّة، ومنهـا: الحركـة الإسـلاميّة المحظـورة إسـرائيليًّا؛ التجمّـع الوطنـيّ الديمقراطـيّ؛ أبنـاء البلـد. وتعارضـه الجبهـة الديمقراطيّـة للسـلام والمسـاواة، وتتحفّـظ منـه بعـض أطرافٍ داخـل الحركـة الإسـلاميّة البرلمانيّـة وحـركات سياسـيّة أخـرى.

غيـاب التصـوّر والرؤيـة الجماعيّـة للمجموعـة الفلسـطينيّة في إسـرائيل حـول جوهـر ومكانـة لجنـة المتابعـة، وذلـك عـلى الرغـم مـن مـرور أكثـر مـن سـتّة عقـود عـلى التجربـة السياسـيّة للفلسـطينيّين كأقلّيّـة قوميّـة في إسـرائيل، وبعـد مـرور ثلاثـة عقـود عـلى تأسـيس لجنـة المتابعـة، غيـاب الرؤيـة الجماعيّـة المشـتركة لـدور وبنـاء الهيئـة السياسـيّة العليـا للجماهيـر الفلسـطينيّة هـو مؤشّـر عـلى غيـاب التصـوّر الجماعـيّ لسـلّم أولويّـات أدوات النضـال والأهـداف الإسـتراتيجيّة للمجموعـة الفلسـطينيّة. غيـاب الإجمـاع السياسـيّ حـول وجهـة لجنـة المتابعـة وجوهرهـا، الـذي كان مـن المفتـرض أن يمثّلـه شـكل البنـاء، يـدلّ عـلى حالـة التشـرذم السياسـيّ عـلى مسـتوى الخطـاب والسـلوك السياسـيّ للمجموعـة الفلسـطينيّة في إسـرائيل، وعـدم القـدرة عـلى ممارسـة التعدّديّـة السياسـيّة الحديثـة. ينطلـق البحـث مـن ادّعـاء أنّ شـكل البنـاء لا يحمـل في طيّاتـه المنظومـة الإجرائيّـة لعمـل لجنـة المتابعـة فحسـب، بـل يحمـل في جوهـره وجهـة اللجنـة وتصـوُّر مكانتهـا ودَورهـا وحـدود سياسـاتها وعملهـا. حمـلَ مشـروعُ إعـادة بنـاء لجنـة المتابعـة أمـلًا في إمكانيّـة تنظيـم الفلسـطينيّين تنظيمًـا جماعيًّـا، عبْـر إنتـاج تنظيـم يمثّـل القيـادة الجماعيّـة للفلسـطينيّين وتعزيـز دَورهـا النضالـيّ ودَورهـا في تنظيـم المجموعـة الفلسـطينيّة داخـل إسـرائيل، إلّا أنّ التعثّـر في البنـاء -عـلى الرغـم مـن محـاولات التنظيـم- أسـهم في ازديـاد عـدم الثقـة بلجنـة المتابعـة ودَورهـا، وفـي صعـود خطـاب الاسـتخفاف تجاههـا في صفـوف الجمهـور العربـيّ، وهـو مـا عبّـرت عنه اسـتطلاعات الرأي المختلفـة، ومن بينهـا الاسـتطلاع الحالـيّ الـذي يُعْـرَض في هـذا الكتيـب.

ثالثًا: تشكيل القائمة المشتركة

يُعتبر تشكيل القائمة المشتركة من اللحظات السياسيّة الهامّة في تاريخ الفلسطينيّين في إسرائيل؛ فقد جاء ذاك في خضمّ نقاش سياسيّ وجماهيريّ طويل استمرّ لعقود حول تعاون الأحزاب العربيّة المشارِكة في الكنيست في قائمة واحدة تمثّل المَطالب المدنيّة والقوميّة الجماعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل. كذلك جاءت القائمة المشتركة كتجربة سياسيّة عبّرت عن الأمل في خضمّ الانقسام والتشرذم في الساحة العربيّة والفلسطينيّة، فقد ضمّت القائمة المشتركة التيّارات السياسيّة الفاعلة في المجتمع العربيّ من يسار وشيوعيّين وقوميّين وإسلاميّين. وبناء على ذلك، شكّلت القائمة المشتركة نقلة نوعيّة في العمل السياسيّ العربيّ الذي أسهَمَ في تراجع الثقافة السياسيّة السلبيّة في المجتمع العربيّ، من تناحر وخصام وغياب الثقة والعمل الجماعيّ. وبذلك، يمكن القول إنّ تشكيلها حقّق أملًا راوَدَ الجماهير الفلسطينيّة طويلًا، وبعث فيها أملًا كبيرًا في تفعيل سياسات أكثر جدوى.

فرضَ تشكيل القائمة المشتركة عليها تحدّيًا داخليًّا أمام الجمهور العربيّ أكبر من تحدّيها الخارجيّ أمام النظام الاسرائيليّ وحكومته، ولا سيّما في ما يتعلّق بتحدّي تنظيم المجتمع العربيّ وبناء مؤسّساته الوطنيّة وقيادة العمل الجماهيريّ والنضال الشعبيّ، وعدم الاكتفاء بالعمل البرلمانيّ التقليديّ. وشكّلت القائمة المشتركة نموذجًا للوحدة لدى نخب بين الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة والشتات، كنموذج يمكن الاحتذاء به لإنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينيّة بين حركة حماس وحركة فتح. وقد شكّلت القائمة المشتركة -على نحوٍ ما سيبيّنُ هذا الفصل- الأملَ الذي منحته القائمة لا للفلسطينيّين في إسرائيل فحسب، وإنّما للفلسطينيّين عمومًا أيضًا.

أقيمت القائمة المشتركة في نهاية المطاف على الرغم من الخلافات السياسيّة والأيديولوجيّة الواضحة بين مركّباتها، بين إسلاميّين وعلمانيّين، قوميّين وشيوعيّين، يسار ويمين، وذلك بعد تاريخ طويل من الصراعات السياسيّة والمناكفات بينها، وتصبح هذه المسألة هامّة لأنّ تقديم موعد الانتخابات كان مفاجِئًا وغير متوقَّع ولم يعطِ الجميعَ الوقت الكافي لمناقشة مسألة الوحدة (فكم بالحريّ مناقشة مسائل خلافيّة سياسيّة واجتماعيّة!) (يحيى - يونس، 2016). وجاءت القائمة

المشتركة كجزء من حوار ومفاوضات سبقت موعد الانتخابات بثلاثة أشهر فقط. كذلك إنّ الخلافات بين الأحزاب المركِّبة للقائمة المشتركة تتعلّق أيضًا برؤيتها لدَورها في الكنيست الإسرائيليّ؛ ففي حين تعتبر الجبهة والحزب الشيوعيّ أنّ دَورها في الكنيست هو دَور المعارضة لسياسات الحكومة الإسرائيليّة، فإنّ التجمّع يعتبر أن وجوده في الكنيست هو معارضة للصهيونيّة لا للسياسات الحكوميّة فحسب (زريق، 2015).

شهدَ المجتمع العربيّ نقاشًا واسعًا حول القائمة المشتركة، ويمكن تقسيم المواقف حول القائمة المشتركة إلى ثلاثة:

الأوّل: يرى أنّ القائمة المشتركة شكّلت هي بذاتها إنجازًا انتخابيًّا وسياسيًّا كبيرًا للمواطنين العرب الفلسطينيّين في إسرائيل.

الثاني: يرى أنّ القائمة المشتركة هي خطوة سياسيّة هامّة نحو العمل السياسيّ المشترك، ولكن بشروط على القائمة المشتركة تحقيقها، وإلّا تحوّلت إلى مجرّد قائمة انتخابيّة. والفرق بين هذا الموقف والذي سبقه أنّه لا يرى أهمّيّة القائمة في ذاتها ولا يوليها أهمّيّة تاريخيّة بمجرّد تشكيلها، وإنّما بحسب إستراتيجيتها السياسيّة التي تتجاوز (أو يطالبها بأن تتجاوز) العملَ البرلمانيّ.

الثالث: هو الذي يرفض رفضًا كلّيًّا القائمة المشتركة، ولا يرى فيها أيّ جديد على العمل السياسيّ العربيّ في إسرائيل، ولا سيّما العمل البرلمانيّ.

في مقال نشره النائب السابق عن الحركة الإسلاميّة المشارِكة في الانتخابات (حتّى انتخابات 2015)، السيّد إبراهيم صرصور، حول أهمّيّة القائمة المشتركة، وهو مقال يعبّر عن الموقف الأوّل، يقول صرصور إنّ القائمة المشتركة هي "الوحيدة الممثِّلة لتحالف القوى الإسلاميّة والوطنيّة، وصاحبة المشروع الإصلاحيّ الشامل [...] ولأنّها تجسيد للوحدة على أوسع نطاق، ولأنّها الأكثر تمثيلًا لهموم الناس، والأعمق التصاقًا بقضايا الجماهير، والأقوى تعبيرًا عن آلامهم وآمالهم، والأغنى تجربة بفضل خبرة مكوّناتها ذات التاريخ العريق في خدمة الجماهير العربيّة على مدى عقود" (صرصور، 2015).

أسهمت القائمة المشتركة في زيادة مشاركة النساء في العمل السياسيّ. وعلى الرغم من أنّ تمثيل النساء في القائمة المشتركة لم يصل إلى المستوى المطلوب، وعلى الرغم من تحفّظات تتناولها يحيى - يونس في قراءة نسويّة لها بشأن تشكيل القائمة المشتركة، فإنّ القائمة عزّزت تمثيل النساء العربيّات في السياسة البرلمانيّة. تكتب في مقالها: "فوفق النتائج، استطاعت المشتركة الحصول على ثلاثة عشر مقعدًا، اثنان منها لامرأتين فلسطينيّتين هما عايدة توما - سليمان (الجبهة) في المقعد الخامس وحنين زعبي (التجمّع) في المقعد السابع، وكلّ منهما تحتلّ المركز الثاني عن حزبها. وهكذا، تشكّل النساء 15.4% من مجمل أعضاء الكنيست عن القائمة المشتركة. وبعد أن كانت حنين زعبي عضوة عربيّة وحيدة في دورتَي الكنيست السابقتين منذ انتخابات العام 2009، عمليًّا تضاعفَ تمثيل النساء الفلسطينيّات في البرلمان الإسرائيليّ، الأمر الذي ينبغي أن يثير الرضى لدى من يعنيهنّ ويعنيهم الأمر من نساء ورجال على حد سواء" (يحيى - يونس، 2016).

من جهة أخرى، يعتبر جمال زحالقة (عضو البرلمان السابق عن حزب التجمّع) القائمة المشتركة ضمن إطار الصراع مع المشروع الكولونياليّ الصهيونيّ، لا مجرّد حركة برلمانيّة معارِضة. في هذا الصدد، يشير في مقال كتبه بهذا الخصوص:

"هناك من يتعامل مع مسألة الوحدة ومع القائمة المشتركة كحالة عابرة في مواجهة صعود "اليمين الفاشيّ"، على نسق الجبهات الموحّدة (وأحيانًا تسمّى الجبهات الشعبيّة)، التي بادرت إليها وأقامتها الأحزاب المناهضة للفاشيّة في أوروبا وغيرها، وبالأخصّ الأحزاب الشيوعيّة والاشتراكيّة. في المقابل، يرى آخرون (ومن ضمنهم كاتب هذه السطور) أنّ الدفاع عن الذات وعن الوجود وعن الحقّ في الحرّيّة والعدالة في مواجهة مشروع كولونياليّ تستلزم بناء "جبهة وطنيّة"، توحّد قوى الشعب في إستراتيجيّة نضال تحرُّريّ مناهض للصهيونيّة، وأنّ الحاجة إلى الوحدة تبقى قائمة ما دام المشروع الكولونياليّ موجودًا، وما دام مشروع التحرّر منه ينبض بالحياة. لا تنبع فكرة "الجبهة الوطنيّة" من مغريات المكاسب الانتخابيّة عبر مراكمة قوّة سياسيّة من عناصر عدّة، بل هي نابعة أساسًا من تحليل للواقع وطبيعة الصراع، في سياق نضال تحرّر وطنيّ من تبعات مشروع استعماريّ، واعتبار ما نعيشه واقعًا استعماريًّا؛ وذلك أنّ الصهيونيّة هي حركة استعماريّة تلبس الثوب

القوميّ وليست "ممثّلة البرجوازيّة الكبيرة" في سياق "لا استعماريّ"، كما عرّفها البعض. وعلى أساس تعريف الحالة بأنّها استعماريّة، وليست مجرّد حالة "تطرُّف يمينيّ"، فإنّ مواجهتها تكون عبر تشكيل "جبهة وطنيّة" (زحالقة، 2016).

ويضيف زحالقة: "شكَّل تأسيس القائمة المشتركة حالة خاصّة هي "الوحدة في حقبة اللا وحدة". لم تكن إقامتها أمرًا مفروغًا ولم تكن ركوبًا لموجة أو سباحة مع التيّار، إذ تعيش المجتمعات العربيّة، بما فيها المجتمع الفلسطينيّ، حالة من التشظّي والشرذمة والانقسام والتطاحن، وفي هذا الوقت بالذات قامت وحدة سياسيّة عندنا في الداخل. لعلّ من أهمّ أسباب الذهاب في خيار القائمة الواحدة المشتركة لا القائمتين، هو حماية مجتمعنا من آفات الانقسام والاستقطاب السياسيّ والفئويّ، وكان هذا الاعتبار حاضرًا بقوّة في كلّ محطّات النقاش والحوار لتشكيل القائمة. ومن أهمّ الأسباب، التي دفعت بقوّة لتشكيل القائمة، الدعمُ الشعبيّ الجارف لتشكيل قائمة مشتركة واحدة، والذي تحوَّلَ إلى ضغط شديد كان له أثر كبير على اتّخاذ القرار لدى قيادات الأحزاب".

في المقابل، في مقالة عن القائمة المشتركة، يُعبّر الكاتب الفلسطينيّ رائف زريق عن الموقف الثاني، فهو يعتقد أنّ التحدّي المركزيّ الذي يقف أمام القائمة المشتركة ليس العمل البرلمانيّ، بل هو تطوير آليّات عمل مشتركة، وعمل سياسيّ وحدويّ يتجاوز العمل البرلمانيّ، ويعتقد أنّ القائمة المشتركة في مقدورها أن تكون أساسًا قويًّا لعمل سياسيّ مشترك على المدى البعيد، ويمكن لها أن تؤدّي إلى انتكاس العمل السياسيّ الوحدويّ لسنوات طويلة إذا فشلت في ذلك. في هذا يقول زريق:

"التحدّي الأوّل هو كيفيّة تطوير آليّات عمل مشتركة خلال الانتخابات وبعدها تتجاوز الراهن الانتخابيّ إلى محاولة ترسيم أفق عمل مشترك ووحدويّ طويل الأمد. وفي هذا السياق يمكن القول إنّ هناك قضايا مطلبيّة وسياسيّة تتّفق عليها جميع الأحزاب، وهي مؤهّلة لأن تكون أساسًا لعمل مشترك على المدى البعيد. إنّ الإخفاق في التنسيق والعمل المشترك من شأنه أن يرتدّ على الأحزاب في مراحل لاحقة، لأنّ مشروع القائمة المشتركة سيبدو مجرّد إجراء يهدف إلى حلّ مشكلة نسبة الحسم ليس إلّا [...] الأمر الذي ربّما يزيد الفتور بين الأحزاب وجمهور المصوّتين" (زريق، 2015، 8).

لـم يقتصـر النقـاش حـول القائمـة المشـتركة داخـل الفلسـطينيّين في إسـرائيل، بـل بـات موضوعًـا للنقـاش الفلسـطينيّ العـامّ، ونعتقـد أنّ الانقسـام الفلسـطينيّ السياسـيّ والجغرافـيّ (غـزّة والضفّـة الغربيّـة)، وغيـاب الأفـق السياسـيّ للوصـول إلى حـلّ يحقّـق الـمَطالب الوطنيّـة الفلسـطينيّة، وفـي مركزهـا حـقّ تقريـر المصيـر، جَعَـلا القائمـة المشـتركة إطـارًا سياسـيًّا يصنـع أمـلًا -عـلى المسـتوى الفلسـطينيّ العـامّ- في إمكانيّـة الوصـول إلى إطـار للعمـل السياسـيّ المشـترك في الواقـع الفلسـطينيّ المنقسـم. الكاتـب المعـروف إليـاس خـوري، المقيـم في لبنـان، نشـر مقـالًا في صحيفـة "القـدس العربـيّ" بعنـوان: "نعـم للقائمـة المشـتركة"، عبّـر فيـه عـن هـذا الأمـل:

> "إنّـه يأتـي [أي تشـكيل القائمـة المشـتركة] ردًّا واضحًـا ومباشـرًا عـلى التشـرذم ومُناخـات الانقسـام التـي تضـرب السـاحة الفلسـطينيّة في الأراضي المحتلّـة وفـي الشـتات. كمـا يشـكّل نقيضًـا لـمُناخات التفكّك في العالـم العربـيّ الـذي يجتاحـه الدمـار والحـروب الطائفيّـة.
>
> الشـيوعيّون والقوميّـون اليسـاريّون والإسـلاميّون والمسـتقلّون في قائمـة مشـتركة يخوضـون معركـة حمايـة الوجـود الفلسـطينيّ بمسـؤوليّة عاليـة، وبـروح نضاليّـة، يجـب أن تشـكّل علامـة تحـوُّل في الواقـع السياسـيّ الفلسـطينيّ، ولحظـة سياسـيّة /ثقافيّـة يسـتعيد فيهـا الغائبـون - الحاضـرون حقّهـم في الوجـود معلنيـن حقيقـة بلادهـم التـي تتعـرّض منـذ أكثـر مـن سـتّين عامًـا لحملـة محـو وحشـيّة تَسـتخدم كلّ أدوات القمـع والعنصريّـة" (خـوري، 2015).

أسـهَمَ تشـكيل القائمـة المشـتركة في زيـادة الأمـل في إمكانيّـة التأثيـر عـلى الأداء البرلمانـيّ العربـيّ في الكنيسـت. تاريخيًّـا، ازدادت نسـبة الامتنـاع عـن التصويـت في صفـوف الفلسـطينيّين في إسـرائيل عـلى نحـوٍ ثابـت حتّـى انتخابـات الكنيسـت العشـرين (2015) مـع تأسـيس القائمـة المشـتركة، والتـي قطعـت هـذا الارتفـاع الثابـت في الامتنـاع عـن التصويـت، حيـث ازدادت نسـبة المصوّتيـن مـن 53% في انتخابـات عـام 2013 إلى نحـو 64% في انتخابـات عـام 2015. ويُعـزى هـذا الارتفـاع إلى تشـكيل القائمـة المشـتركة، حيـث أشـارت الدراسـات التـي عالجـت السـلوك الانتخابـيّ لـدى الفلسـطينيّين في انتخابـات الكنيسـت أنّ أحـد أسـباب تراجُـع نسـبة التصويـت حتّـى عـام 2015 كان عـدمَ تحقيـق المطلـب الجماهيـريّ العـامّ في خـوض الانتخابـات بقائمـة عربيّـة واحـدة. فقـد وجـد

استطلاع رأي نفّذه ونشره مدى الكرمل في نهاية عام 2014 أنّ 88 % من المستطلَعين كانوا يؤيّدون تشكيل قائمة عربيّة واحدة، وتتماثل هذه النتيجة مع النسبة التي وجدها استطلاع عام 2013: 89% . ونلفت الانتباه أنّ هذه النِّسَب انعكست على نسبة المصوّتين فعليًّا للقائمة المشتركة في الانتخابات للكنيست العشرين، إذ بلغت 83%. تؤكّد هذه الحقيقة أنّ الامتناع عن التصويت كان يحمل نمطًا من الاحتجاج السياسيّ على العمل البرلمانيّ العربيّ، على الرغم من أهمّيّة وجود الأحزاب العربيّة في الكنيست كما أشار إليها الاستطلاع في حينه، إذ إنّ نسبة المستطلَعين التي ترى هذه الأهمّيّة بلغت 72%.

بعد تفكيك القائمة عشيّة الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة (نيسان، 2019)، وما حملت من سياسة أمل، على الأقلّ في العمل البرلمانيّ، تراجعت نسبة التصويت في الانتخابات الأخيرة إلى أدنى مستوى لها في تاريخ التصويت العربيّ في الكنيست، حيث وصلت إلى 49% من أصحاب حقّ الاقتراع (قارِن ذلك مع النسبة التي بلغت 64% في انتخابات عام 2015). كما أشير في ورقة الموقف التي أعدّها مدى الكرمل أنّ الامتناع عن التصويت كنمط من الاحتجاج السياسيّ هو الأكبر من مجموع الممتنعين /المقاطعين (مدى الكرمل، 2019). ويمكن تحديد نقاط الاحتجاج التي أدّت إلى تراجع نسبة التصويت إلى كلّ من التالية:

أوّلًا: تفكيك القائمة المشتركة. فكما سنبيّن لاحقًا، تراجع عدد الأصوات الممنوحة للقوائم العربيّة التي شكّلت القائمة المشتركة بنحو 100 ألف صوت، وهذا يدلّ على أنّ قيمة المجموع هي أكبر من قيمة جمع كلّ مركّبات المشتركة. أسهَمَ تفكيك المشتركة، وما سبقها من سجالات بشأن مسألة التناوب في العام المنصرم، في تراجع نسبة التصويت كاحتجاج على تفكيكها، وكنوع من العقاب على ذلك.

ثانيًا: شَخْصَنة العمل البرلمانيّ. أدّت شَخْصَنة العمل البرلمانيّ، وما رافقها من صراعات شخصيّة على المكانة والمرموقيّة، إلى زعزعة ثقة الجمهور بقيادات برلمانيّة، وفي المعتاد رافقت ذلك عمليّةُ تعميم على كلّ النواب العرب، ولا سيّما أنّ الشَّخْصَنة والنجوميّة تلقي بظلالها على العمل الجماعي للقائمة المشتركة، بحيث أخفت في كثير من الأحيان حالات من العمل الجماعيّ للقائمة المشتركة.

ثالثًا: ضعف الأحزاب التنظيميّ، حيث جاءت الانتخابات على نحوٍ مفاجئ، ولم تستعدّ الأحزاب العربيّة للانتخابات كما يجب، وفي ظلّ تراجع العمل الحزبيّ، فقد فاجأت الانتخابات الأحزاب تنظيميًّا، ولا سيّما أنّ المحاولات لإبقاء القائمة المشتركة ظلّت جاريـة حتّى اللحظات الأخيرة. وقد لوحظ خلال الانتخابات غيابُ الجوّ الانتخابيّ والحراكِ الانتخابيّ المكثّف من مهرجانات انتخابيّة حاشدة، والنقاشِ المكثّف حولها.

جدول يبيّن نسبة التصويت القُطريّة لدى الفلسطينيّين في الانتخابات البرلمانيّة، من الكنيست الأوّل حتّى الثالث، ومنذ العام 1996

العام	نسبة التصويت العامّة	نسبة تصويت العرب
1949	86.9	69.3
1951	75.1	85.5
1955	82.8	91.0
1996	77.0	79.3
1999	78.7	75.0
2003	67.8	62.0
2006	63.5	56.3
2009	64.7	53.6
2013	63.9	56
2015	72.3	64
2019	68.5	49

المصدر: حتّى العام 2006 برنامج كونراد أدناور للتعاون اليهوديّ العربيّ؛ 2009 - 2019، لجنة الانتخابات المركزيّة.[3]

3. احتسبنا نسبة تصويت المواطنين الفلسطينيّين من العام 2009 وحتى العام 2019 من نتائج الانتخابات بحسب البلدات، التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزيّة. نُفِّذَ الاحتساب بالنظر إلى مجموع المقترِعين الفعليّين من مجموع أصحاب حقّ الاقتراع. ولم نشمل في هذا الاحتساب تصويت الفلسطينيّين في المدن المختلطة - http://www.knesset.gov.il/elections18/heb/results/main_results.aspx

خاتمة:

تشير تجارب نضال المجموعات الأصليّة أنّ وجود تصوُّر جماعيّ يزيد من تماسك المجموعة حول مشروع وطنيّ. تحدّد الفكرة التي نريد التأكيد عليها أنّ على الأحزاب استبدال فكرة التكتّل الجماعيّ حول أُطرٍ تقليديّة، والسعي إلى إحداث تكتُّل جماعيّ على مشروع سياسيّ، وهذا بحدّ ذاته يزيد من الشعور بالتضامن الاجتماعيّ بين أفراد المجموعة القوميّة، وبالتالي يقلّص من مظاهر العنف في المجتمع. إنّ وجود مشروع سياسيّ جماعيّ وسياسات أمل، وأفق واضح لوجهة المجتمع السياسيّة والإستراتيجيّة، يسهم في تقليل أسباب التوتّر الناتجة أحيانًا من الضبابيّة وغياب الأفق، ممّا يحوّل التجربة الجماعيّة إلى تجربة فرديّة يوميّة تؤدّي هي بدَورها إلى تشرذم المجتمع. وهنا ينبغي التنويه أنّ هذه الورقة تفرّق بين مفهومِ الفردانيّة وكلّ ما ينطوي عليه من قيم إيجابيّة، وتشرذُمِ المجتمع؛ فبناء مشروع سياسيّ جماعيّ لا يعني قمع حرّيّات الفرد وطموحه في التقدّم الشخصيّ وتحقيق ذاته وسعادته الفرديّة.

فضلًا عن كلّ ما ذُكِر، وجود مشروع سياسيّ جماعيّ يؤدّي إلى الحُؤول دون عزوف الناس عن العمل السياسيّ والوطنيّ، ويجذبهم إلى العمل السياسيّ والمشاركة السياسيّة في كلّ أنواعها وأنماطها؛ وذلك أنّ عزوف الناس عن السياسة نابع، في ما هو نابع، من غياب المشروع الجماعيّ للفلسطينيّين في إسرائيل، فليست هنالك مواقف واضحة من قضايا عديدة، وفي الكثير من الأحيان ثمّة تبايُن في الآراء، وهذان الأمران (غيابُ الوضوحِ والتبايُنُ) نابعان من غياب رؤية جماعيّة سياسيّة وطنيّة للفلسطينيّين في إسرائيل -وتلك رؤية على الأحزاب والحركات السياسيّة أن تكون رأسَ الحَربة لها.

تصل حالة التشابه بين الحالة الفلسطينيّة عامّة والحالة الفلسطينيّة في الداخل إلى درجة من التطابق التاريخيّ المثير. ثمّة ثلاث مسائل تعصف بالحركة الوطنيّة الفلسطينيّة: فهنالك الانقسام السياسيّ الذي عزّزته الجغرافيا على نحوٍ يفوق ما فعلته الأيديولوجيا (غزّة والضفّة الغربيّة). وهنالك غياب برنامج وطنيّ مشترك (ولست أقول "مشترك" ابتغاءَ نفي التعدُّد، بل للتأكيد أنّ مرحلة التحرُّر الوطنيّ تنطوي على برنامج مشترك يُبنى على التعدّد). وغياب البرنامج الوطنيّ المشترك

يعني غيابَ إستراتيجيّة نضال مشترَكة في حدّها الأدنى، والأهمّ من ذلك غياب رؤية وطنيّة جامعة (لا مشتركة بالضرورة). وأخيرًا هنالك حالة العطب التي تعصف، منذ أكثر من عَقدين، بالمؤسّسة الوطنيّة التي احتضنت الحركةَ الوطنيّة الفلسطينيّة وقادت نضالها، وهي منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

أمّا في الواقع الفلسطينيّ داخل "الخطّ الأخضر"، فحالة الانقسام والتمزّق في العمل الجماعيّ وصلت إلى ذروتها في السنوات الأخيرة، وستسهم الأحداث في العالم العربيّ في تعزيز هذا التمزّق والتشرذم، وهذه الذروة مرشّحة أن تتفاقم في الفترة القادمة، وليس هنا المجال المناسب لسرد مؤشّرات موضوعيّة لهذا التشرذم البعيد عن مفهوم الاختلاف السياسيّ؛ فالاختلاف السياسيّ لا ينبغي له أن يعيق العمل الجماعيّ، فإذا قام بذلك فإنّه يتحوّل إلى فعل شَرْذمة. وهنالك غياب لبرنامج وطنيّ سياسيّ جماعيّ واضح للجماهير الفلسطينيّة لا ينفي التعدُّد، وغياب هذا البرنامج ليس نابعًا من رؤى مختلفة لأدوات العمل السياسيّ فحسب، وإنّما للاختلاف الجوهريّ حول مستقبل المجموعة الفلسطينيّة والرؤى المتباينة للواقع الذي تعيش فيه (العلاقة مع الدولة؛ المواطَنة؛ حضور وغياب الدولة؛ الهُويّة...). وأخيرًا ثمّة حالة العطب التي تعصف بالمؤسّسة الوطنيّة المَنوط بها إدارة الحوار السياسيّ حول هذه الرؤى والأدوات، وتعديل حالة التمزّق بإبقائه في إطار الخلاف المشروع، أي لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة.

المصادر:

• بشارة، عزمي. (1998). **الخطاب السياسيّ المبتور ودراسات أخرى.** رام الله: مركز مواطن.

• خـوري، إليـاس. (2015، 9 آذار). نعـم للقائمـة المشـتركة. **القـدس العربـيّ.** مسـتقاة بتاريـخ: (2015/07/27).

• روحانا، نديـم؛ والصالـح، نبيـل؛ وسـلطاني، نمـر. (2003). **تصويـت بـدون صـوت، الأقليّـة الفلسـطينيّة في الانتخابـات البرلمانيّـة الإسـرائيليّة 2003.** حيفـا: مـدى الكرمـل.

• زحالقـة، جمـال. (2016). القائمـة الموحـدة: جبهـة موحـدة أم جبهـة وطنيـة. **جـدل**، 25. حيفـا: مـدى الكرمـل.

• زريـق، رائـف. (2015). القائمـة المشـتركة: سـؤال الوحـدة والاختـلاف. **مجلّـة الدراسـات الفلسـطينيّة،** 102. ص 7-11. بيـروت: مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينيّة.

• صرصـور، إبراهيـم. (2015، 18 شـباط). القائمـة العربيّـة المشـتركة: البدايـة وليسـت النهايـة. **موقـع القريـة.** مسـتقاة بتاريـخ (2015/07/27).

• علـي، نهـاد. (2012). قـراءة تحليليّـة لوجهـة نظـر الجماهيـر العربيّـة مـن لجنـة المتابعـة العليـا. **جـدل**، 15. حيفـا: مـدى الكرمـل.

اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة. (2016). **التصور المستقبليّ للعرب الفلسطينيّين في إسرائيل.** الناصرة: اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة.

• مـدى الكرمـل. (2007). **وثيقـة حيفـا**. حيفـا: مـدى الكرمـل: المركـز العربـي للدراسـات الاجتماعيّـة التطبيقيّـة.

• مـدى الكرمـل. (2019). **انتخابـات الكنيسـت الـ21: بيـن تفكيـك القائمـة المشـتركة، والامتنـاع عـن التصويـت.** تقديـر موقـف. حيفـا: مـدى الكرمـل: المركـز العربـي للدراسـات الاجتماعيّـة التطبيقيّـة.

• مصطفـى، مهنّـد. (2002). **الحركـة الطلّابيّـة العربيّـة في الجامعـات الإسـرائيليّة.** أمّ الفحـم: مركـز الدراسـات المعاصـرة.

• مصطفى، مهند (محرر). (2018). **سبعون عاما من النكبة**. ص 6-9. حيفا: مدى الكرمل.

• مصطفى، مهند؛ وغانم، أسعد. (2009). **الفلسطينيّون في إسرائيل: سياسات الأقليّة الأصليّة في الدولة الإثنيّة**. رام الله: مدار: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة.

• يحيى-يونس، تغريد. (2016). القائمة المشتركة: مقاربة جندرية. **جدل**، 25. حيفا: مدى الكرمل

• Agbaria, A.K., & Mustafa, M. (2012). Two states for three peoples: The 'Palestinian-Israeli' in the future vision documents of the Palestinians in Israel. **Ethnic and Racial Studies**, 35(4). 718-736.

• Agbaria, A.K., & Mustafa, M. (2014). The case of Palestinian civil society in Israel: Islam, civil society and educational activism. **Critical Studies in Education**, 55(1). 44-57.

• Agger, R.E., Goldstein, M.N., & Pearl, S.A. (1961). Political cynicism: Measurement and meaning. **The Journal of Politics**, 23(3). 477-506.

• Cappella, J.N., & Jamieson, K.H. (1997). **The spiral of cynicism, the press and the public good**. New York, Oxford: Oxford University Press

• Chaloupka, W. (1999). **Everybody knows, cynicism in America.** Minneapolis: University of Minnesota Press.

• Dekker, P. (2003). **Political cynicism; A hard feeling or an easy way to maintain distance?** Paper prepared for the political psychology section of the European Consortium for Political Research Conference, 8-11 September 2005, Budapest.

• Dogan, M. (2005). **Political mistrust and the discrediting of politicians.** Leiden.

• Fieschi, C. & Heywood, P. (2004). Trust, cynicism and populist anti-politics. **Journal of Political Ideologies**, 9(3). 289-309.

• Fu, H., Jalette, G., Miller, M.J., & Mou, Y. (2011). Reconsidering political cynicism and political involvement: A test of antecedents. **American Communication Journal,** 13(2). 44-61.

• Ghanem, A. & Mustafa, M. (2018). **Politics of Faith: The Arab Citizens in Israel.** Cambridge: Cambridge University Press.

• Jamal, A. (2006). Arab leadership in Israel: Ascendance and fragmentation. **Journal of Palestine Studies**, 35(2). 1–17.

• Jamal, A. (2008). The counter hegemonic role of civil society: Palestinian Arab NGOs in Israel. **Citizenship Studies**, 12(3). 283–306.

• Jamal, A. (2008a). The political ethos of Palestinian citizens of Israel: Critical reading in future vision documents. **Israel Studies Forum**, 23(2). 3–28.

• Lane, R.E. (1962). **Political ideology, why the American common man believes what he does.** New York: The Free Press.

• Marcus, G.E. & MacKuen, M.B. (1993). Anxiety, enthusiasm, and the vote; The emotional underpinnings of learning and involvement during presidential campaigns. **The American Political Science Review**, 87. 672-685.

• Opdycke, K., Segura, P. & Vasquez, A. (2013). The effects of political cynicism, political information efficacy and media consumption on intended voter participation. **Colloquy**, 9. 75-97.

• Pinkleton, B.E., & Austin, E.W. (2004). Media perceptions and public affairs apathy in the politically inexperienced. **Mass Communication & Society**, 7(3). 319-337.

• Rijkhoff, S. A. (2018). Still Questioning Cynicism. **Society**, 55(4). 333-340.

• Schyns, P., & Koop, C. (2007). **Political cynicism: Measurement, characteristics and consequences of a growing phenomenon**. Paper presented at the 30th Annual Scientific Meeting of ISPP, July 4-7, Portland, Oregon, USA.

• Schyns, P., & Nuus, M. (2006). **Political cynicism and social cohesion in Europe and the United State.** Paper presented at the ECPR joint sessions, Nicosia, Cyprus, April 2006, Workshop 5, Studying Forms of Participation.

• Snyder, C.R. (2002). Hope theory: Rainbows in the mind. **Psychological Inquiry,** 13(4). 249-275.

• Snyder, C.R., Feldman, D.B. et al. (2002). Hopeful choices: A school counselor's guide to hope theory. **Professional School Counseling**, 5(5). 298-308.

• Snyder, C.R., Lopez, S.J. et al. (2003). Hope theory, measurement, and applications to school Psychology. **School Psychology Quarterly**, 18(2). 122-139.

• Strama, M. (1998). Overcoming cynicism: Youth participation and electoral politics. **National Civic Review**, 87(1). 71–77.

• Valentino, N.A., Beckmann, M.N., & Buhr, T.A. (2001). A spiral of cynicism for some: The contingent effects of campaign news frames on participation and confidence in government. **Political Communication**, 18. 347-367

لصفحة المحتويات

الفلسطينيّون في إسرائيل بعد صدور وثائق الرؤى: السياسة من العبثيّة إلى القدرة على التأثير

هُنَيْدة غانم

تهدف هذه الورقة إلى توصيفِ وتحليلِ واقع العمل السياسيّ الفلسطينيّ في الداخل بعد نشر وثائق الرؤى 2007-2006، وسبرِ آفاق تطويره في ظلّ حالة الضعف والاغتراب التي تسيطر على أجزاء واسعة من فلسطينيّي الداخل اليوم، والتي ترتبط بعدّة عوامل ذاتيّة وأخرى موضوعية.

على الصعيد الذاتي تقترن هذه الحالة بترهّل الأحزاب العربيّة وتغليب الصراعات الفئويّة على الأهداف المشتركة، على نحوٍ ما ظهر في تفكّك القائمة المشتركة لأسباب شخصيّة وصراعات ثانويّة، في موازاة صعود تيّارات جديدة من أبناء الطبقة الوسطى (التي تشكّلت تجربتها ضمن حقول الثقافة والاقتصاد والعمل الإسرائيليّة) تنحو باتّجاه التصويت لليسار الصهيونيّ باعتباره بديلًا للأحزاب العربيّة والوحيد القادر على مواجهة اليمين الجديد. وعلى الصعيد الموضوعيّ، هنالك التحوّلات في المشروع الصهيونيّ ذاته، وهيمنةُ اليمين الجديد الذي ينتظم من خلال مساعيه المستمرّة لتقليص مساحات مواطَنة العرب وإخراجهم من "جماعة الالتزام" للدولة، وذلك بالتزامن مع حالة الانحسار في المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ العامّ الذي شكّل ذات مرّة مصدرًا للتماهي الوجدانيّ وتزايد مشاعر الاغتراب تجاهه بسبب أدائه -سواء أكان ذاك الذي تمثّله السلطة الفلسطينيّة في الضفّة، أم ذاك الذي تمثّله حماس في غزّة وترسّخ الانقسام!

تنقسم الورقة إلى قسمين أساسيّين. يتضمّن القسم الأوّل خمسة بنود. يستعرض البند الأوّل خصوصيّة وضع الفلسطينيّين في الداخل بعلاقتهم مع الحقل الفلسطينيّ والحقل الإسرائيليّ، وتَمَوْضعهم في حالة بينيّة بنيويّة على العتبة بين حقول متوتّرة ومتناقضة بين الدولة والوطن والمواطَنة والقوميّة. ويستعرض البند الثاني مساعي وثائق الرؤى لإيجاد صيغ للحلّ التاريخيّ والمصالحة التي تسمح بحلّ هذه التناقضات. وفي البند الثالث، أرصد تعامل مؤسّسات الدولة مع وثائق

الرؤى في ظلّ حكومة أولمرت من خلال منظور الأَمْنَنة وكيفيّة تحويل وثائق الرؤى من وثائق للمصالحة الإستراتيجيّة مع الدولة إلى مصدر تهديد تجب مواجهتُه. في البند الرابع، أتابع كيف أسهمت أَمْنَنة الوثائق إلى فتح طريق واسعة في ظلّ حكومات نتنياهو المتعاقبة من أجل إخراج الفلسطينيّين رسميًّا من "جماعة الالتزام" من خلال شَيْطَنتهم في الخطاب العامّ وتجريم عمل قيادتهم السياسيّة وقضم حيّز مواطَنتهم عَبْرَ وضع سلسلة من التقييدات القانونيّة، بدءًا من وضع أمر الساعة الذي يمنع لَمّ الشمل في العام 2002، وصولًا إلى قانون القوميّة الذي يمثّل فعليًّا لحظة مفصليّة في تاريخ الفلسطينيّين في الداخل.

أمّا القسم الثاني، فيتابع في بنده الأوّل واقع الفلسطينيّين اليوم في ظلّ حالة الاغتراب والاستقطاب وفقدان الثقة بالعمل السياسيّ، وفي البند الثاني أستعرض إمكانيّات الخروج من عنق الزجاجة وفرص إعادة الاعتبار للسياسة وتحويلها إلى رافعة للتغيير ولتجاوز الواقع.

القسم الأوّل

الفلسطينيّون في الداخل -التموضع على العتبة

ترتبط الرؤى السياسيّة والأيديولوجية لفلسطينيّ الداخل بموقعهم الخاصّ على العتبة بين عدّة حقول سياسيّة متناقضة ومتوتّرة دون أن يكونوا قادرين على الاندماج الكامل فيها أو الخروج تمامًا عنها؛ إذ إنّ الفلسطينيّين في الداخل هم جزء من الشعب الفلسطينيّ الذي تمثّله جميع أطياف منظّمة التحرير الفلسطينيّة باستثنائهم هم، نظرًا لكونهم مواطنين في دولة إسرائيل التي تمثّل كلّ يهود العالم لا كلّ مواطنيها، أي إنّهم يتموضعون في الحقلين وبينهما في حالة من البينيّة البنيويّة التي تشكّل ما يسمّيه بورديو (1998) الهابتوس الجمعيّ لهم، والذي يعرّفه بأنّه "مجموع الاستعدادات التي يكتسبها الفرد عبر تجاربه الشخصيّة لتتحوّل مع الوقت إلى بنيات ناظمة للسلوك وفي نفس الوقت ناتجة عنه"، وهو ما يعني وجود علاقة متبادلة وتفاعليّة بين الذات والموضوع تتجاوز حتميّة السيرورات السوسيولوجيّة عامّة، ولكنّها أيضًا لا تتعامل مع الفرد بوصفه حرًّا من أيّ محدّدات. اعتماد الهابتوس هنا مهمّ، وذلك أنّه يعطي لنا مساحة لثلاثة أسباب أساسيّة:

1. يتيح لنا فهم العلاقة التبادليّة بين مكانة الفلسطينيّ في إسرائيل ضمن حقول متباينة ومتوتّرة في حالة من البينيّة وسلوكه السياسيّ لا بوصفه ليس مستقبِلًا ومتأثّرًا فحسب، وإنّما كذلك بوصف جزءًا من عمليّة تشكيل شرطه ذاته، وشروط الحقول التي ينوجد فيها؛ وهو ما يعني أنّ البينيّة -وإن كانت حالة موضوعيّة- هي كذلك نتاج لتشكُّل اجتماعيّ أسهَمَ هو فيه وصار يشكّله ويشكّل سلوكه لاحقًا.

2. وجود صلة علائقيّة بين الذات والبنى (بين الفلسطينيّ وبنى الدولة الصهيونيّة الاستعماريّة، والهُويّة القوميّة) يعني أنّ الفلسطينيّ في الداخل عَبْر خياراته يسهم أيضًا في تشكيل الحقل السياسيّ الإسرائيليّ، وأنّ الصهيونيّة كذلك تعيد صياغة مفاهيمها وَفق جدليّة العلاقة مع الفلسطينيّ.

3. مكانة الفلسطينيّ الموضوعيّة البينيّة ضمن الحقول المختلفة (على ما تحتويه من حقول ثقافيّة واجتماعيّة وسياسيّة وقوميّة واقتصاديّة متنافرة ومتشابكة) على الرغم من أنّها مبنيّة أساسًا على حالة نقصان، إذ إنّ الفلسطينيّ ليس تمامًا مواطنًا لأنّه ليس يهوديًّا، وليس تمامًا شريكًا في المشروع الفلسطينيّ لأنّه مواطن إسرائيليّ، فإنّها أيضًا تحرّره من ثقل المركز في الحقلين، وتوفّر سلسلة من الخيارات والفرص التي تتجاوز ثنائيّات الهُويّة؛ وهو ما حاولت أن تفعله -بحسب تقديري- وثائقُ الرؤى.

التناقض ليس مسألة رمزيّة بين الحقول، بل يرتبط بطبيعة المشروع الصهيونيّ كمشروع قوميّ استعماريّ استيطانيّ حقّق مشروع الدولة اليهوديّة القوميّة من خلال ثنائيّة المحو والإحلال: محو المشهد الفلسطينيّ وإحلال المشهد الصهيونيّ مكانه، وبتحوُّلهم إلى أقلّيّة مواطنة في داخل الدولة الصهيونيّة عام 1948. لقد وجد فلسطينيّو الداخل أنفسهم بعد النكبة يقفون على العتبة بين كينونتين متناقضتين دون أن يتمكّنوا من أن يكونوا جزءًا كاملًا منهما، أو مركّبًا خارجًا تمامًا عنهما، بل هم جزء مشمول فيهما على أساس استثنائهما. فهم مواطنون إسرائيليّون يتميّزون بفلسطينيّتهم التي تتحوّل إلى أداة استثنائهم من المواطَنة الكاملة التي تشترط اليهوديّة، أي إنّهم مواطنون في دولة تُعرَّف أنّها دولة يهوديّة وأنّها دولة يهودها ويهود العالم وإن لم يختاروا أن يكونوا مواطنيها ولا يرغبون في أيّ علاقة معها، لكنّها -في المقابل- ليست دولة مواطنيها. فلسطينيّو الداخل ينتمون للشعب

الفلسطينيّ تاريخيًّا وقوميًّا، لكنّهم لا يتشاركون بأغلبيّتهم في المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ الذي تمثّله منظّمة التحرير بتجلّياته المختلفة، منذ مشروع الدولة الواحدة، مرورًا بقبول الحلّ المرحليّ ثمّ قبول حلّ الدولتين وإنهاء الاحتلال، وصولًا إلى طريق مسدودة اليوم.

لقد طوّر الفلسطينيّون في الداخل منذ النكبة أُطُرًا تمثيليّة خاصّة بهم، ولم ينضمّوا بصورة جماعيّة لأُطُر منظّمة التحرير، بل كان انضمام أفراد منهم دائمًا يجري بصورة شخصيّة. هذا التموْضُع خارج منظّمة التحرير ومشروعها، والانخراط في العمل السياسيّ على أساس القواعد الإسرائيليّة وضمن مؤسّساتها، هو ما ميّزهم فعليًّا عن سائر أبناء الشعب الفلسطينيّ في كلّ مكان، وشكّل خصوصيّتهم كجزء من أبناء الشعب الفلسطينيّ الذين لهم تمثيلهم الخاصّ، وأتاح احتواءَهم في الهُويّة القوميّة لكن على أساس إقصائهم من تحقيق التحرير الوطنيّ العامّ. حالة البينيّة هذه هي التي تجلّت في مفهوم الخصوصيّة التي تعني استحالة الاحتواء في أيّ من الحيّزين على نحوٍ كامل دون التنازل عن مقابله، إذ إنّ الاحتواء الكامل في الدولة العبريّة يشترط اليهوديّة، بينما الاندماج الكامل بالمشروع الفلسطينيّ الذي ترفعه منظّمة التحرير يعني التنازل عن مشروع المواطَنة.

تأخذ حالة البينيّة معانيَها وتتولّد من الإقصاء الجزئيّ والاحتواء الجزئيّ للفلسطينيّ في الحقول المتوتّرة التي ينشط فيها، حيث تشكّلت بين قطبَيِ المواطَنة في إسرائيل والانتماء القوميّ الفلسطينيّ تاريخيًّا مروحة من الخيارات السياسيّة بشكلها المباشر كممارسة نشطة في الحقل السياسيّ الحزبيّ، أو شكلها الثقافيّ والاجتماعيّ من خلال منتجات وممارسات خطابيّة واجتماعيّة سواء أكان ذاك في الشعر أم في الرواية أم في القصّة، أو ممارسات الهُويّة في فئة "الإنتلجنسيا". هذه الخيارات انتظمت وَفق السياقات العامّة والشروط التاريخيّة والسياسيّة والقوميّة والإقليميّة وضبط نغمها بالممارسة في المعتاد وَفق علاقة عكسيّة إذ إنّ التشديد على مركّبٍ ما أدّى في المعتاد إلى تطوير مشاعر عكسيّة تجاه الآخر.

من المهمّ هنا الإشارة إلى أنّ حالة البينيّة، على الرغم ممّا فيها من توتّر وغموض ناتج عن الاحتواء من خلال الإقصاء والاستثناء، تتميّز بكونها مفتوحة على خيارات متعدّدة وواسعة غير متوافرة لمن يتموضعون في حقول انتماء سياسيّة واضحة

القوانين والمعالم، بل على العكس فإنّ عدم حسم الانتماءات والتأرجح بين حقول مختلفة دون احتواء يمكن أن يحرّر من ثقل الانتماء الكامل، ويفتح مساحات جديدة للفعل والتعبير والتجديد. غير أنّ الحالة البينيّة تتميّز -على الرغم من إشكاليّاتها- بأنّها مفتوحة على الخيار وضدّه. عكست الرؤى الحزبيّة بصورة عامّة تطوّرات داخليّة في المجتمع الفلسطينيّ، وتفاعلًا مع الحقل السياسيّ الإسرائيليّ والتغيُّرات الإقليميّة؛ فقد أثّرت أحداث إقليميّة -كالنكسة على سبيل المثال- تأثيرًا عميقًا على رؤية فلسطينيّي الداخل لإسرائيل بأنّها ليست مجرّد نزوة تاريخيّة. في المقابل، أدّى احتلال سائر الأراضي الفلسطينيّة إلى انضمام مجموعة من شبّان الداخل إلى كلية الشريعة في الخليل وتأسيس الحركة الإسلاميّة لاحقًا، وأسهَمَ النموّ التدريجيّ لطبقة وسطى في السبعينيّات في بروز تيّار قوميّ نشط، هو تيّار أبناء البلد. لكن الطبقة الوسطى اليوم تتحوّل أيضًا إلى مصدر لنخبة جديدة تعيد إنتاج مفاهيم الأَسْرَلة والانتماء بحيث لا ترى فيهما تناقضًا بالضرورة -وهذا موضوع يحتاج إلى مزيد من البحث والإحصائيّات.

على أيّة حال، انتظم العمل السياسيّ الفلسطينيّ في الداخل في المراحل المختلفة بعد النكبة، بالأساس من خلال الأحزاب والحركات والتيّارات السياسيّة حيث كانت الأحزاب مصدر الأيديولوجيا وموزّعة الرؤى السياسيّة، لكن هذا الوضع تغيّر مع وثائق الرؤى التي نتجت عن حِوارات مستمرّة أطلقتها مؤسّسات من المجتمع المدنيّ، ودعمتها جهات تمويليّة خارجيّة، وشارك في صياغتها مثقّفون وأكاديميّون وسياسيّون وناشطون من تيّارات مختلفة، ابتغاءَ وضع رؤية لمستقبل الفلسطينيّين في إسرائيل وعلاقتهم مع الدولة والشعب الفلسطينيّ.

وثائق الرؤى -وضع خطوط المصالحة التاريخيّة:

نُشرت خلال عدّة أشهر، في ما بين العامين 2006 وَ 2007، أربعُ وثائق رؤى أساسيّة: وثيقة "التصوُّر المستقبليّ" الذي أصدرته اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة في إسرائيل؛ وثيقة "الدستور الديمقراطيّ" عن مؤسّسة "عدالة"؛ "وثيقة حيفا" عن مركز مدى الكرمل. تنضاف إليها وثيقة "دستور للجميع" التي صدرت عن مركز مساواة.

رمت هذه الوثائق إلى وضع رؤية لمستقبل الفلسطينيّين في إسرائيل وعلاقتهم بالدولة من جهة، وبالوطن من جهة أخرى، ضمن سياق الصراع التاريخيّ. وتميّزت هذه الوثائق عن غيرها من الرؤى السياسيّة الحزبيّة بأنّها صدرت -لأوّل مرّة- عن مراكز بحثيّة ومجتمع مدنيّ وبتمويل خارجيّ، بغية وضع تصوُّر سياسيّ. وقد شارك في وضع التصوّرات والنقاشات التي رافقتها أكاديميّون ومثقّفون وسياسيّون وناشطون من تيّارات سياسيّة مختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار ادّعاءات وانتقادات مختلفة لسياسيّين اعتبروها متحيّزة لهذه الجهة أو تلك.

جاءت وثائق الرؤى حصيلةً ونتاجًا لتطوّر الخطاب المدنيّ والقوميّ للفلسطينيّين في الداخل، وسعت للتوفيق بين خطاب المواطَنة والخطاب الوطنيّ الأصلانيّ من جهة أخرى، واستخدمت لغة حقوقيّة مبنيّة على مفاهيم العدالة والمساواة والمواطَنة.

شكّلت هذه الوثائق تحدّيًا مهمًّا للخطاب الصهيونيّ ولفكرة الدولة "اليهوديّة الديمقراطيّة"، وطالبت بالمواطنة الكاملة المتساوية، وكانت أهمّيّتها أوّلًا في زَخْمها والتفاف المئات حولها من النخَب، وثانيًا في أنّها شكّلت تأشيرًا للدولة أنّ الفلسطينيّين في الداخل لم يعودوا مجرّد أقلّيّة هامشيّة قابلة للإخضاع، بل صاروا يشكّلون تحدّيًا.

طرحت وثائق الرؤى بتفاوتٍ معادلةً للمصالحة تَجْمع بين مركّبات المواطَنة والأصلانيّة في مسعى لتفكيك البنْية الاستعماريّة الاستيطانيّة للدولة وبناء أسس للمواطَنة المتساوية للجميع.

أهمّ ما في الوثائق من الناحية الفلسطينيّة كان وضْع تصوُّر جماعيّ لمستقبل فلسطينيّي الداخل يتيح الجمعَ بين مركّبات متناقضة ويسمح بالقيام بمصالحة تاريخيّة، لكن من ناحية الدولة ومؤسّساتها الأيديولوجيّة وحرّاس "القيم والبنى" فيها، كان هذا بمثابة تمرُّد ناعم يسعى إلى تفكيك بنْيتها اليهوديّة ونزع الصَّهْيَنة عنها (التي هي روحها).

حكومة أولمرت وأَمْنَنة التعامل مع الوثائق

قوبِلت مساعي التوفيق بين المواطَنة /الدولة والوطن /الهُويّة القوميّة، كما جرى التعبير عنه في وثائق الرؤى، بحالة استنفار إسرائيليّة على المستوى السياسيّ الأعلى وعلى المستوى المخابراتيّ الأعلى، ولم يُتعامل معها من منظور المواطَنة والديمقراطيّة، بل من منظور أمنيّ باعتبارها خطرًا إستراتيجيًّا.

وقد عُقدت اجتماعات خاصّة للحكومة برئاسة أولمرت في ربيع عام 2007، صرّح فيها بعض رؤساء الأجهزة الأمنيّة والاستخباريّة أنّ ما يجري بين العرب من حيث نشر تصوُّرات الرؤى يشكّل تهديدًا إستراتيجيًّا لإسرائيل وطابعها اليهوديّ كدولة يهوديّة، وأنّ الأمر يحتاج إلى وضع خطط لمواجهتها، وهو ما جرى تأكيده بمكتوب من رئيس الشاباك آنذاك يوڤال ديسكين لجريدة "فصل المقال"، كان قد صدر للردّ على استفسار الأخيرة حول الحدود الممكنة لعمل العربيّ السياسيّ للتأثير على طابع الدولة، وفيه قال إنّ الدولة وأجهزتها ستعمل على إحباط أيّ محاولة لتغيير طابعها اليهوديّ وإن كانت هذه بالطرق الديمقراطيّة (عنباري، 2007).

فقد نشرت جريدة معاريف في الـ 13 من آذار عام 2007 خبرًا عن لقاء تقييميّ بين رئيس الشاباك يوڤال ديسكين ورئيس الحكومة إيهود أولمرت. عنوان الخبر كان دراماتيكيًّا بشكل خاصّ حيث جاء فيه: "رئيس الشاباك: "تطرّف خطير لعرب إسرائيل"". في متن الخبر، اقتُبِست تصريحات رئيس الشاباك ديسكين عن تحوُّلات "مقلقة، بصورة خاصّة ظاهرة وثائق الرؤى التي تتزايد بين النخب المختلفة لعرب إسرائيل. ثمّة الآن أربع وثائق تشترك في ما بينها برؤية إسرائيل دولة جميع مواطنيها لا دولة يهوديّة [...] هذه النزعة الانفصاليّة والتأليبيّة التي تمثّلها النخَب قد تؤدّي إلى تحديد الاتّجاه [يقصد للعرب] وأن تجرف خلفها الجمهور (كسبيت وهللي، 2007).

كشف نشر الوثائق عن درجة التدخّل العميق لأذرع الأمن أوّلًا في الحفاظ على طابع الدولة اليهوديّ لدولة إسرائيل، كما كشفت رسالة الشاباك التي أُرسِلت من خلال مكتب رئيس الحكومة في حينه لمحرّر جريدة "فصل المقال" علاء حليحل ونشرت في الـ 16 من آذار عام 2007، وجاء فيها: إنّ الشاباك يجب عليه "أن يحبط النشاط التأليبيّ لجهات معنيّة بالمسّ بصبغة دولة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة، حتّى لو كان نشاطها يتمّ بأدوات تمنحها الديمقراطيّة". جرى الأمر -كما زعم ديسكين- على أساس مبدأ "الديمقراطيّة المدافِعة عن نفسها". جاء مكتوب الشاباك هذا إجابة عن عدّة أسئلة وجّهها علاء حليحل إلى مكتب رئيس الحكومة في أعقاب خبر نُشِر في معاريف نُقِلَ فيه عن ديسكين أنّه وصف لإيهود أولمرت العربَ في إسرائيل بأنّهم "تهديد إستراتيجيّ".

لا يمكن الفصل بين رسالة رئيس الشاباك وتصريحاته واجتماعات الحكومة

والتطـوّرات السياسـيّة اللاحقـة في مـا يتعلّـق برفـع مطلـب الاعتـراف بإسـرائيل دولـةً يهوديّـة للشـعب اليهـوديّ؛ حيـث طرحـت الحكومـة الإسـرائيليّة في نهايـة 2007 مـن قِبـل تْسِيبِـي لِقْنـي في أناپـوليس مطلـب الاعتـراف بإسـرائيل دولـة يهوديّـة باعتباره شـرطًا لا يمكـن الاسـتغناء عنـه لأيّ اتّفـاق سـلام إسـرائيليّ - فلسـطينيّ.

لقـد كانـت النقاشـات الملتهبـة مـع الفلسـطينيّين في إسـرائيل حـول يهوديّـة الدولـة بمنزلـة الحاضنـة التـي تطـوّر فيهـا هـذا المطلـب، ويمكـن القـول إنّ إسـرائيل الرسـميّة كانـت تطـرح مطلبهـا عـلى منظّمـة التحريـر، لكـن عيونهـا كانـت مصوَّبـة أساسًـا إلى الفلسـطينيّين في إسـرائيل.

نتنياهو: الأَمْنَنَة أداة للإخراج من جماعة الالتزام

شـكّلت أَمْنَنَـة خطـاب دولـة المواطنيـن ومَطالـب المسـاواة، كمـا عبّـرت عنهـا وثائـق الـرؤى، أرضيّـة خصبـة لتصعيـد التحريـض عـلى الفلسـطينيّين في الداخـل، ودفعتهـم رسـميًّا إلى خـارج حـدود جماعـة الالتـزام مـن خـلال سَـنّ قانـون القوميّـة. وجـاء ذلـك بمـوازاة تغيُّـرات عميقـة ومثابِـرة في بنْيـة المجتمـع الإسـرائيليّ مـن جهـة، وتحـوّلات المجتمـع الفلسـطينيّ في الداخـل مـن جهـة أخـرى.

عـلى الصعيـد الفلسـطينيّ الداخلـيّ، تحـوّل الفلسـطينيّون في إسـرائيل مـن أقلّيّـة هامشيّة تدريجيًّا إلى مرئيّين وحاضرين بسبب تزايد نسبة التعليم بينهم، وقد كتب رون چيرلتس (2015)، المديـر العـامّ لجمعيّـة سـيكوي التـي تعنـى بتشـجيع المسـاواة بين العرب واليهود، عـن وجـود علاقـة متينـة بين تزايـد العنصريّـة والشـعبويّة وازديـاد قـوّة العـرب وحضورهـم في الحيّـز العـامّ الإسـرائيليّ، سـواء أكان ذاك الاقتصـاديّ والتشـغيليّ والجمعيّـات أم كان في الحيّـز السياسـيّ، ولـم يعـد قابـلًا للتجاهـل، فقـد بلـغ عـدد الطـلّاب العـرب في السـنة الدراسـيّة 2014-2015 مـا يقـارب 27 ألـف طالـب عربـيّ مـن مجْمَـل 311.8 ألـف طالـب يشـكّلون 14.4% مـن مجْمَـل الطـلّاب في إسـرائيل. وتبلـغ نسـبتهم في جامعـة حيفـا 25 % مـن عـدد الطـلّاب العـامّ (مصطفـى، 2016). وتشـير معطيـات مجلـس التعليـم العالـي الإسـرائيليّ إلى أنّ 18% مـن طـلّاب الطـبّ للّقـب الأوّل في الجامعـات الإسـرائيليّة هـم مـن العـرب، وأنّ 38% مـن طـلّاب طـبّ الأسـنان هـم مـن العـرب، وَ 31% مـن طـلّاب الطـبّ المسـاعد هـم مـن العـرب، وأنّ 41% وَ 39 % مـن طـلّاب الصيدلـة والتمريـض عـلى التوالـي هـم عـرب (المصـدر السـابق).

تعاظُم قوّة العرب في الداخل تَوازى مع التغيُّرات الديمچرافيّة الداخليّة في إسرائيل والتحوّل التدريجيّ للمجتمع الإسرائيليّ وبنْيته الداخليّة وصعود قوّة اليمين الاستيطانيّ. فقد تحوّل المجتمع الإسرائيليّ من مجتمع علمانيّ بغالبيّته العظمى غداة إقامة إسرائيل، إلى مجتمع أكثر تديُّنًا ومحافَظةً حاليًّا. وفيما كان أغلب اليهود الإسرائيليّين يعرّفون أنفسهم غداة إقامة إسرائيل بأنّهم علمانيّون ينتمون إلى تيّارات اشتراكيّة، فإنّ أقلّ من 40% من اليهود اليوم يعرّفون أنفسهم بأنّهم علمانيّون، بعد أن كان 11% من اليهود اليوم يعتبرون أنفسهم حريديّين، وَ 24% يعتبرون أنفسهم متديّنين ومتديّنين محافظين، وَ 23% يعتبرون أنفسهم محافظين غير متديّنين. ما يتراوح بين 14% وَ 18% من اليهود في إسرائيل يعرّفون أنفسهم بأنّهم متديّنون قوميّون، وعددهم نحو 750 ألف شخص. وفيما تمحورت الصدوع المجتمعيّة الداخليّة في إسرائيل حول الصدوع الإثنيّة (شرقيّ - غربّي) التي هيمنت في أول خمسة عقود منذ إقامة إسرائيل، فإنّها بدأت بالتمحور لاحقًا حول الصدع الدينيّ والعلمانيّ المقرون أيضًا ببعد أيديولوجيّ. يرتبط هذا التحوّل، إلى حدّ بعيد، باندماجِ أبناء المهاجرين الشرقيّين واستيعابهم في النخَب القائمة التي كانت إشكنازيّة خالصة، وظهورٍ تدريجيّ لفئة المستوطنين بعد احتلال عام 1967، وتحوُّلِهم إلى قوّة سياسيّة يهيمن عليها التوجُّه الدينيّ واليمينيّ الاستيطانيّ، وفي المقابل "صَهْيَنة" ويَمْنَنة تدريجيّة للحريديّين وتعاظُم اندماجهم في المشروع الاستيطانيّ حيث يشكّل اليوم الحريديّون 30% من المستوطنين، وهم أكثر حضورًا من المستوطنين المتديّنين القوميّين الذين يشكّلون نحو 27% من المستوطنين! وتُعَدّ بيتار عيليت أكبر مستوطنة في الضفّة الغربيّة، ويعيش فيها اليوم أكثر من 64 ألف مستوطن حريديّ.

إنّ متابعة التحوُّلات في الخطاب السياسيّ الإسرائيليّ المرتبطة بالفلسطينيّين على جانبَيِ الخطّ الأخضر من جهة، وعلى صعيد محاولات التحكُّم بالصيرورات الهُويّاتيّة والثقافيّة والخطاب الجمعيّ القوميّ الداخليّ من جهة أخرى، تُظهِر أنّه منذ صعود نتنياهو وهيمنة اليمين التدريجيّة ثمّة ثلاثة مَحاور أساسيّة يسعى إلى ضبطها وَفق رؤية دينيّة يهوديّة وقوميّة، وباستخدام التخويف كأداة أساسيّة في سبيل ما يلي:

- حسم المسألة الفلسطينيّة: حيث نشهد محاولات مستمرّة من أجل ترسيخ

مكانة المستوطِنين والمستوطَنات ضمن الإجماع الرسميّ، وتعدّت هذه المحاولاتُ الأدواتِ التقليديّةَ من حيث سيطرة الدولة ومنظومتها على أدوات قضم الأرض عبْر المصادرة ووضع اليد بحجج مختلفة، إلى تبييض سرقة الأراضي على أيدي الأفراد بصورة رجعيّة، من خلال تمرير قانون التسوية، وهو ما يعني أنّ الدولة صارت تتقاسم "أدوات العنف" والسيادة مع المستوطنين، وتحوّلت إلى أداة من أجل تبييض خروجهم عن القانون الذي سَنَّته هي، في إشارة إلى حجم القوّة التي يتمتّع بها هؤلاء في تسيير وجهة الدولة.

• حسم العلاقة مع الفلسطينيّين في إسرائيل من خلال إخراجهم من جماعة الالتزام: التعامل مع الفلسطينيّين في الداخل على أساس كونهم مصدرًا للخطر سواء أكان الأمنيّ أم الديمچرافيّ، وضمن هذا السياق نموضع قانونَ القوميّة وقوانين الولاء والنكبة والمواطَنة ومنع لمّ الشمل وهدم أمّ الحيران لإقامة حيران، وأخيرًا تصريحات ليبرمان عن منطقة وادي عارة وخطط نقل سكانها لسيادة السلطة الفلسطينيّة ونغمة الاشمئزاز التي رافقت حديثه.

• نزع الشرعيّة عن أيّ خطاب نقديّ واعتباره معاديًا، وذلك من خلال قوانين تسعى أيضًا إلى مراقبة وضبط المجتمع المدنيّ بموازاة دعم جمعيّات يمينيّة جديدة (نحو: "إم تِرْتْسو"؛ "رچاڤيم"...).

القسم الثاني

الواقع الحاليّ: ما بين الاغتراب وفوضى الرؤى

في مقابل التغيُّرات في سلوك الدولة التي يهيمن عليها اليمين الجديد تجاه الفلسطينيّين في الداخل ومساعي إخراجهم من جماعة الالتزام، تشهد الساحة الفلسطينيّة في الداخل أيضًا عدّةَ تغيُّرات تنعكس على نحوٍ عميق على المفاهيم الناظمة للسياسة الفلسطينيّة في الداخل، لم تستوعب الأحزاب العربيّة حتّى الآن كيفيّة التعامل معها بسبب بناها المترهّلة وانشغالها بوجودها على حساب الرؤية، ممّا يخلق حالة اغتراب كبيرة بين الشارع والقيادة، وتذريرًا للفعل السياسيّ الوطنيّ واعتباره قاصرًا عن التأثير. من أهمّ هذه التغيُّرات حالُة الفوضى (الأنوميا) الاجتماعيّة وانهيار البنى التقليديّة وتحوُّل الحيّز العربيّ إلى حيّز من الفلتان الأمنيّ

والفوضى وارتفاع نسبة الجريمة، يقابله صعود طبقة وسطى فلسطينيّة تشكّلت خبرتها في تفاعلها مع الحقل الإسرائيليّ الثقافيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، ويتوازى هذا مع ارتدادات الربيع العربيّ وما رافقه من دمويّة أنظمة ومعارَضة إسلامويّة، وحالة الفشل الذريع للسلطة الفلسطينيّة وحماس بتقديم نموذج فلسطينيّ جاذب، بل على العكس من ذلك: تقديم نموذج منفِّر للحكم والعصبيّة.

تنعكس هذه التغيُّرات على عدّة مستويات، وتتجلّى في وجود تيّارات متناقضة وفوضى الطروحات التي تُعمّق الاستقطاب والاتّهامات المتبادلة وسيولة المعاني والرؤى المرتبطة بمستقبل الفلسطينيّين في إسرائيل. وهنا يمكن أن نشير إلى عدّة ظواهر مرتبطة بالعمل السياسيّ والحزبيّ:

• إعادة تشكيل مفاهيم الأسرلة والمواطَنة والانتماء الجماعيّ وعَقْلَنتها بحيث لم تعد تتناقض بالضرورة مع الانتماء الوطنيّ؛ إذ إنّ الأسرلة سابقًا كانت مقترنة بتصويت لأحزاب صهيونيّة مرتبط بخوف وجهل وحصد مَنافع مباشرة. أمّا اليوم، فيعبَّر عنها بوصفها أداة للاندماج في المواطَنة يتوسّطه خطاب عقلانيّ يبرّر هذا بالحفاظ على الوجود والهُويّة، ويوازيه نمطٌ معيشةٍ واستهلاكٍ مشابهٌ لنمط الاستهلاك الإسرائيليّ المتوسّط، ويعزّزه نفورٌ من الثقافة السياسيّة الفلسطينيّة، وشعورٌ بالغضب من الانقسام ومن ركاكة الممارسة السياسيّة الفلسطينيّة وممارساتها، وانخذالٌ من الأحزاب العربيّة وممارستها خلال فترة تجربة القائمة المشتركة واعتبارها مصابة بداء التنافس الضيّق وبعيدة عن الهمّ الجمعيّ والمصلحة العامّة.

• تراجُع الثقة بالأحزاب العربيّة وقدرتها على التأثير وأداء المهامّ المرتبطة بتمثيل العرب بسبب أدائها، مقابل تطوّر خطاب ميرتس تجاه العرب ومساعي الاستقطاب التي قام بها الحزب الذي يتبدّى للبعض أنّه يمكن أن يواجه انجراف اليمين الجديد ضدّهم. في هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الضرر من انهيار القائمة المشتركة ومعالجة قضيّة التناوب هو ضرر بالغ جدًّا أصاب العمل السياسيّ الفلسطينيّ في القلب؛ وذلك نظرًا لأنّه أظهر القيادات العربيّة جماعة مشغولة بسفاسف الأمور والصراعات الداخليّة على المقاعد، وتقاطع هذا المشهد مع التحوّلات في بنْية الطبقة الوسطى في الداخل التي انتقلت من رائدة العمل الوطنيّ إلى جزء من أدوات

عَقْلَنة الاندماج. ويأتي ذلك على خلفيّة توسّع هذه الطبقة وتركُّز التخصّصات في المواضيع الخدماتيّة، كالطبّ والمحاماة والهندسة، وانخفاض التخصّصات النقديّة، كعلم الاجتماع والفلسفة، وهو ما يذكّر بحال اليهود في القرن التاسع عشر في أوروبا. هذه الفئات يعمل أفراد منها في مؤسّسات الدولة والمشافي والشركات وفي سوق العمل في المدن اليهوديّة بين ذوي الياقات البيضاء، ويتشكّل رأسمالهم الرمزيّ هناك؛ إذ إنّ نصف الصيادلة اليوم عرب، وثلث الأطبّاء عرب، قسم منهم يشغلون مناصب عليا في المستشفيات والمراكز الصحّيّة، كما يمكن أن نجد الأكاديميّين من المحامين والمحاسبين في شركات إسرائيليّة في مدن مركزية يهوديّة. الطبقة الوسطى توسّعت وتنوّعت وتغيّر دَوْرها الاجتماعيّ لأسباب تحتاج إلى تفصيل منفصل، وأصبح اليوم جزء من الطبقة الوسطى يقوم بدَوْر وسيط لتمرير الأَسْرَلة وإعادة تشكيلها بمستوى الممارسة والتعبير والهُويّة وتسويقها باعتبارها شكلًا من أشكال التكيّف الذكيّ، ومؤشّرًا على النجاح والتفرّد الذي يتحقّق على الرغم من الصعاب. تشكّلت تجربة جزء واسع من هؤلاء في سياق التفاعل مع الطبقة الوسطى الإسرائيليّة، وهو ما يجد تعبيره في خطابهم الذي يدور في فلك التجربة الإسرائيليّة التي ينتقدونها في أحيان كثيرة كجزء من طقوس الانتماء إلى ديموس مواطنة متخيَّل وإن كان مفقودًا. في الانتخابات الأخيرة (2019/4/9)، أظهر أكثر من استطلاع أنّ أكثر الفئات تصويتًا لميرتس هي الطبقة الوسطى، وأنّه كلّما ارتفعت نسبة التعليم ازداد التصويت للأحزاب الصهيونيّة مِن بين مَن صوّتوا لهذه الأحزاب. هذا التصويت لا يعبّر فقط عن خوف، بل أحيانًا يعبّر عن تَماهٍ يجد تعبيره في مشاركة سنويّة لأكاديميّين بمناصب عليا في إضاءة شعلة الاستقلال الإسرائيليّة، علمًا أنّ 30 % من المصوّتين العرب صوّتوا لميرتس وحزب "أزرق أبيض".

• الاستقطاب الواسع: مقابل الانزياح في دَوْر الطبقة الوسطى وارتفاع التصويت لميرتس وللأحزاب الصهيونيّة، ثمّة كذلك توسُّعٌ في ظاهرة المقاطعة ومَساعٍ لإطلاق مبادَرات جديدة من قَبيل مبادرة الدولة الواحدة الديمقراطيّة التي تستأنس بتجربة جنوب أفريقيا وتعمل على تطوير نموذج نضاليّ مدنيّ واسع، وارتفاعٌ في نبرة التخوين والتشكيك تجاه المشاركة في العمل السياسيّ تحت السقف الذي تحدّده الدولة، ويرتبط الأمر جزئيًّا بدَمَقْرَطة النقاشات الثقافيّة التقليديّة بسبب دخول عالَم وسائل التواصل الاجتماعيّ والتحوُّل من نخبويّة النقاش إلى تعميمه، حيث يتحول كلّ

فيسبوكيّ إلى منظّر سياسيّ. وفي هذا السياق، يمكن أن نلحظ أنّه في الانتخابات الأخيرة تَحوَّلَ النقاش حول المشاركة أو المقاطعة، وعلى نحوٍ غير مسبوق ولافت، من نقاش محلّيّ حدوده الخطّ الأخضر، إلى نقاش فلسطينيّ عامّ يشارك فيه أبناء وبنات الشعب الفلسطينيّ ممّن يعيشون في الضفّة وغزّة والشتات. يمكن أن يكون الأمر أحد إفرازات ثورة وسائل التواصل الاجتماعيّ، والانتقال من الجغرافيا الملموسة المفروضة بالقوّة إلى جغرافيا جمعيّة بديلة افتراضيّة تعيد ترتيب ما مزّقته الحرب، وتتجاوز علاقات القوّة القائمة. وقد تكون أيضًا استئناسًا لفكرة المواطنة في الدولة الواحدة التي تستشعرها أجزاء متزايدة.

- فقدان الثقة بالأحزاب، وتآكل الإيمان بأنّها مختلفة عن البنى التقليديّة كالعشيرة والقبيلة والعائلة، وهو ما أدّى أن يتحوّل العديد من الشباب إلى الإنتاج الثقافيّ والعمل في مؤسّسات المجتمع المدنيّ، باعتبارها بديلًا للسياسة. وتحوّلَ الانكفاء عن النشاط الحزبيّ إلى جزء من الأجواء الثقافيّة المميّزة وسِمةٍ للتمرّد على البنى التقليديّة.

- الأسباب التي كانت وراء المشاركة في الانتخابات، أي الحفاظ على مصالح الفلسطينيّين، يمكن أن تكون هي ذاتها لتبرير المقاطعة. وفي هذا الشأن، لم يعد التقسيم على أساس واضح حزبيّ، إذ قد نجد مَن هو جبهويّ ويريد المقاطعة الآن.

نقاش وخاتمة:

في ظلّ ما ذُكِر أعلاه، يسيطر شعور عامّ بالقلق والخوف من المستقبل في واقع مليء بالتوتُّرات والتناقضات والخذلان من الممارسة السياسيّة الفلسطينيّة، وبمساعي إقصاء اليمين للعرب من المواطَنة وانسداد الأفق، وهَيْمَنة التخبّطات السياسيّة على كلّ الجبهات وبين كلّ الفئات الفلسطينيّة في مناطقهم المختلفة. ويجد التخبّط تعبيره في اتّهام الأحزاب ومؤسّسات التمثيل الأخرى بقصورها السياسيّ وعدم قدرتها على مواجهة المرحلة، وتزايد الاعتقاد بأنّنا في اتّجاه حلّ الدولة الواحدة الذي ستسبقه مرحلة كَدِرة سوداويّة من القمع الإسرائيليّ والتطرّف. ينضاف إلى هذا شعورٌ بأنّ السلطة الفلسطينيّة مقبلة على حالة انهيار في الأراضي الفلسطينيّة، وبأنّ غزّة على حافة الكارثة، وأنّ الفلسطينيّين في الداخل صاروا مهدَّدين وجوديًّا. فما الذي يمكن أن نفعله؟

كيفيّة تحويل السياسة إلى قوّة

ميَّزَ زيجمونت باومان في مقابلة مع الجارديان نشرت أيضا عبر اليوتيوب 6 أيلول 2011 بين السياسة والقوّة، مشيرًا إلى أنّ السياسة "تحدّد وتقول ماذا يجب أن يحدث"، أي إنّها مصنع إنتاج أيديولوجيّ ودفيئة لتطوير الأفكار حول سلّم الأولويّات، وفي المقابل عرّف القوة بأنّها تنفيذ هذه الأيديولوجيا وسلّم الأولويّات.

القدرة على تحويل السياسة إلى قوّة، والوعود التي يطلقها القادة والناشطون أو الأحزاب، تخضع لمتغيّرات مختلفة، وهي عادة تمثّل الحالة المثاليّة وتتبع لمفاوضات الواقع بين الشروطِ العامّة التي تتحكّم بالبنى والسياسةِ (من ذلك، على سبيل المثال، قدرةُ السياسيّ على تحقيق برنامجه الاشتراكيّ في ظلّ نظام نيوليبراليّ مبنيّ على فصل السياسة عن الاقتصاد والربح، أو قدرةُ تيريزا ماي أن تحقّق البريكزت (الانسحاب الوشيك للمملكة المتحدة من الاتّحاد الأوروبيّ) في ظلّ تعقيدات السوق والاتّفاقيّات الاقتصاديّة التي ترتبط بها لندن مع الاتّحاد الأوروبيّ). بالنسبة لباومان، عدم قدرة السياسة على التحوّل إلى قوّة هو أحد مميّزات الحداثة السائلة المعاصرة. وهو تمييز صحيح في المجتمعات الأوروبيّة الغربيّة والأمريكيّة الرأسماليّة التي أصبح للسوق نظمه المتمايزة عن الدولة، لكنّه في حالة إسرائيل حالة مميّزة بسبب انفصال السياسة عن القوّة إثنيًّا وقوميًّا. معنى ذاك أنّ الدولة في لحظة تشكُّلها عام 1948، من خلال ما قامت به من إبعاد للفلسطينيّين عن المكان وتحويلهم إلى أقلّيّة، ونقش يهوديّتها في قوانينها بموازاة إعطاء العرب الحقّ في ممارسة السياسة، كانت ضمنت أن تشقّ السياسة عن القوّة وتضمن أن يمارس الفلسطينيّ السياسة الخاوية.

قد يخيَّل للبعض أنّ هذا الحديث فذلكة زائدة؛ لكن لننظر إلى الأمر: إسرائيل هي دولة يهوديّة صهيونيّة أقيمت حرفيًّا على خرائب الشعب الفلسطينيّ الذي بقيت منه أقلّيّة في أرضها هي المواطنون العرب الذين يشكّلون اليوم 17.5% من المواطنين. الأغلبيّة التي طُرِدت مُنِعت من العودة. الدولة وضعت قوانين تمنع عودتهم وتتيح مصادرة أملاكهم، وفي الوقت ذاته فتحت الهجرةَ إليها لليهود على مصراعيها. مَن بقوا في حدود المنطقة التي أُعلنتْ إسرائيل أُعطوا مباشرة حقوقًا سياسيّة تضمن مشاركتهم بالعمل السياسيّ والانتخابات، ولاحقًا بالطبع تبعد عن إسرائيل

بالضرورة شبهة الأپارتهايد الذي بودّي القول إنّه يقلّ بشاعة عن التطهير الإثنيّ الذي حدث عام 1948. على الأقلّ، الأپارتهايد أراد أن يستغلّ السكّان الأصليّين ولم يُرِدْ طردهم، أمّا الصهيونيّة فحوّلت 80% ممّن سكنوا حدودها إلى لاجئين معدمين، وهدمت قراهم ومدنهم ثمّ أعطت الأقلّيّة الناجية حقّ التصويت للكنيست.

ضمن علاقات القوّة التي تأسّست عام 1948 وإقامة إسرائيل على أساس ثنائيّة المحو والإنشاء، فإنّ من يملكون مفاتيح تحويل السياسة إلى قوّة هم اليهود الإسرائيليّون فقط، بينما لا يملك العرب غير العمل في السياسة، بل إنّ العرب يمكن لهم أن يمارسوا السياسة شرط ألّا يحوّلوها إلى قوّة، أي شرط ألّا يحقّقوها؛ إذ إنّ تحقيق السياسة كما وُضعت بوثائق الرؤى يعني نهاية الصهيونيّة؛ وهو ما استوجب أن يتدخّل الجهاز الأمنيّ (أو بالأَحرى أجهزة الدولة العميقة) من أجل أن يجري تفكيك هذه المبادرات من بُعدها العمليّ ونزع الشرعيّة عنها كي لا يجري تداولها أيضًا.

من يراقب ما حدث لوثائق الرؤى، يرى أنّها قُبِرت وأنّ الحديث عنها تضاءل إلى أن اختفى تقريبًا.

ضمن هذا الواقع، يمكن أن نلحظ أنّ الحالات التي تدخّلت فيها أجهزة الدولة لمحاصرة العمل العربيّ هي اللحظات التي كان يمكن أن تتحوّل السياسة فيها إلى قوّة، وهي في ثلاث حالات:

1. الاستئناف على بنْية الدولة اليهوديّة؛

2. تنظيم العرب جماعيًّا؛

3. التدويل والتوجُّه إلى المؤسّسات الدوليّة.

يمكن أن نشير إلى ثلاث محطّات حاسمة هنا تدخّلت الدولة فيها لمنع تحويل السياسة إلى قوّة: (1) حظر حركة الأرض عام 1965 التي استأنفت على صهيونيّة الدولة ويهوديّتها، وكانت أوّلَ حركة تسعى لتدويل قضيّة الفلسطينيّين. هذه الحركة حُظِرت ولُوحِقَ مؤسّسوها وأُبعِدوا عن فلسطين وعن العمل السياسيّ في الداخل؛ (2) قيام حكومة مناحيم بيچن -بالاستناد على قانون الطوارئ- بمنع

عَقد المؤتمر الأوّل للجماهير العربيّة الذي عمل على تنظيمه إميل توما عام 1980، وكان من المفترَض أن يشكّل هذا المؤتمر مظلّة لقوى فلسطينيّة وقوميّة ووطنيّة مختلفة، ويطلق فعليًّا وثيقة الرؤية الوطنيّة الأولى الجامعة للعرب في الداخل؛ (3) صدور وثائق الرؤى التي سبقها صكّ خطاب دولة المواطنين من قِبل حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، حيث جرى التعامل معها بمنطق الأَمْنَنَة ولغة التمرّد الناعم، وشكّلت لاحقًا -بتقاطعها مع التحوّلات في الصهيونيّة- أرضيّة لإخراج الفلسطينيّين من جماعة الالتزام وإبقائهم فعليًّا في أدنى مستويات المواطَنة، كما تجلّى الأمر على نحوٍ واضح في سَنّ قانون القوميّة.

هذه اللحظات كانت حاسمة، لأنّه كان يمكن لها أن تتجاوز حدود القوّة التي تضعها مؤسّسات الدولة؛ إذ إنّ تفكيك الخطاب الصهيونيّ هو شرط أساسيّ من أجل تحويل النظام السياسي من نظام متمحور حول فكرة الجماعة القومية الإثنو-دينية إلى نظام مبني على فكرة جماعة المواطنين المدنيّة، وفتح مساحات للشراكة، لكن هذا الشرط لا يمكن أن يتحقّق دون أن يستند إلى المواثيق الدوليّة وإلى المساندة العالميّة والدعم المدنيّ العامّ، ودون أن يُستنَد إلى خطاب الحقّ والعدالة والمساواة والمواطَنة واستخدام كلّ أذرع المنصّات الدوليّة للترويج للقضيّة الفلسطينيّة عامّة.

الأهمّ من كلّ هذا هو أن ينظَّم العمل السياسيّ الفلسطينيّ أمام الدولة وأمام العالم على نحوٍ جماعيّ، لأنّ العمل الفرديّ والحزبيّ هو مجرّد صراخ في البرّيّة لا يُراكِم ولا يؤثّر في القضايا المهمّة، بل يشكّل فعليًّا أفضل تحقيق لمبدأ نزع القوّة عن السياسة.

العمل من خلال الأطر الجماعيّة يعني تركيز الجهود تحت إطار واسع دون أن يعني هذا إلغاءَ الخلافات الداخليّة ولا التوجّهات المتمايزة، بل يعني تحويل هذه البنى إلى مظلّة تُجمِّع الاختلاف ولا تلغيه كما كان في القائمة المشتركة التي شكّلت حالة جنينيّة للعمل المشترك. يتطلّب هذا العمل إعادةَ تشكيل القائمة المشتركة ولجنة المتابعة، والتحوُّلَ تدريجيًّا نحو الانتخابات العامّة للجنة المتابعة لتتحوّل إلى جسم ديمقراطيّ تمثيليّ وصاحب الوزن الأثقل في تمثيل قضايا الداخل محلّيًّا ودوليًّا ووطنيًّا والسعي لإقامة صندوق وطنيّ يضمن أن يكون للجنة المتابعة استقلاليّةٌ اقتصاديّة وقدرة تنظيميّة والقيام بدَوْر اقتصاديّ.

لم تعد ثمّة إمكانيّة للتسامح مع التشرذم، ولا مع التذرُّر السياسيّ. الرؤى وضعت الأساس الفكريّ، وهو أساس مهمّ لأنّه يضع محدّدات المصالحة التاريخيّة مع الدولة والعلاقة مع الهُويّة والشعب الفلسطينيّ والتاريخ الجمعيّ. ما لم ينظَّم العملُ ضمن مؤسّسات تَجْمع المختلفين تحت مظلّة واحدة وجامعة تتحوّل إلى إطار يمثّلهم دوليًّا ووطنيًّا ويشكّل نموذجًا جاذبًا، فإنّ الفلسطينيّين في الداخل سيسقطون نحو مزيد من التذرُّر والاستقطاب بين مصوّتي ميرتس (ممّن لم يعودوا يجدون تناقضًا بين القوميّة والمواطَنة، وأعادوا تشكيل مفهوم الأَسْرَلة من جديد)، ودعاةِ المقاطعة والتشكيك في أيّ عمل سياسيّ تحت سقف الدولة.

المصادر:

• بورديو، بيير. (1998). **أسباب عمليّة: أعادة النظر بالفلسفة**. (ترجمة مغيث أنور). بيروت: دار الأزمنة الحديثة.

• چيرلتس، رون. (2015، 2 آب). العرب يتقوّون، واليمين يرفع درجة مهاجمتهم. **هآرتس**. (بالعبريّة) مستقاة من: https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2696224

• عنباري، إيتمار. (2007، 16 آذار). الشاباك يهدد عرب إسرائيل [هكذا ورد في المصدر]. **nrg**. (بالعبريّة) مستقاة من: https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART1/557/297.html

• قناة الجارديان (The Guardian). (2011، 6 أيلول). "زيچمونت باومان: ما من مسيطر. وهذا المورد الأساسيّ للخوف المعاصر". https://www.youtube.com/watch?v=73Nmv-4jvSc

• كسبيت، بن؛ وهللي، يوناتان. (2007، 13 آذار). ازدياد تضامن عرب إسرائيل [هكذا ورد في المصدر] مع إيران. **nrg**. (بالعبريّة) مستقاة من:
https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART1/555/618.html

• مصطفى، مهند. (2016). التعليم العالي وتشغيل الأكاديميين في أوساط الفلسطينيّين في إسرائيل. **أوراق إسرائيليّة**، 68. رام الله: مدار، المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة

لصفحة المحتويات

ملاحق

الملحق 1: نتائج الاستطلاع

سنقرأ عليك ثلاث مقولات. درِّج موافقتك على سلّم من 1 إلى 7، بحيث يعني الرقم 1 أنّك غير موافق إطلاقًا، والرقم 4 أنّك في الوسط، والرقم 7 أنّك موافق جدًّا.

المقولة /التدريج	1	2	3	4	5	6	7
يخدم العمل البرلمانيّ لأعضاء الكنيست العرب مصالح العرب في إسرائيل	32	8	11	20	11	5	12
يهتمّ أعضاء الكنيست العرب بالقضايا التي تخصّ الضفّة والقِطاع أكثر من اهتمامهم بالقضايا اليوميّة للمواطنين العرب في إسرائيل	29	10	9	15	9	8	20
يجب الانسحاب من العمل البرلمانيّ	60	4	5	7	4	2	17

سنقرأ عليك بعض إستراتيجيّات الاحتجاج. إلى أيّ مدى تظنّ أنّ كلّ إستراتيجيّة منها ناجحة في تحقيق أهدافها؟ درِّج إجابتك على سلّم من 1 إلى 5 (يعني الرقم 1: كثيرًا جدًّا؛ الرقم 2: كثيرًا؛ الرقم 3: متوسّطًا؛ الرقم 4: قليلًا؛ الرقم 5: قليلًا جدًّا أو إطلاقًا لا.

الإستراتيجيّة /التدريج	1	2	3	4	5
المظاهرات الجماهيريّة السلميّة (مسيرات)	19	10	32	9	30
القيام بأعمال تعطيل تُعتبر قانونيّة (نحو: إضراب تجاريّ؛ إضراب مدارس...)	19	13	23	9	37
التوجّه إلى المحاكم	35	16	23	8	17
التوجّه إلى مؤسّسات وسفارات دوليّة لطلب المؤازرة والضغط على إسرائيل	26	14	21	11	28
إغلاق شوارع ومفترَقات طرق	15	10	13	7	56
تعزيز العمل العربيّ اليهوديّ المشترك	45	17	19	6	13
مقاطعة مؤسّسات سياسيّة ومصالح تجاريّة إسرائيليّة	15	12	16	9	48

حسب تقديرك، ما هو حجم دور الأحزاب العربيّة في إنجاح الاحتجاج العربيّ في البلاد؟

الإجابة	النسبة المئويّة
كبير جدًّا	6
كبير	7
متوسّط	42
قليل	16
قليل جدًّا	28

ما مدى رضاك عن أداء لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في إسرائيل؟

الإجابة	النسبة المئويّة
راضٍ جدًّا	3
راضٍ	35
غير راضٍ	26
غير راضٍ إطلاقًا	24
لا أعرف	12

هل تؤيد أن ينتخب الجمهور العربيّ أعضاء ورئيس لجنة المتابعة انتخابًا مباشرًا؟

الإجابة	النسبة المئويّة
نعم	75
لا	16
لا أعرف	9

من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، حسب رأيك ما هو الخيار الأكثر مناسَبةً، لتحقيق ذلك في ظلّ الوضع الراهن؟

الإجابة	النسبة المئويّة
التركيز على المصلحة الشخصيّة والتقدّم الشخصيّ	8
تنظيم العرب على نحوٍ جماعيّ من خلال بناء مؤسسات وطنيّة	46
الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا	43
لا أعرف	2
آخر	1

الى أيّ مدى تشارك في أعمال احتجاجيّة ذات طابع سياسيّ أو اجتماعيّ؟

الإجابة	النسبة المئويّة
كبير جدًّا	4
كبير	4
متوسّط	19
قليل	9
قليل جدًّا	27
لا أشارك	36

(لمن أجاب 4، 5، 6 عن السؤال السابق) لماذا لا تشارك في احتجاج سياسيّ أو تشارك قليلًا؟

الإجابة	النسبة المئويّة
اليأس من القدرة على التأثير	17
غياب التنظيم والتنسيق بين الأحزاب العربيّة	7
غياب الثقة بالأحزاب والهيئات العربيّة	17
الخوف من ردّ فعل السلطة	2
غير مبالٍ ولا أهتمّ بالسياسة	43
آخَر	15

ما هو الحلّ السياسيّ الأكثر مناسَبةً برأيك للقضيّة الفلسطينيّة - الإسرائيليّة؟

الإجابة	النسبة المئويّة
حلّ الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيّين معًا	19
حلّ الدولتين لشعبين	36
حلّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها	33
آخَر	12

لمن صَوَّتَّ في انتخابات الكنيست الأخيرة؟

الإجابة	النسبة المئويّة
تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير	29
تحالف الموحّدة والتجمع	18
أحزاب يهوديّة وصهيونيّة	17
لم أصوّت	29
آخَر	7

(لمن أجاب "لم أصوّت") لماذا لم تصوّت في انتخابات الكنيست الأخيرة؟

الإجابة	النسبة المئويّة
احتجاجًا على أداء القائمة المشتركة	3
بسبب تفكيك القائمة المشتركة	13
لعدم قدرة العرب على التأثير في اتّخاذ القرارات	11
مُقاطِع لاعتبارات أيديولوجيّة ومبدئيّة	12
الانتخابات لا تهمّني	25
السياسات العامّة للدولة لا تشجّع على التصويت	11
آخَر	26

الفئة العمْريّة

الإجابة	النسبة المئويّة
29-17	18
39-30	14
49-40	19
59-50	22
69-60	14
70 فما فوق	12

مجموعة الجندر

الإجابة	النسبة المئويّة
رجال	50
نساء	50

ما هي الشهادة الأخيرة التي حصلت عليها؟

الإجابة	النسبة المئويّة
ابتدائيّة	7
اعداديّة	9
ثانويّة	45
شهادة فوق ثانويّة (دبلوما؛ تأهيل مهنيّ؛ هندسانيّ)	14
لقب أوّل من كلّيّة أو جامعة	19
ماجستير	5
دكتوراة	1

ما هي ديانتك؟

الإجابة	النسبة المئويّة
مسلم	75
مسيحيّ	10
درزيّ	11
آخَر	4

ما هو مدى تديُّنك؟ درِّج إجابتك على سلّم من 1 إلى 5 (1: متديّن جدًّا؛ 5: ملحد)

الإجابة	النسبة المئويّة
1	16
2	22
3	42
4	9
5	10

لصفحة المحتويات

الملحق 2: برنامج المؤتمر

09:45 – 10:15 استقبال وتسجيل

10:15 – 10:30 كلمات ترحيبية

رئيسة الجلسة: **إيناس عودة- حاج** - مديرة مشاركة في مدى الكرمل.

السيد محمد بركة - رئيس لجنة المتابعة العليا.

السيد مضر يونس - رئيس اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية.

د. جوني منصور - عضو الهيئة الإدارية لمدى الكرمل.

10:30 – 11:45 الجلسة الأولى: الفلسطينيون في اسرائيل والمشاركة السياسية

عرض نتائج استطلاع رأي

رئيسة الجلسة: **عرين هواري** - منسقة برنامج دعم طلاب الدكتوراه في مدى الكرمل.

د. عميد صعابنه - محاضر في جامعة حيفا وعضو لجنة الأبحاث في مدى الكرمل.

" تحليل مواقف الفلسطينيين في اسرائيل من أنماط المشاركة السياسية المختلفة ".

<u>تعقيب:</u>

أ.د محمد أمارة - محاضر في الكلية الأكاديمية بيت بيرل.

د. امطانس شحادة - عضو كنيست عن تحالف الموحدة والتجمع.

11:45 – 12:15 استراحة

12:15 – 13:30 الجلسة الثانية: التنظيم السياسي

رئيسة الجلسة: **د. حنين سمير مجادلة** – محاضرة في أكاديمية القاسمي.

د. مهند مصطفى - مدير عام مدى الكرمل.

"التنظيم السياسي بين سياسات الاستخفاف والأمل".

<u>تعقيب:</u>

محمد خلايلة - باحث وطالب دكتوراه في جامعة حيفا.

عايدة توما- سليمان- عضوة كنيست عن تحالف الجبهة والعربية للتغيير.

13:30 – 14:30 استراحة غداء

14:30 – 15:45 الجلسة الثالثة: الخطاب والمشروع السياسي

رئيس الجلسة: **المحامي علي حيدر** - أكاديمي وناشط.

د. هنيدة غانم - مديرة مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

"قراءة في تحوّلات الخطاب السياسي منذ نشر وثائق التصور المستقبلي ورؤية نحو المستقبل".

تعقيب:

عوض عبد الفتاح - الأمين العام السابق للتجمع الوطني الديمقراطي ومنسّق حملة الدولة الواحدة.

د. منصور عباس - عضو كنيست، رئيس تحالف الموحدة والتجمع.

15:45 – 15:55 تلخيص المؤتمر- د. مهند مصطفى.

الملحق 3: لجنة المؤتمر

- د. مهند مصطفى: مدير عام، مدى الكرمل.
- السيدة إيناس عودة-حاجّ: مديرة مشاركة، مدى الكرمل.
- د. عميد صعابنه: محاضر في قسم علم الاجتماع، جامعة حيفا؛ وعضو لجنة الأبحاث في مدى الكرمل.
- د. راوية أبو ربيعة: حقوقيّة وزميلة بوست دكتوراه في جامعة تل أبيب (قسم القانون والجندر)؛ وعضوة لجنة الأبحاث في مدى الكرمل.

الملحق 4: ورقة تحليل نتائج الانتخابات

نتائج الانتخابات البرلمانيّة (2019) في المجتمع الفلسطينيّ ومعانيها

ترمي هذه الورقة إلى قراءة نتائج الانتخابات للكنيست الإسرائيليّ في المجتمع الفلسطينيّ قراءة أوّليّة تحليليّة. تؤكّد هذه القراءة ما جاء من توقّعات وتحليلات في تقدير الموقف الذي نشره مركز مدى الكرمل عشيّة الانتخابات. تعتمد قراءتنا ثلاثة محاور أساسيّة هي:

- زيادة نسبة غير المشاركين في التصويت، ولا سيّما في صفوف المجموعة التي جاء امتناعها من باب الاحتجاج السياسيّ.
- تراجُع التمثيل العربيّ في الكنيست إلى 10 مقاعد، مقارَنةً بـِ 13 مقعدًا حصلت عليها القائمة المشتركة (في الكنيست العشرين، 2015)، وَ 11 مقعدًا مثّلت الأحزاب العربيّة في الكنيست التاسع عشر (2013).
- ازدياد نسبة وعدد المصوّتين للأحزاب الصهيونيّة في المجتمع الفلسطينيّ مقارَنةً بالانتخابات البرلمانيّة السابقة.

ننطلق في هذه الورقة من الادّعاء أنّ نتائج الانتخابات للكنيست الحادي والعشرين شكّلت مؤشّرًا مهمًّا، ولكنّه ليس الوحيد في تجربة الفلسطينيّين داخل إسرائيل في السنوات الأخيرة، إلى الحاجة الماسّة إلى بلورة مشروع سياسيّ جمعيّ تقوم عليه الهيئات السياسيّة والوطنيّة والشعبيّة، وعلى رأسها لجنة المتابعة العليا. وتزداد هذه الحاجة في أعقاب التحوّلات التي تضرب بالمجتمع الفلسطينيّ في الداخل من جرّاء سياسات استعماريّة ذات طابع قوميّ - دينيّ يقودها اليمين المتطرّف في إسرائيل، وتمتزج مع سياسات نيو ليبراليّة اقتصاديّة تُعْلي من شأن فكرة الفردانيّة والحلول الفرديّة على حساب المشروع والحلول الجمعيّة؛ وكذلك من جرّاء الوضع الراهن للقضيّة الفلسطينيّة، والتحوّلات الإقليميّة المتسارعة.

نسبة التصويت:

تراجعت نسبة المصوّتين في الانتخابات للكنيست الحادي والعشرين، 2019، حيث لم تتعدَّ نسبتهم الـ 50 % تقريبًا من أصحاب حقّ الاقتراع؛ وتلك هي أدنى نسبة مشاركة في الانتخابات البرلمانيّة للمجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل منذ بداية ممارسة حقّه في الاقتراع (انظروا الرسم البيانيّ 1).

وحسب المعطيات التي نشرتها لجنة الانتخابات للكنيست الحادي والعشرين، نجد نِسَب تصويت منخفضة على نحوٍ خاصّ في عدد من قرى النقب. فعلى سبيل المثال، في العطاونة بلغت نسبة التصويت 4.5 %، تليها ترابين الصانع بنسبة 5.24 %، وأبو عبدون بنسبة 8.7 %. أمّا نِسَب التصويت الأعلى، فكانت في سخنين (81 %)، تليها دير حنّا (74 %).

أمّا البلدات العربيّة الدرزيّة (حيث نسبة الدروز في البلدة تتعدّى الـ50 % من مجمل السكّان)، فقد بلغت نسبة التصويت فيها 56.5 %. البلدة ذات نسبة المشاركة الأدنى في التصويت كانت ساجور (44 %). أمّا البلدة ذات نسبة المشاركة الأعلى من بين القرى العربيّة الدرزية، فكانت كسرى-سميع (نحو 70 %).

الرسم البيانيّ 1: نسبة التصويت القُطريّة، في صفوف الفلسطينيّين لانتخابات الكنيست الأوّل حتّى الثالث ومنذ العام1996[1].

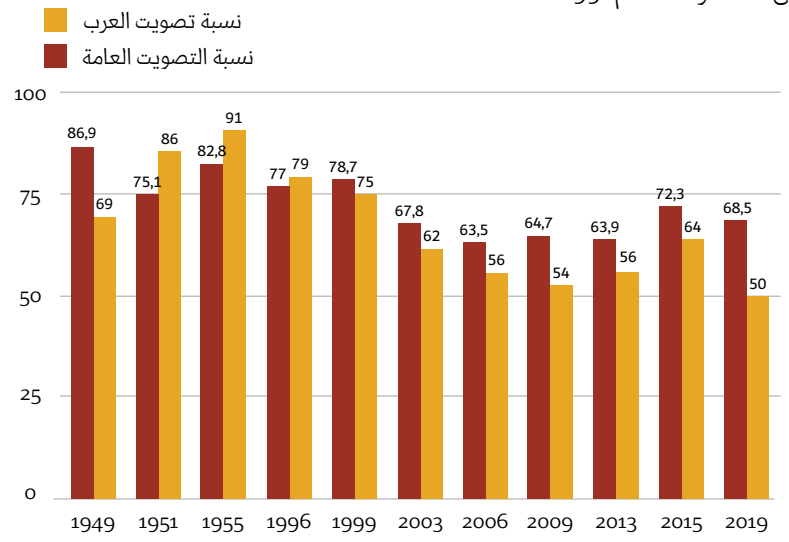

1 المصدر: حتّى العام 2006 برنامج كونراد أدناور للتعاون اليهوديّ العربيّ؛ 2013-2019، لجنة الانتخابات المركزيّة. استقينا نسبة تصويت المواطنين الفلسطينيّين بين العامين 2009-2019 من نتائج الانتخابات بحسب البلدات، التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزيّة. نُفّذ الاحتساب على أنّه مجموع المقترعين الفعليّين من مجموع أصحاب حقّ الاقتراع. في هٰذا الاحتساب، لم نشمل تصويت الفلسطينيّين في المدن المختلطة.

أمّا غير المصوّتين الذين صنّفناهم في ثلاث مجموعات مختلفة (انظروا ورقة تقدير الموقف: انتخابات الكنيست الـ21، بين تفكيك المشتركة والامتناع عن التصويت)، فقد ازدادت نسبتهم، ولا سيّما نسبة مجموعة الممتنعين عن التصويت من قَبيل الاحتجاج السياسيّ.[2] ويمكننا تحديد نقاط الاحتجاج التي أدّت إلى تراجع نسبة التصويت في التالي:

- **تفكيك القائمة المشتركة**- كما سنبيّن لاحقًا، تراجع عدد الأصوات الممنوحة للأحزاب العربيّة التي شكّلت القائمة المشتركة بقرابة 100 ألف صوت. ويدلّ هذا على أنّ قيمة القائمة المشتركة هي أكبر من قيمة مجموع مركّباتها من قَبلها ومن بعدها. أسهَمَ تفكيك المشتركة، وما سبقه من مناورات وسجالات حول مسألة التناوب في العامين 2017 وَ 2018، في تراجع نسبة التصويت، ونرجّح أنّه كان احتجاجًا على تفكيكها، وكنوع من العقاب على ذلك.

- **شَخْصَنة وفَرْدَنة العمل البرلمانيّ**، اللتان تشكّلان -حسب رأينا- خطرًا على العمل الحزبيّ الجماعيّ، ولّدتا صراعات شخصيّة على المنصب وعلى المكانة أدّت إلى زعزعة ثقة الجمهور بالنوّاب العرب. وقد ألقت الشَّخْصَنة والسعي إلى النجوميّة بظلالها على بعض النوّاب العرب وعملهم، وهو ما أضعفَ عملَ القائمة المشتركة الجماعيَّ.

- **جدوى العمل البرلمانيّ**- حملت التشريعات والسياسات الصادرة عن الحكومة السابقة والكنيست العشرين خطابًا وصبغة عدائيَّيْن ضدّ الفلسطينيّين في إسرائيل. فقد أقرَّ الكنيست العشرون عشرات القوانين الإقصائيّة للفلسطينيّين، كان أخطرها قانون القوميّة. وعلى الرغم من أنّ عدد النوّاب العرب كان إذّاك هو الأكبر في تاريخ التمثيل العربيّ في الكنيست، لم يستطيعوا التصدّي لهذا التشريع. هذان العاملان (التشريعات الإقصائيّة، وعدم القدرة على التصدّي لها) شكّلا نواة إحباط في صفوف المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل من العمل البرلمانيّ وجدواه، تُرجِم (هذا الإحباط) في الامتناع عن التصويت كدلالة على انعدام ثقة في المؤسّسة البرلمانيّة الإسرائيليّة (الكنيست). وربّما يحتاج هذا إلى حِوار أوسع بشأن أهداف العمل البرلمانيّ، وبشأن توقّعات الجمهور العربيّ من العمل البرلمانيّ، ومدى ما تفي به الأدوات البرلمانيّة لتحقيق هذه التوقّعات، وماهيّة قيودها.

2 هذا الاستنتاج يحتاج إلى قراءة معمّقة في نتائج انتخابات الكنيست الحادي والعشرين، مقارنة بانتخابات الكنيست العشرين والكنيست التاسع عشر.

• **ضعف الأحزاب التنظيمي**- داهمت الانتخابات الأحزاب العربيّة وهي غير مستعدّة لها كما ينبغي. وفي ظلّ تراجع العمل الحزبيّ، فاجأت الانتخابات الأحزاب تنظيميًّا، ولا سيّما أنّ محاولات المحافظة على القائمة المشتركة حتّى اللحظات الأخيرة، والمناكفات من بعدها، قد استنزفت الأحزابَ وكوادرها. تُرجِم هذا الضعف خلال الانتخابات إلى غياب للأجواء الانتخابيّة والحراك المكثّف.

• **غياب الخطاب البرلمانيّ من أَجِنْدة الأحزاب ودعاياتها الانتخابيّة**- فقد ركّزت القوائم على قضايا عامّة، وعلى إسقاط اليمين، ولم توصل أَجِنْداتها البرلمانيّة للسنوات القادمة إلى جمهور الناخبين، ولم تنجح في رأب الصدع بين الناخب والمنتخَب بعد الفشل في الحفاظ على القائمة المشتركة.

• **تعزيز خطاب المقاطَعة والامتناع عن التصويت**- في ظلّ ما قيل أعلاه، أخذ التيّار الذي نادى بالمقاطعة أو الامتناع نَفَسًا لتعزيز مقولاته حول أهمّيّة الامتناع عن التصويت، وعدم جدوى العمل البرلمانيّ؛ فقد وجد خطابُه أرضيّةً شعبيّة تقتنع بها، وبخاصّة بعد تفكيك القائمة المشتركة وزعزعة ثقة الجمهور فيها، وعدم قدرتها على صدّ تصاعد التشريعات العدائيّة ضدّ الفلسطينيّين -وعلى رأسها قانون القوميّة.

• **غياب الأمل في التغيير**، أو المَيْل إلى الاعتقاد أنّه في أحسن الظروف ما كان هو الذي سيكون، إذ لن تتغيّر الخارطة السياسيّة في إسرائيل، لأنّ اليمين سيبقى في الحكم ولن تؤثّر الأحزاب العربيّة ومندوبوها في سعي الكنيست والحكومة المنبثقة عنها لتشريع قوانين تمييزيّة ضدّ المواطنين الفلسطينيّين. وانعدام التأثير غيّب الأمل ووَأَدَ الدافعيّة للتصويت.

أنماط التصويت في الانتخابات:

بلغ عدد أصحاب حقّ الاقتراع عشيّة انتخابات الكنيست الحادي والعشرين في صفوف المواطنين الفلسطينيّين (لا يشمل ذلك الفلسطينيّين في المدن المختلطة) نحو 843 ألف شخص، شكّلوا 13.4 % من مجموع أصحاب حقّ الاقتراع. حصلت التحالفات العربيّة[3] معًا في البلدات العربيّة على 71 % من مجموع الأصوات الصالحة. أما في البلدات الدرزيّة (البلدات التي فيها نسبة الدروز أكثر من 50 %)، فقد بلغت نسبة المصوّتين للأحزاب العربيّة 9.9 %، وما تبقّى من الأصوات الصحيحة كانت من نصيب الأحزاب الصهيونيّة (انظروا الرسم البيانيّ 2).[4]

3 لم تتعدَّ نسبة التصويت لقائمة الحزب القوميّ العربيّ (برئاسة محمّد كنعان) 0.8 %.
4 لجنة الانتخابات المركزيّة، ودائرة الإحصاء المركزيّة.

الرسم البيانيّ 2: توزيعة التصويت لأحزاب عربيّة وأحزاب صهيونيّة في الانتخابات البرلمانيّة 2019 [5]

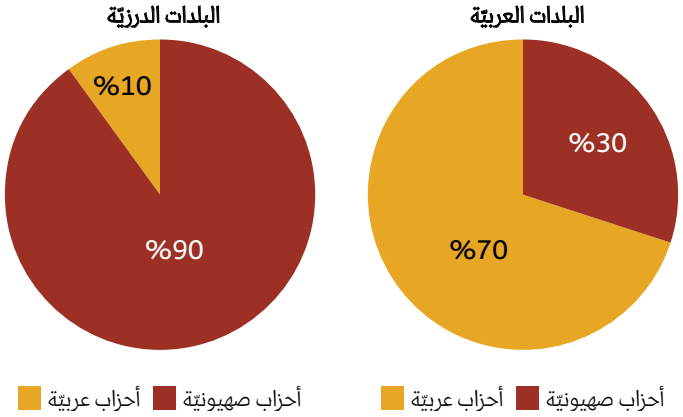

شاركت في انتخابات الكنيست، 2019، ثلاث قوائم عربيّة، تجاوزت اثنتان منها نسبة الحسم. حصل تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير على ستّة مقاعد، بينما حصل تحالف الموحّدة والتجمّع على أربعة مقاعد. بلغ عدد الأصوات التي حصل عليها تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير 193,442 صوتًا، أي ما نسبته 4.49% من مُجْمَل الأصوات الصحيحة. أمّا تحالف الموحّدة والتجمّع، فقد حصل على 143,666 صوتًا، أي ما نسبته 3.33% من مُجْمَل الأصوات.[6] حافظت الجبهة على تمثيلها البرلمانيّ (أربعة مقاعد)، وأضافت الحركة العربيّة للتغيير لصالحها مقعدًا جديدًا؛ بينما تَراجَعَ تمثيل التجمّع بمقعدين، وتَراجَعَ تمثيل القائمة الموحّدة كذلك بمقعدين.

خسرت التحالفات العربيّة مجتمِعةً في انتخابات الكنيست الحادي والعشرين، عام 2019، نحوَ 100 ألف صوت، مقارنة بعدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة المشتركة في انتخابات الكنيست العشرين عام 2015. فقد حصلت آنذاك القائمة المشتركة على 446,583 صوتًا، أي ما يعادل 83% من مُجْمَل الأصوات العربيّة الصحيحة. وإذا قارنّا هذه النتائج بنتائج انتخابات الكنيست التاسع عشر، عام 2013، نجد أنّ القوائم العربيّة الثلاث (الجبهة؛ التجّمع؛ القائمة العربيّة الموحّدة) حصلت على 348,919 صوتًا (انظروا الرسم البيانيّ 3).[7]

5 المعطيات مستقاة من موقع لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ21 (2019). (بالعبرية)
6 المصدر السابق.
7 المعطيات مستقاة من موقع الكنيست. (بالعبرية)

الرسم البيانيّ 3: مقارنة عدد المصوّتين في دورات الانتخابات البرلمانيّة الثلاث الأخيرة[8]

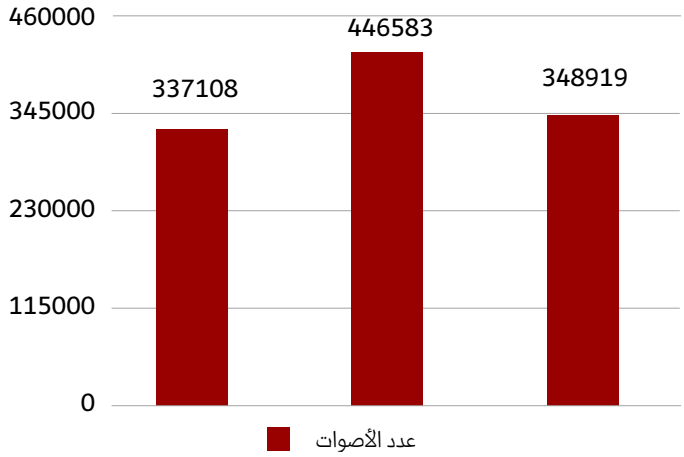

إلى جانب تراجع التصويت للقوائم العربيّة، ازداد التصويت للأحزاب الصهيونيّة، من 14% عام 2015 إلى 30% في الانتخابات الحاليّة، وهي بذلك تسجّل أعلى نسبة منذ أكثر من عشرين عامًا (انظروا الجدول 1). وإذا أَمْعَنّا النظر في هذه النسبة، نجد أنّ 9% منها كانت لصالح حزب "ميرتس"، وهي ما يعادل الـ40 ألف صوت (ويمكن القول إنّ هذه الأصوات أنقذت هذا الحزب من عدم اجتياز نسبة الحسم)، بينما حصل حزب "كاحول لَڤان" على ما يقارب 8 % من الأصوات العربيّة. في المُجْمَل، حصلت الأحزاب الصهيونيّة على ما يتراوح بين 4 وَ 5 مقاعد من المجتمع العربيّ، وقد ظهر واضحًا تصويتُ التجمّعات الدرزيّة للأحزاب الصهيونية، وتراجُعُ التصويت للقوائم العربيّة، ولا سيّما بعد أن حقّقت القائمة المشتركة نجاحات مهمّة في بلدات درزيّة في الانتخابات السابقة.

8 المعطيات مستقاة من موقع لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ21 (2019)؛ وللكنيست الـ20 (2015)؛ وللكنيست الـ19 (2013).(بالعبرية)

الجدول 1: توزيعة التصويت بين الأحزاب العربيّة والأحزاب الصهيونيّة[9]
منذ انتخابات العام 1992

	غير عربيّة (%)	عربيّة (%)
1992	53.3	47.7
1996	33.6	67.3
1999	29.4	70.6
2003	29.4	70.6
2006	28.0	72.0
2009	17.9	82.1
2013	23	77
2015	17	83
2019	30	70

يمكن إيجاز الأسباب التي أدّت إلى ارتفاع التصويت للأحزاب الصهيونيّة على النحو التالي:

• **الوعود التي أطلقتها بعض الأحزاب الصهيونيّة** التي توقّعت المشاركة في الحكومة عشيّة الانتخابات، مثل تخصيص ميزانيّات للبلدات العربيّة وإدخال تعديلات على قانون القوميّة.[10] وقد استقبلت بعض البلدات العربيّة مندوبي هذه الأحزاب وخصّصت لهم منصّات لنشر برامجهم الانتخابيّة وإطلاق وعودهم.

• **التصويت من أجل إسقاط اليمين وتغيير بنيامين نتنياهو**؛ فقد أدلى قرابة خُمْس المصوّتين من المجتمع العربيّ بأصواتهم لصالح حزب "كاحول لَڤان" وَ "ميرتس"، وذلك بغية تغيير بنيامين نتنياهو وحكومته بحكومة يشكّلها الجنرال بيني چانتس وحزبه "كاحول لَڤان". نعزو هذا النمط من التصويت إلى الرغبة في اختيار أحزاب لديها القدرة على التغيير، بعد أن ثبت أنّ الأحزاب العربيّة ليس لها القدرة على التغيير أو التأثير، ولا سيّما أنّه إذا كان الهدف هو إسقاط اليمين، فمن المُجْدي -حسب هذا التوجّه- التصويتُ لأحزاب لديها القدرة على إسقاطه. وقد أشرنا في ورقة تقدير الموقف (انتخابات الكنيست

9 روحانا، نديم؛ وشحادة امطانس؛ و صباغ-خوري، أريج. (2010). الانتخابات الإسرائيلية 2009: تحولات في الاتجاهات السياسيّة للفلسطينيين في إسرائيل. مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 82؛ 2009-2019، استقينا النتائج من معطيات لجنة الانتخابات المركزيّة.

10 جبور، أساف. (2019، 4 نيسان). ليست مشتركة بعد الآن: يتوجه العرب للأحزاب اليهوديّة. مكور ريشون. (بالعبرية)

الـ 21، بين تفكيك المشتركة والامتناع عن التصويت) إلى أنّ خطاب إسقاط اليمين لدى بعض القوائم العربيّة قد يدفع الناخب العربيّ للتصويت لأحزاب صهيونيّة ابتغاءَ تحقيق هذا الهدف.

• **معاقَبة القوائم العربيّة**، نعتقد أنّ بعضًا من التصويت للأحزاب الصهيونيّة كان احتجاجًا على القوائم العربيّة وأدائها، وعلى عدم خوضها الانتخابات في قائمة واحدة وصراعها على ترتيب المقاعد. وقد تجلّى هذا النمط من التصويت عبْر نسبة التصويت المرتفعة لِما يسمّى أحزاب اليسار الصهيونيّ، وعلى وجه الخصوص حزب "ميرتس".

• **التوجُّهات الفردانيّة**، إذ جاء التصويت كجزء من غياب مشروع سياسيّ جماعيّ للفلسطينيّين في إسرائيل، وصعود توجُّهات نيو ليبراليّة في صفوف الفلسطينيّين، وما تحمل من أفكار في اتّجاه حصر التصويت في المصلحة الخاصّة، وفي تحقيق قضايا عينيّة، وفي التخلّي عن المشروع السياسيّ الجماعيّ، فهي تُؤْلي الفردَ أهمّيّةً كبرى على حساب الجماعة.

خاتمة:

انطوت نتائج الانتخابات في المجتمع الفلسطينيّ على مجموعة من المؤشّرات السياسيّة تتطلّب وقفة وتحليلًا، لا لذات الانتخابات ونتائجها، وإنّما لوُجهة المجتمع الفلسطينيّ، وعلى هذه الوقفة أن تكون بشأن النقاط التالية:

• **الحاجة إلى مشروع سياسيّ جماعيّ**- فقد حاولت وثائق التصوّر المستقبليّ (ولا سيّما وثيقة حيفا الصادرة عن مدى الكرمل) وضْعَ تصوُّر رؤيويّ للفلسطينيّين في إسرائيل يشكّل بداية بناء مشروع سياسيّ يترجم التصوُّرات إلى عمل سياسيّ جماعيّ، إلّا أنّه منذ صدور هذه المحاولات الرؤيويّة، يبدو أنّ الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ يمرّ في مأزق لا يقلّ في حدّته عن مأزق الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ عمومًا. وهذا يستدعي من الهيئات التمثيليّة والأحزاب بلورةَ مشروع سياسيّ كان في إمكان القائمة المشتركة أن تَكون هي نواته، أو أن تسهم في بلورته، لو احترمت ثقة الناس وتعويلهم عليها.

• **إعادة دَوْر الأحزاب السياسيّة**- كشفت نتائج الانتخابات عن الحاجة إلى إعادة بناء الأحزاب السياسيّة، البرلمانيّة وغير البرلمانيّة، لتأخذ دَوْرًا أكبر في إعادة الناس إلى المجال العامّ عمومًا، والمشاركة السياسيّة على وجه الخصوص، ولا نقصد المشاركة السياسيّة في بُعدها الضيّق المتمثّل في التصويت في انتخابات الكنيست، وإنّما نقصد مُجْمَل

المشـاركة السياسـيّة بـكلّ مركّباتها النضاليّـة والثقافيّـة. غابـت الأحـزاب عـن الانتخابـات المحلّيّـة أيضًـا، قبـل بضعـة شـهور (تشـرين الأوّل عـام 2018)، تاركـةً السياسـة المحلّيّـة لقوائـم محلّيّـة تعتمـد عـلى قواعـد تقليديّـة وجِهويّـة، فضـلًا عـن غيـاب الأحـزاب أو تقليـص دَوْرهـا في المجـال العـامّ الفلسـطينيّ.

• **الحاجـة إلى إعـادة بلـورة معنـى العمـل البرلمانـيّ وأهدافـه وجَـدْواه**- وفـي المقابـل إعـادة بلـورة العمـل السياسـيّ المُوازي والمكمّـل (وربّمـا البديـل) للعمـل البرلمانـيّ، عـلى أن تقـع مسـؤوليّة إعـادة البلـورة هـذه عـلى الأحـزاب والتيّـارات السياسـيّة كافّـة.

لصفحة المحتويات

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، هو مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تأسست عام 2000 في مدينة حيفا. يهتم مدى الكرمل بالتنمية البشرية والقومية في المجتمع، ويهدف إلى تشجيع البحث التطبيقي والنظري حول الفلسطينيين في إسرائيل. ويركز مدى الكرمل على سياسة الحكومة والاحتياجات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وعلى الهوية القومية والمواطنة الديمقراطية. ويسعى المركز إلى توفير قاعدة مؤسساتية ومناخ فكري لدراسة احتياجات الفلسطينيين في إسرائيل ومستقبلهم الجماعي وعلاقتهم بإسرائيل وبباقي أجزاء الشعب الفلسطيني والعالم العربي. كما يسعى إلى تدريب جيل جديد من علماء الاجتماع والسياسة الفلسطينيين على توجهات نقدية في الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية.